النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 27 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 12 ابريل 2010 العدد (232) Mon. 27/4/1431 - 12 April 2010 70 ريالاً 16 صفحة

امن عدن يعتقل 75 محتجاً رفعوا صور الرئيس وأعلام الوحدة

تحتجز السلطات الأمنية بمحافظة عدن نحو 75 شخصا على خلفية اعتصام نفذوه أمام مبنى محافظة عدن السبت الفائت.

وقال مصدر محلي لـ "النداء" إن العشرات من أهالي منطقة العقارب الواقعة في نطاق مديرية البريقة اعتصموا صباح السبت أمام مبنى محافظة عدن للمطالبة بتمكينهم من "مخطط أراضي" في منطقة بئر احمد، هي محل نزاع مع المنطقة الحرة التي تعتبرها جزءا من حرمها.

واعتقلت السلطات الأمنية 73 شخصا من المشاركين في الاعتصام أثناء عودتهم ظهرا قبالة إدارة أمن

التتمة في الصفحة 4

تقرير للأكونمست يؤكد أن اليمن مهدد بالتفكك، وغياب الأستقرار السياسي يهدد برنامج الاصلاحات

■ "النداء" – خاص:

حذر تقرير جديد لوحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الاكونومست من المخاطر المتزايدة المحدقة باليمن ما يجعلها عرضة للتفكك. ولفت إلى تهديدات عديدة تواجه الحكومة مثل التمرد الحوثي في الشمال وتنامي المشاعر الانفصالية في الجنوب، علاوة على نشاط القاعدة.

التقرير الذي صدر الأسبوع الماضي أشار إلى صمود وقف اطلاق النار المعلن بين الحكومة والمتمردين الحوثيين على المدى القصير، لكنه رجح احتمال تجدد الصراع جراء بقاء المظالم الكامنة التي عجلت بتفجير الصراع.

ورأى أن الاضطرابات في الجنوب اخذة في التعمق، ما دفع الرئيس علي عبدالله صالح إلى الاعلان متحدياً أنه "سيتم حرق راية الانفصال في غضون أيام".

وتعد تقارير وحدة الاستخبارات الاقتصادية للاكونومست واحدة من أهم مصادر المعلومات لصناع القرار في الغرب. وتقوم الوحدة بتحديث بياناتها شهريا من خلال تقاريرها. وتركز بشكل خاص على مستويات الخطر والتوقعات المستقبلية.

وبشأن الحرب على الإرهاب ذكر التقرير أن قرابة نصف من اعتقلتهم السعودية مؤخرا (113) بتهمة الانتساب للقاعدة هم يمنيون، مشيرا إلى أن عددا من المعتقلين تم اعتقالهم في منطقة جيزان على حدود اليمن.

ورجح أن يتباطأ الاصلاح الاقتصادي بفعل المناخ السياسي غير المستقر، لكنه لم يستبعد تحقق نوع من التقدم على صعيد برنامج

التتمة في الصفحة 4

وزير الإعلام وجه الإتهامات والنيابة آخفقت في تقديم أي دليل يؤكدها

النطق بالحكم في قضية النداء في 2 مايو المقبل

تصدر محكمة الصحافة والمطبوعات حكمها في قضية اتهام صحيفة " النداء" بنشر أخبار كاذبة وإثارة النعرات المناطقية والتحريض على العنف، وذلك في جلسة المحكمة المقررة يوم الأحد 2 مايو 2010.

وكانت المحكمة برئاسة القاضي منصور شايع عقدت آخر جلساتها الإثنين الماضي. وفي الجلسة أكد ممثل النيابة تمسكه بما ورد في قرار الاتهام. وكان محامو الدفاع طلبوا في جلسة سابقة تبرئة رئيس التحرير سامي غالب والكاتب ميفع عبدالرحمن والمحررين في الصحيفة شفيع العبد وفؤاد مسعد وعبدالعزيز المجيدي من التهم المنسوبة إليهم.

وأكد المحامي عبدالعزيزالبغدادي الذي يترافع عن الكاتب ميفع عبدالرحمن على طلبه رد الاعتبار لموكله الذي قدمته النيابة إلى المحكمة باعتباره فارا من وجه العدالة. ومعلوم أن النيابة لم تطلب في مرحلة التحقيق مثول الكاتب أمامها.

وبدأت جلسات المحكمة في ديسمبر الماضي. وخلال جلسات المحاكمة فشلت النيابة في تقديم أي إثبات يعزز ما ورد في قرار اتهامها من تهم منسوبة لمحرري الصحيفة وكتابها.

وتولى الذفاع عن رئيس التحرير ومحرري الصحيفة المحاميان نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي.

وتم تحريك الدعوى ضد الصحيفة بناء على بلاغ من وزير الإعلام حسن اللوزي مطلع مايو 2009. وقد حققت النيابة في مايو الماضي

التتمة في الصفحة 4

مجور يهدد مدرسي الجامعة باستبدالهم بعمالة من بنجلادش

في حين واصل أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران أمس الأحد الإضراب الشامل لليوم الثاني على التوالي، ليكشف رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس عبدالله العزعزي عن تلقيه تهديدات أطلقها رئيس الوزراء على مجور خلال اجتماع مجلس الجامعات الذي عقد أمس باستبدال أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بغيرهم من بنجلاديش.

وقال العزعزي في تصريح صحفي انه رفض التوقيع على محضر قدم خلال الاجتماع كونه لا يلبي الحد الأدنى من مطالب هيئة التدريس. وأضاف: طلبت منهم تسجيل انسحابي من الاجتماع فور إقرار المحضر بالقوة. وأوضح أن رئيس الوزراء قال له بانفعال "تفضل اطلع وسنأتي بأساتذة بدلا عنكم من بنجلاديش".

وأستهجن مصدر في نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران هذا التصرف غير المسئول، والتعامل غير اللائق مع مطالب قانونية تضمنت معظمها اتفاقات مع رئيس الحكومة ولم يتم تحقيقها بعد. وأسف المصدر في بلاغ صادر عن هيئة التدريس أن يأتي هذا التصرف من رئيس الوزراء الذي يفترض أن يسعى لحل مشاكل أساتذة الجامعة.

ويواصل أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران إضرابهم الشامل حتى تتحقق مطالبهم القانونية لإصلاح التعليم الجامعي. (تفاصيل ص 5)

جمعية بيئية في عدن تكسب حكما قضائيا يلزم المنطقة الحرة بعدم ردم البحر

■ عدن- فؤاد مسعد

أصدرت محكمة المنصورة الابتدائية في عدن أمس الأحد الحكم النهائي في قضية ردم البحر في جولة كالتكس من قبل مستثمرين، وقضى بعدم ردم البحر في المنطقة، وعد البناء مخالفا للقوانين النافذة والمتعلقة بحماية البيئة ، كما ألزم المنطقة الحرة بالبحث عن أماكن أخرى ، وقد جاء الحكم لصالح الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة التي كانت قد رفعت دعوى قضائية أواخر يناير الماضي ضد المنطقة الحرة في عدن لمنحها ترخيصا لأحد المستثمرين بردم البحر في منطقة جولة كالتكس.

وفي تصريح للنداء قالت المحامية شهد العولقي التي ترافعت نيابة عن الجمعية اليمنية أن الحكم جاء ملبيا لمطالب الجمعية في الدعوى التي رفعتها، وتتمثل

التتمة في الصفحة 4

رئيس قطاع الفضائية يعفي سونيا مريسي من موقعها الإداري بعد احتجاجها على تدخلاته

علمت "النداء" من مصدر مطلع في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفيزيون أن حسين باسليم رئس قطاع الفضائية اليمنية كلف احد الموظفين بتولي مهام مدير إدارة المذيعين بدلاً عن الزميلة سونيا مريسي على خلفية احتجاجها على تجاوزاته الإدارية.

وكانت الزميلة سونيا تقدمت الأسبوع الماضي بمذكرة رسمية موجهة إلى باسليم – حصلت الصحيفة على نسخه منها – احتجت فيها على التجاوزات المستمرة لصلاحياتها كمديرة إدارة المذيعين، واتخاذه إجراءات غير مخول بها قانوناً.

وقالت في المذكرة التي أرسلت نسخاً منها إلى وزير

التتمة في الصفحة 4

تم تزويجها بـ "البدل" وطبيبة أوزبكية نصحت الزوج بعدم الاقتراب منها

استشهاد طفله في محافظة حجة جراء تعرضها لعنف جنسي فور زواجها

بعد ثلاث أيام من زواجها توفيت الجمعة قبل الماضية في محافظة حجة الهام مهدي شوعي 13 عاما بعد نزيف حاد أصابها جراء تعرضها لعنف جنسي.

وقال تقريران طبيان صادر عن مستشفى الثورة ومستشفى الجمهورية في محافظة حجة إن الوفاة ناجم عن تمزق كامل في الأعضاء التناسلية ونزيف مميت و تمزق شديد في المنطقة السفلى للمهبل ... وحول فتحة الشرج".

وتأتي حادثة وفاة الهام وسط جدل بين مؤيدي زواج الصغيرات وآخرين يشددون على ضرورة إقرار قانون لتحديد سن للزواج بـ 18 عاما.

المديرة الإقليمية لمكتب اليونيسف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيغرد كاغ أعربت عن "صدمتها لوفاة طفلة عروس أخرى في اليمن."

وقالت في بيان أصدرته الخميس الماضي إن وفاة إلهام، "هو تذكير مؤلم للمخاطر التي تواجهها الفتيات عندما يتم تزويجهن في سن صغيرة".

وأشارت إلى أن "الزواج المبكر يعرض الفتيات لخطر الانقطاع عن التعليم، ويجعلهن أكثر عرضة للعنف والإساءة والاستغلال، كما قد يودي بحياتهنّ لأسباب تتعلق بالحمل والوضع وغيرها من التعقيدات."

وأشارت إلى أن واحدة من كل ثلاث فتيات في اليمن تتزوج قبل بلوغها سنّ الثامنة عشرة، الأمر الذي يعد مخالفاً للإعلان الدولي لحقوق الإنسان الذي لا يقر بتوفر الرضا في عقود الزواج، إذا كان أحد الطرفين صغير السن.

منتدى الشقائق في بيان قال إن الطفلة إلهام هي شهيدة العبث بأرواح الأطفال في اليمن ونموذج صارخ لما يشرعه دعاة عدم تحديد سن الزواج من قتل يطال الطفلات الصغيرات. وطالب ضرورة تحويل الطفلة إلى رمز يؤكد بشاعة الجريمة والمخاطر التي تتعرض لها الطفلات الصغيرات بسبب إكراههن على الزواج.

وترفض أسرة الهام استلام جثتها من

التتمة في الصفحة 4

"النداء" تنشر ملخص تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول انتهاكات قوانين الحرب التي لم يتم التحقيق فيها أثناء حرب اليمن مع المتمردين الحوثيين

"كل شيء هادئ على الجبهة الشمالية"

■ أخفقت الحكومات المانحة والأمم المتحدة في الضغط من أجل إيجاد آليات دولية مستقلة لمراقبة طرفي الحرب في انتهاك القانون الدولي الإنساني

■ 10 حوادث قصف عشوائي للقوات الجوية ألحقت أضراراً بالمدنيين في كثير من قرى صعدة

■ الحوثيون استخدموا المدنيين دروعاً بشرية وسلبوا أموال بعضهم ومنعوهم من الفرار

■ الحكومة والحوثيون انتهكوا قوانين الحرب واستخدموا الأطفال في القتال

في 12 فبراير/شباط 2010، اتفقت الحكومة اليمنية مع قوات الحوثيين على هدنة لإنهاء الجولة السادسة من القتال خلال حرب الخمسة أعوام التي دمرت حياة مئات الآلاف من الأفراد في شمال اليمن.

ركائز هذه الهدنة غير المستقرة –السادسة من نوعها في ستة أعوام تقريباً– لا تشمل فتح التحقيقات في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، ومنها الهجمات العشوائية والإعدام دون مقاضاة، واستخدام الجنود الأطفال. واستمرار إخفاق كل من الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في التحقيق في مزاعم الانتهاكات من قبل قوات الطرفين يمنع من تحميل الجناة المسؤولية، ويمنع التعويضات عن ضحايا الإساءات، ويفاقم من صعوبة بذل الجهود للتوصل لتسوية سياسية طويلة الأجل.

ومنذ أواسط أغسطس/آب 2009 –بداية "الجولة السادسة" من الحرب– أسفر القصف المدفعي من الطرفين والغارات الجوية الحكومية عن مقتل مئات المدنيين، وإصابة عدد غير معروف، وتدمير قرى بأكملها. وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2009 دخلت المملكة العربية السعودية الحرب، فأرسلت طائرات مقاتلة إلى المجال الجوي اليمني لقصف مواقع المتمردين. وبحلول أواسط فبراير/شباط 2010 كانت المنظمات الإنسانية الدولية تبذل قصارى جهدها من أجل مساعدة نزر يسير من إجمالي 265 ألف شخص، أغلبهم نساء وأطفال، نزحوا عن بيوتهم في هذه الجولة من القتال وجولات سابقة.

ورغم أن جولة القتال الأخيرة جذبت انتباه دولي أكبر –وشمل ذلك أول دعوة مشتركة من الأمم المتحدة لتقديم المساعدات للمدنيين الذين شردتهم الحرب– فإن المجتمع الدولي ظل في مقاعد المتفرجين. ولم يتم بذل جهود محسوسة داخل أروقة الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية لمراقبة التزام الأطراف بالقانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب) والضغط على الأطراف لأجل هذا الغرض، أو الدعوة لحماية أكثر فعالية للسكان المدنيين.

يستند هذا التقرير إلى مقابلات تم إجراءها في اليمن أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2009 مع مدنيين متأثرين بالنزاع ومع مشتغلين بالمساعدات الإنسانية. ويوثق التقرير حوادث قد تشمل انتهاكات لقوانين الحرب من قبل الطرفين. وبسبب صعوبة الاطلاع على مناطق النزاع، فثمة تحقيقات إضافية مطلوبة للتوصل لصورة أوضح للانتهاكات المزعومة.

لقد مر هذا النزاع المستمر منذ خمسة أعوام بست جولات أساسية من القتال، مع مناوشات خفيفة بين الجولات. الجولة الخامسة انتهت في يوليو/تموز 2008. ثم بدأت المصادمات المتواترة من جديد في مارس/آذار 2009، واندلعت الجولة السادسة والأخيرة بشكل مفتوح في 12 أغسطس/آب 2009. وتم إعلان وقف لإطلاق النار وضع حداً للجولة السادسة في 11 فبراير/شباط 2010.

وتعتبر الأهداف السياسية للمتمردين الحوثيين غير واضحة. فقد ظهرت المجموعة كحركة سياسية – "الشباب المؤمن" – في أواسط التسعينيات، بالأساس من أجل الترويج للتعليم الديني في محافظة صعدة. ويتبع أغلب اليمنيون في صعدة الفرقة الزيدية الشيعية، وحكم الزيديون أجزاء كبيرة من اليمن لألف عام تحت نظام الإمامة حتى عام 1962، عندما حول انقلاب عسكري البلاد إلى النظام الجمهوري. الرئيس اليمني الحالي، علي عبد الله صالح، ينتمي للزيدية، لكن الحوثيين يعترضون على ما يقولون أنه فشل الحكومة في وقف الأنشطة التبشيرية الوهابية السنية في صعدة، التي يقولون إنها تتعارض مع مبادئ الزيدية.

وتضم قوات الحكومة إلى صفوفها وحدات عسكرية نظامية بالإضافة إلى ميليشيات قبلية تحارب إلى جانب قوات الحكومة أو تكتفي بالدفاع عن قراها. وقد أحرزت القوات الحكومية تفوقاً عسكرياً ملحوظاً على الحوثيين بالأساس عبر استخدام السلاح الجوي، وبخلاف ذلك فإن الجانبين يعتمدان على الأسلحة الصغيرة والمدفعية.

وفي عام 2008 تجاوز النزاع حدود محافظة صعدة منتقلاً إلى محافظات عمران وحجة وجوف، وفي يونيو/حزيران 2008 وصل إلى بني حشيش، على مشارف العاصمة صنعاء. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009 إثر ما وصف بأنه هجوم عابر للحدود، اشتبكت السعودية مع الحوثيين في مصادمات شملت استخدام الغارات الجوية وخطت "منطقة عازلة" داخل اليمن على طول الحدود السعودية.

وبحلول أواسط فبراير/شباط 2010، كانت المنظمات الإنسانية الدولية تكافح من أجل مساعدة ما يزيد قليلاً عن 45 ألف مدني مشرد (17 في المائة من إجمالي المشردين) الساعين للجوء إلى سبع مخيمات

التوصيات

■ إلى الحكومة اليمنية:

- يجب التحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب على يد القوات اليمنية، وتأديب ومقاضاة جميع المسؤولين عن الانتهاكات، حسب الواجب، وتوفير الإنصاف للضحايا.
- يجب إجراء تقييم للغارات الجوية في الآونة الأخيرة التي تسببت في إلحاق خسائر في صفوف المدنيين بهدف تبني إجراءات لضمان الاتساق مع قوانين الحرب أو تقليل الخسارة اللاحقة بالمدنيين.
- يجب صياغة وتنفيذ إجراءات فعالة لضمان أن جميع الأفراد المجندين للأداء الخدمة العسكرية لا يقل عمرهم عن 18 عاماً، ويجب صياغة وفرض عقوبات تأديبية أو جنائية ملائمة على الأفراد الذين يتبين تجنيدهم أو استخدامهم للأطفال تحت تلك السن.
- يجب تشجيع المنظمات الإنسانية اليمنية والدولية بنشاط على إجراء تقييم للاحتياجات في المناطق المعروف بوجود أعداد كبيرة فيها من المدنيين النازحين المقيمين خارج مخيمات النازحين داخلياً، واتخاذ جميع الإجراءات المستطاعة لتيسير وصول المنظمات الإنسانية إليهم.
- يجب الالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب) أثناء النزاعات المسلحة. وعلى الأخص يجب التمييز في كل الأوقات بين الأهداف العسكرية على جانب والمدنيين على الجانب الآخر، واتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتفادي إلحاق الخسائر بالمدنيين، حتى لو كان ذلك بعد تحذير المدنيين بوجوب المغادرة.
- يجب التصديق على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

■ إلى الحوثيين:

- يجب وقف جميع عمليات الإعدام بمعزل عن القضاء، والتحقيق في الإعدام بمعزل عن القضاء على يد الحوثيين، بحق علي مرزاق في بلدة طلان بتاريخ 9 أغسطس/آب 2009، وفارس محمد علي عياش في بلدة مجز مطلع يوليو/تموز 2009. مع وجوب معاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال وتوفير الإنصاف لأهالي الضحايا على النحو الملائم.
- يجب احترام حق المرضى والمصابين في الحصول على الرعاية الطبية، بما في ذلك السماح لهم بالارتحال إلى العيادات الطبية.
- يجب احترام الأملاك المدنية وعدم مصادرتها أو نهب الملكية الخاصة، مع توفير المقابل المادي الكافي للسلع التي يتم الحصول عليها.
- يجب صياغة وتنفيذ إجراءات فعالة لضمان أن جميع الأفراد المجندين للعمل العسكري لا يقل عمرهم عن 18 عاماً، ويجب صياغة وفرض عقوبات تأديبية ملائمة على الأفراد الذين يتبين تجنيدهم أو استخدامهم للأطفال تحت تلك السن.
- يجب تشجيع المنظمات الإنسانية اليمنية والدولية بنشاط على إجراء تقييم الاحتياجات في المناطق المعروف بوجود أعداد كبيرة فيها من المدنيين النازحين المقيمين خارج مخيمات النازحين داخلياً، واتخاذ جميع الإجراءات المستطاعة لتيسير وصول المنظمات الإنسانية إليهم.
- يجب الالتزام بالكامل بالقانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب) أثناء النزاعات المسلحة. وعلى الأخص يجب اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتجنيب إلحاق الخطر بالمدنيين بواسطة الامتناع عن نشر القوات في المناطق المزدحمة بالسكان.

■ إلى السعودية:

- يجب الامتناع عن الإعادة القسرية لليمنيين الفارين من النزاع، إلى اليمن، والسماح لجميع المدنيين الذين يفرون من النزاع ويلتمسون اللجوء في السعودية بدخول المملكة.
- إذا اشتبكت السعودية في عمليات عسكرية باليمن، فيجب الالتزام الكامل بقوانين الحرب. وعلى الأخص، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتفادي إلحاق الخسائر بالمدنيين، بما في ذلك توفير نظام إنذار مبكر فعال للمدنيين قبيل شن الهجمات عندما تسمح الظروف.

■ إلى الأمم المتحدة:

- يجب الضغط على الحكومة اليمنية كي تتعاون على إنشاء بعثة لمراقبة حقوق الإنسان في اليمن، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، بولاية تشمل الكتابة علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان على يد جميع الأطراف.
- يجب زيادة الجهود الرامية للوفاء باحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً ممن يعيشون على القليل من مساعدات الأسر المضيفة أو لا مساعدات بالمرة، وفي البنايات العامة وفي الأماكن المفتوحة، واتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة من أجل تشجيع السلطات اليمنية على السماح بالوصول بشكل كامل وبلا عرقلة للمدنيين النازحين، مع عدم تركيز المساعدات بشكل غير متناسب على النازحين داخلياً من المقيمين في المخيمات الرسمية للنازحين.
- يجب إطلاع المانحين على تقارير تفصيلية دورية عن قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى النازحين من المدنيين ومساعدتهم ممن لا يقيمون في المخيمات، والكتابة عن العقبات التي تحول دون الوصول إليهم ومساعدتهم.
- يجب صياغة خطة شاملة للمساعدات التنموية بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة لضمان معالجة المساعدات لاعتبارات حقوق الإنسان التي تؤدي لعدم الاستقرار في اليمن.

■ إلى الجهات المانحة لليمن والحكومات المعنية:

- يجب دعوة جميع أطراف النزاع للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.
- يجب الدعوة للبدء في تحقيقات مستفيضة ونزيهة في الوقائع التي شملت مزاعم بانتهاك قوانين الحرب.
- يجب دعم مفوضية حقوق الإنسان السامية في الأمم المتحدة في محاولة فتح مكتب في اليمن لمراقبة مسلك الأطراف في الحرب من قبل مراقبين مستقلين.
- يجب تشجيع السلطات اليمنية على تيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المعروفة بوجود أعداد كبيرة من النازحين فيها ممن يقيمون خارج المخيمات مع مراقبة قدرة المنظمات على تقييم احتياجات أولئك الأفراد وتوفير المساعدات المطلوبة.

خلال مؤتمر صحفي بدبي لمناقشة تقرير هيومن رايتس ووتش "انتهاكات طرفي حرب صعدة للقانون الدولي الإنساني"

كريستوف ويلكي: لدينا معلومات كافية للمطالبة بتحريك تحقيقات عن الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة والحوثيون بحق المدنيين

■ جو ستورك: عدم التحقيق في هذه الانتهاكات في الحروب السابقة كان أحد أسباب عودتها، ومن العدالة للضحايا محاسبة المسؤولين عنها حتى وإن استمرت هذه الهدنة

■ الأمم المتحدة تتفاوض مع اليمن لإرسال مبعوث يراقب أوضاع حقوق الإنسان بعد نقاش دار بين المنظمات الدولية قبل مؤتمر لندن

■ عبدالرشيد الفقيه: استتباب السلام في صعدة واستمراره لن يتسنى بدون التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات

■ **"النداء" – خاص:**

الأربعاء الماضي عقدت منظمة هيومن رايتس ووتش بمشاركة مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، مؤتمراً صحفياً لمناقشة تقريرها الأخير حول "انتهاكات طرفي حرب صعدة للقانون الدولي الإنساني".

المؤتمر الصحفي لم يعقد في اليمن بل في دبي، بعد أن رفضت الأجهزة الأمنية منح ممثلي هيومن رايتس ووتش تأشيرات لدخول اليمن لأسباب لم يفصح عنها.

غير أن جو ستورك –نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، جدد تأكيده في المؤتمر الصحفي أن نشاط هيومن رايتس ووش لا يقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان فقط: "تهتم أيضا بالحروب وبانتهاكات القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع". لافتا إلى أن المنظمة لديها 5 تقارير تتعلق بحرب غزة.

وقال إن فريق المنظمة اضطر لعقد المؤتمر الصحفي خارج الحدود اليمنية بعد أن رفضت السلطات اليمنية منحهم تأشيرات لدخول اليمن ما أعاق مناقشة مضمون التقرير مباشرة مع المسؤولين اليمنيين والحوثيين، منوهاً إلى أن المنظمة أصدرت تقارير سابقة عن اليمن وتم مناقشتها في صنعاء.

وإذ أشار إلى وجود أطراف يتساءلون "لماذا يتم الحديث عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقت الجروح في وقت الهدنة؟"، قال: أقول لهم بأن عدم التحقيق في هذه الانتهاكات في الحروب السابقة كان أحد أسباب عودة الحرب".

جو ستورك أورد سببين يؤكدان أهمية الإصرار على التحقيق في مزاعم انتهاكات؛ الأول: أن الهدن المبرمة بين طرفي الحرب في صعدة من الأولى حتى الخامسة لم تصمد، ولو عادت الحرب هذه المرة من جديد فإن التحقيق في الانتهاكات من شأنه ضمان حماية المدنيين. والسبب الثاني –والحديث لـ"ستورك"– من العدالة للضحايا التحقيق في هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها حتى وإن استمرت هذه الهدنة.

وفيما قال إن فترة الهدنة هي فرصة حقيقية لتحريك التحقيقات في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب، دعا الأمم المتحدة لإرسال بعثة لمراقبة حقوق الإنسان وانتهاكات قوانين الحرب في صعدة، كما دعا مجموعة أصدقاء اليمن إلى لعب دور فعال في دعم التحقيق في هذه الانتهاكات.

بالنسبة لـ"كريستوف ويلكي" وهو أحد الباحثين الذين أعدوا هذا التقرير، فقد تحدث في المؤتمر الصحفي عن تجربة تسلله إلى مخيمات النازحين في محافظتي عمران وحجة بعد أن منعته السلطات اليمنية من الذهاب إلى هناك.

وقال: توجهنا بدون إذن إلى مدينة عمران، وهي على أطراف منطقة القتال، لمقابلة نازحين وشهود عيان نزحوا في الحرب الأخيرة، كما وقصدنا مخيم المزرق –بمديرية حرض بمحافظة حجة– لكن قوات الأمن في المخيم منعتنا من مقابلة نازحين، لكننا تمكنا من مقابلة نازحين على أطراف المخيم، واستمعنا إلى شهاداتهم حول القتال.

ويلكي، وهو أيضاً باحث أول في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهيومن رايتس ووتش، لفت إلى أن المنظمة بعثت قبل 3 أسابيع بخطابين أحدهما للحكومة اليمنية والثاني لقيادة الحوثيين، لوضع طرفي الصراع في صورة هذا التقرير ومضمونه. إلا أن الطرفين لم يردا على الخطابين.

وإذ أشار إلى أن منع السلطات اليمنية لهم من الذهاب إلى مناطق القتال أعاقهم من التحقيق والتحري في التفاصيل، أكد أن لديهم معلومات كافية للمطالبة بتحريك تحقيقات من قبل الطرفين حول هذه الانتهاكات.

وقال: تلقينا شكاوى كثيرة في الحرب السادسة متعلقة بالاستخدام المفرط والعشوائي للقوات الجوية من قبل الجيش اليمني، مضيفاً أن المنظمة أجرت بحثاً عن الأسلحة الموجودة لدى القوات الجوية اليمنية بعد أن امتنعت الحكومة اليمنية عن الرد على أسئلة بهذا الخصوص.

وأوضح أنه من خلال البحث تبين أن القوات الجوية اليمنية لديها 3 أنواع من طائرات الميج، اثنان منها لا تستطيع حمل الأسلحة الهادفة إلى هدف معين، والنوع الثالث يمكنه حمل الأسلحة الهادفة. وقال: لا نعرف ما إذا كان لدى الجيش اليمني هذا النوع من الطائرات والأسلحة وإن كان قد استخدمها في حربه مع الحوثيين أم لا.

وأشار ويلكي إلى أن التقرير يتضمن 10 حوادث من القصف العشوائي في صعدة، وحققت فيها هيومن رايتس ووتش، وتبين أنها ألحقت الضرر بالمدنيين في الكثير من قرى صعدة في: مجز، رازح، الملاحيظ، ضحيان ومنبه".

وبخصوص الانتهاكات التي ارتكبها الحوثيون قال ويلكي: منها الإعدام بمعزل عن القتال، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وانتشار مقاتليهم في أماكن مزدحمة بالسكان المدنيين.

وأضاف أن من الحالات التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش اتضح أن السكان المدنيين طلبوا من مقاتلي الحوثيين مغادرة مناطقهم المأهولة، لكن الحوثيين رفضوا المغادرة.

ويلكي وفي سياق عرض الانتهاكات التي ارتكبها الحوثيون خلال الحرب السادسة، قال: من الانتهاكات أيضاً إطلاق النار على الطيران من قبل المقاتلين الحوثيين من داخل هذه المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، مما عرض حياة الكثير من المدنيين للخطر. وأضاف: من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من قبل الحوثيين قيامهم بسلب ونهب الأموال الخاصة، اللازمة لحياة المدنيين، وقد حققت هيومن رايتس ووتش في حالة حدثت من قبل الحوثيين، فضلاً عن منع الحوثيين السكان المدنيين من الفرار من منطقة القتال.

وإذ أكد انتهاك الحكومة والحوثيين لقوانين الحرب واستخدامهما الأطفال في القتال، قال إن الأمم المتحدة أجرت تحقيقاً في هذا الأمر، ولا زالت نتيجة هذا التحقيق غير معروفة، والهدنة فترة ملائمة للتحقيق في هذه الانتهاكات.

وحث ويلكي الأمم المتحدة على إرسال بعثة خاصة بمراقبة حقوق الإنسان وانتهاكات قوانين الحرب في صعدة والكتابة عن ذلك علناً، لافتاً إلى أن هذا النوع من البعثات في مناطق مشابهة مثل النيبال قد ساعدت على استقرار الأوضاع هناك، كما أن أي نوع من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني كان ضحيته المدنيين لا بد من التحقيق فيه ومحاسبة المسؤولين عنه.

وكشف عن نقاشات أدارتها المنظمة مع بعض البعثات الدولية ومع الأمم المتحدة قبل مؤتمر لندن في شهر يناير، عن فكرة بعثة الأمم المتحدة لليمن لمراقبة حقوق الإنسان، وأيضاً لتحريك التحقيقات بادعاءات انتهاكات قوانين الحرب، وتم قبول الفكرة من بعض البعثات الدبلوماسية.

وأضاف: حاليا تتفاوض الأمم المتحدة مع اليمن لإرسال مبعوث يراقب أوضاع حقوق الإنسان، ونحن لا نراه كافياً.

وأوضح: تجربتنا في أكثر من دولة في العالم في كولومبيا وأوغندا والنيبال تبين أن البعثة المستقلة عن باقي هيئات الأمم المتحدة هي الوسيلة المناسبة.

عبدالرشيد الفقيه –المدير التنفيذي لمؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، ذكر خلال المؤتمر الصحفي أن هيومن رايتس ووتش قد وصفت حرب صعدة في تقريرها خلال الجولة الخامسة من الحرب بـ"حرب اليمن المنسية"، وقال إن من أهم سمات الجولة السادسة أنها لم تعد حرباً منسية، وهذا يعود للجهد الذي بذله الإعلام، بالإضافة للدور الأساسي الذي لعبته هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية المختلفة.

وأضاف أن حرب صعدة بجولاتها الست قد فتحت ملفات كثيرة: المعتقلين والمخفيين قسرياً على خلفية هذه الحرب، انتهاكات الطرفين لقوانين وقواعد القانون الدولي الإنسان، النازحين والوضع المأساوي لهم، التمييز على أسس مذهبية وعرقية، وأيضاً ملف الانتهاكات التي تعرض لها الإعلام على خلفية محاولاته المتكررة لكسر التعتيم والإغلاق المفروض على صعدة.

وذكّر بالانتهاكات التي طالت الزميلين عبدالكريم الخيواني ومحمد المقالح من تعسف واختطاف ومحاكمات وإخفاء قسري كما حدث مؤخراً للمقالح وامتد لـ4 أشهر، ثم انتقل للمحاكمة قبل أن يفرج عنه.

وقال الفقيه إن السلطات اليمنية عمدت إلى جعل صعدة مجرد مأساة على شكل علامة استفهام تكبر مع كل جولة من خلال إغلاقها أمام وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية المختلفة، فلا أحد يعرف حجم الخسائر، ولا أحد يعرف كم عدد الضحايا، ولا أحد يعرف كم عدد المصابين والمتضررين الذين خلفتهم هذه الحرب.

وتابع الفقيه أنه في مختلف جولات الحرب وصلت العديد من الشكاوى حول أشكال مختلفة من الانتهاكات ارتكبها الطرفان، وقد لوحظ ارتفاع نسبة الانتهاكات من قبل الحكومة اليمنية، وعلى رأس هذه الانتهاكات الاستخدام المفرط للقوة وللطيران الذي خلف عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين، وقد تلقت مؤسسة حوار العديد من الشكاوى حول ضرب العديد من الأسواق والقرى المأهولة بالمدنيين، ومن ذلك ما حصل في منطقة النظير برازح التي يقطنها ما يقارب الـ20 ألف نسمة، ومع هذا تعرضت للقصف العشوائي الذي ذهب ضحيته عدد كبير من المدنيين.

وذكر أن الحادث الأشهر بالنسبة للمدنيين حادثة العادي التي قضى فيها ما يقارب الـ80 طفلاً وامرأة، والتي أعلنت السلطات تشكيل لجنة للتحقيق فيها، وإلى الآن لا أحد يعرف نتائج لجنة التحقيق هذه.

وأكد الفقيه استمرار وجود إشكاليات متراكمة بسبب الحرب، منها الألغام التي لا زالت تخلف ضحايا بشكل يومي، وأيضا مشكلة أسرى الحرب، حيث أعلن الحوثيون مؤخراً مصرع 120 أسيراً بقصف جوي، وهي كارثة إنسانية تستدعي التحقيق العاجل حول ملابسات مصرع هؤلاء الأسرى، هل فعلا قضوا في قصف جوي أم قُتلوا على يد المقاتلين الحوثيين، أم استُخدموا كدروع بشرية.

وتابع قائلاً إن من أبرز الإشكاليات التي رافقت حرب صعدة هي استخدام القضاء كأحد أسلحة الحرب، فخلال شهر واحد صدر ما يقارب الـ37 حكم إعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة لأشخاص لهم علاقة بالحرب أو ليس لهم علاقة.

الفقية اعتبر أن الضمانات الوحيدة لاستتباب السلام في صعدة واستمراره هو التحقيق العاجل في انتهاكات القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات مهما كانت مناصبهم، وفوق أن هذه التحقيقات ستضمن استتباب السلام، فإنها إنصاف للضحايا الذين طالتهم هذه الانتهاكات وذويهم، وهي قيمة إنسانية عليا.

وختم الفقيه حديثه مؤكداً أن الملفات التي أفرزتها الحرب أكبر من قدراتهم وإمكانياتهم كمنظمات حقوقية محلية، ولهذا فهو يشد على يد منظمة هيومن رايتس ووتش وبقية المنظمات الدولية، وكذا هيئات الأمم المتحدة المختلفة لبذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه الملفات، وإنصاف الضحايا الذين طالتهم السنة لهب هذه الحرب.

وتسع مستوطنات غير رسمية. وبسبب خليط من انعدام الاستقرار داخل منطقة النزاع وعرقلة الحكومة للمساعدات خارج المخيمات الموافق عليها رسمياً، واجهت المنظمات الإنسانية معوقات أكبر في محاولة مساعدة 218 ألف مشرد آخرين يعيشون لدى أسر تستضيفهم أو في بنايات عامة وساحات مفتوحة. وقد فاقم من معاناة المشردين منع السعودية اليمنيين من التماس اللجوء عبر الحدود في السعودية، وإجبارها اللاجئين على العودة عبر الحدود إلى اليمن، في خرق للقانون الدولي.

وفي سبتمبر/أيلول 2009، وللمرة الأولى منذ بدء الحرب، أصدرت المنظمات الدولية –ومنها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات دولية إنسانية غير حكومية– بيانات بشكل منتظم تُلقي الضوء على مصاب المدنيين النازحين، وتم إصدار أول دعوة مشتركة من نوعها لتقديم المساعدات –بمبلغ 23.75 مليون دولار– للوفاء بالاحتياجات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، أصدرت الأمم المتحدة أول خطة إنسانية شاملة لليمن بكلفة 177 مليون دولار في عام 2010 –عشرات الملايين منها لمساعدة المدنيين المتأثرين بالحرب. لكن بحلول مطلع فبراير/شباط أفادت الأمم المتحدة بأن الحكومات لم تتبرع سوى بمبلغ 767 ألف دولار (أي 0.4 في المائة من المبلغ المطلوب)، مما يهدد بأزمة في المساعدات الإنسانية. وفي 11 فبراير/شباط، وبعد أسابيع من الاختلاف بين الأطراف حول شروط الهدنة، أعلن الرئيس صالح وقف لإطلاق النار من جانب واحد، ووافق عليه الحوثيون.

ورغم زيادة تورط المجتمع الدولي الإنساني، فمع نهاية عام 2009 كان رد الأمم المتحدة والدول الأطراف الأساسية في النزاع يمكن على أحسن تقدير وصفه بالدور الفاتر. فقد أخفقت الأمم المتحدة في متابعة دعوتها لإجراء تحقيق حكومي في الغارات الجوية التي تناقلت التقارير أنها في 16 سبتمبر/أيلول أودت بحياة أكثر من 80 مدنياً، أغلبهم من النساء والأطفال. ولم تلق لجنة حكومية للتحقيق إلا بأقل الضوء على هذا الحادث.

لقد أخفقت الحكومات المانحة والأمم المتحدة في الضغط من أجل إيجاد آليات دولية مستقلة لمراقبة مسلك الأطراف في الحرب وفي الإصرار على المحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب. وفي اجتماع رفيع المستوى عن اليمن عُقد في لندن شهر يناير/كانون الثاني 2010، أكد وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند "الالتزام بعدم التدخل في الشأن اليمني الداخلي". وقبيل الاجتماع، راح الدبلوماسيون اليمنيون يضغطون من أجل عدم "تدويل" ما يرونه قضايا يمنية داخلية، ومنها النزاع المسلح مع المتمردين اليمنيين والحركة الانفصالية الجنوبية. إلا أنه نظراً لعدم قدرة الإعلام المستقل على الوصول إلى منطقة الحرب من أجل كشف صحة أو زيف الدعاية الحكومية ودعاية المتمردين، فقد استمرت الحكومة في قطع الإشارة عن الهواتف النقالة في منطقة النزاع، وهو ما يعني أن آليات المراقبة المستقلة أصبحت ضرورية أكثر ويجب أن تبدأ على وجه السرعة.

وقد تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أشخاص مشردين داخلياً، شهدوا القتال في سبع مناطق من محافظتي صعدة وعمران: الملاحيط، الظاهر، حيدان، ساقين، مجز، صعدة، حرف سفيان. الحوادث الموصوفة تثير التساؤلات حول احتمال وقوع انتهاكات لقوانين الحرب من قبل الطرفين، وتتطلب تحقيقات إضافية.

وقد نفذت القوات الحكومية غارات جوية على القوات الحوثية في أو بالقرب من قرى مأهولة بالسكان وربما لم يتم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتقليص الأضرار اللاحقة بالمدنيين وتدمير الممتلكات. وفي بعض الحالات، ربما كانت هذه الهجمات عشوائية أو غير متناسبة، وهو ما يُعد انتهاكاً جسيماً لقوانين الحرب.

وقد عرقل من جمع المعلومات عن انتهاكات قوانين الحرب المزعومة من طرف الحوثيين عدم القدرة على الوصول إلى منطقة القتال. فربما عرضت القوات الحوثية في بعض الأحيان المدنيين لخطر لا ضرورة له بتمركزها داخل قرى مزدحمة بالسكان. وأفاد أشخاص مشردون بحالتين ربما قامت فيهما قوات الحوثيين بإعدام أفراد بمعزل عن القضاء. وفي عدة حالات زُعم أن الحوثيين منعوا المدنيين المصابين من مغادرة قراهم لالتماس الرعاية الطبية في البلدات الأكبر. وهناك روايات لشهود العيان تؤكد نهب المتمردين لممتلكات خاصة.

وقد تحدثت هيومن رايتس ووتش مع 3 شبان شاهدوا جنوداً من الأطفال يقاتلون إلى جانب الحكومة والحوثيين، في خرق للقانون الدولي.

وتدعو هيومن رايتس ووتش القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين إلى التحقيق على وجه السرعة في تقارير الإساءات من قبل قوات الطرفين ومعاقبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. واستخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم من الأصل يجب أن ينتهي على الفور. وتدعو هيومن رايتس ووتش الطرفين إلى السماح للمنظمات الإنسانية للوصول إلي الأشخاص المحتاجين للمساعدات وتيسير وصولها إليهم. وفي أية مواجهات قتالية قريباً أو في المستقبل، فعلى الطرفين الالتزام بما عليهم من التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلى الطرفين بشكل خاص اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتقليص الضرر اللاحق بالسكان المدنيين.

وعلى الحكومات المعنية أن تضغط على الحكومة اليمنية كي تسمح لهيئات الأمم المتحدة والمراقبين المستقلين بالدخول إلى منطقة النزاع وممارسة ضغط قوي على الطرفين لاحترام قوانين الحرب.

الحراك يدعو لعصيان مدني وأنصاره يشيعون اليافعي في ردفان

■ فؤاد مسعد

شارك الآلاف من أنصار الحراك الجنوبي في مدينة الحبيلين أمس الأحد في تشييع ثلاثة من قتلى الحراك سقطوا في مواجهات مع جنود الأمن، هم: علي صالح الحدي اليافعي (51سنة)، وابن شقيقته أحمد محسن السعدي (28 سنة)، ومحسن محمد الجعود (51سنة) .

وقد انطلق موكب التشييع من أبين حاملاً جثماني اليافعي وابن أخته، فيما حمل الموكب جثة (الجعود) من مستشفى ابن خلدون بلحج، وتم مواراتهم الثرى في مقبرة الشهداء في ردفان، وقد حمل المشيعون أعلام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وصورا لعلي سالم البيض النائب السابق للرئيس، والرايات الخضراء التي دعا البيض في خطاب سابق لرفعها في المسيرات.

ولم تشهد فعالية التشييع التي شارك بها بعض قيادات الحراك أي صدام مع جنود الأمن مثلما كان يتوقع في ظل التوتر الذي تشهده بعض المناطق في لحج والضالع، والذي نجم عنه سقوط عشرات الجرحى بين جنود الأمن والمواطنين.

ومعلوم أن علي صالح اليافعي كان قد قتل مطلع مارس الماضي اثر قيام الأجهزة الأمنية بدهم منزله في زنجبار على خلفية اتهامه بالانتماء لتنظيم القاعدة، لكن مصادر محلية في أبين شككت في رواية السلطة، وعزت إقدام الجنود على تصفيته لنشاطه في الحراك وإقدامه على شنق مجسم رمزي لرئيس الجمهورية في إحدى فعاليات الحراك بزنجبار قبل أيام من مقتله، وأسفرت المواجهة عن مقتل اليافعي وقريبه.أما القتيل محسن الجعود الذي ينتمي لمنطقة ردفان فقد لقي حتفه خلال مواجهات اندلعت الاثنين الماضي بين الأمن وعناصر مسلحة أثناء تنفيذ الإضراب الذي دعا له الحراك في إطار فعالياته التي يطالب فيها بإطلاق سراح المعتقلين من ناشطي الحراك.

وقد شارك في فعالية التشييع النائب/ ناصر الخبجي والمحامي/ يحيى غالب الشعيبي وشلال علي شايع وقيادات أخرى في الحراك.

إلى ذلك يبدأ صباح اليوم الإضراب الذي دعت له مكونات الحراك الجنوبي ويشمل المرافق والمحلات التجارية والمدارس والجامعات، وكانت عدد من المناطق الجنوبية قد شهدت فعاليات مماثلة مطلع العام الحالي، وقد بدأت الضالع والحبيلين تنفيذ الإضراب الاثنين الماضي، ونجم عنه مواجهات مع الأمن استمرت حتى ظهر اليوم نفسه، ومن المقرر أن تتواصل فعاليات الإضراب كل يوم اثنين فيما تم تخصيص يوم الخميس للتظاهر والدعوة لإطلاق سراح المعتقلين واعتباره (يوم المعتقل).

المشترك يقترب من الحوثيين والحراك
الحوثيون يوقعون محضرا مع المشترك

أعلنت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني والحوثيون عن توصلهما إلى اتفاق مبادىء بشأن الدعوة إلى الحوار الوطني.

ووزع الطرفان مساء السبت محضراً لاجتماع ضم أعضاء لجنة مصغرة تمثل اللجنة التحضيرية للحوار وممثلين عن جماعة الحوثي.

وحسب المحضر فإن اللقاء جرى يوم الخميس 8 إبريل، وحضره من لجنة الحوار الوطني كل من :محمد مسعد الرداعي عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك والأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، والنائب محمد صالح القباطي عضو الهيئة التنفيذية للمشترك وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، والنائب زيد علي الشامي القيادي التجمع اليمني للاصلاح، ومحمد يحيى المنصور رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق.

ومثل جماعة الحوثي كلٌ من :صالح أحمد هبرة الممثل السياسي للجماعة، وعبدالله يحيى الحاكم ويوسف عبدالله الغيثي.

وأكد الجانبان أهمية وضرورة الحوار الوطني لمعالجة المشكلات الوطنية، وأهمية المشاركة في فعاليات الحوار الوطني بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر حوار شامل لا يستثني أحداً.

وشددا على ضرورة دعم الجهود الرامية إلى تطبيع الأوضاع في صعدة وإزالة آثار الحرب والصراعات الدامية والحؤول دون تجددها ، وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين.

وجدد الحوثيون تأييدهم لما ورد في مشروع الانقاذ الوطني الشامل الذي "شخص الأزمة الوطنية بكل أبعادها، واقترح الحلول والمعالجات الضرورية لها".

وأى الطرفان أن تحقيق أمن وإستقرار اليمن وحق الانسان اليمني في حياة حرة وكريمة يتم من خلال التأكيد على التعدد والتنوع في إطار الوحدة ، وإشاعة التسامح وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

وسبق للحوثيين أن أعلنوا في وقت مبكر تأييدهم لمشروع الانقاذ الوطني الذي أقرته اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

ومعلوم أن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة كلفت لجاناً مصغرة منبثقة عنها بالتواصل مع الحوثيين ومكونات الحراك الجنوبي وشخصيات يمنية معارضة تقيم في الخارج.

وحسب مصادر في اللجنة فإن الاتصالات التي جرت الشهر الماضي مع شخصيات معارضة في الخارج، كانت ايجابية ومثمرة. وكان ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي والشيخ حميد بن عبدالله الاحمر أمين عام اللجنة التحضيرية للحوار أجريا لقاءات في القاهرة مع الرئيس الاسبق علي ناصر محمد والمهندس حيدر أبوبكر العطاس ومحمد علي احمد وآخرين.

وفيما يخص اتصالات لجنة الحوار الوطني بمكونات الحراك الجنوبي فإن اللجنة لم تعلن أية معلومات عن طبيعة هذه الاتصالات والنتائج المترتبة عليها. ويرأس اللجنة المصغرة المكلفة بالتواصل مع مكونات الحراك الجنوبي عبدالله عوبل أمين عام التجمع الوحدوي اليمني (وهو حزب يساري معارض ليس منخرطا في تحالف اللقاء المشترك). وكانت اللجنة زارت مدينة عدن ومحافظات جنوبية أخرى في يناير الماضي.

ويتطلع اللقاء المشترك وحلفاؤه في اللجنة التحضيرية للحوار إلى تحقيق اصطفاف سياسي واجتماعي واسع يمهد إلى مؤتمر حوار وطني شامل تشارك فيه السلطة.

إلى ذلك واصل اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي (حزب الرئيس علي عبدالله صالح) تبادل الرسائل بشأن الأطر والاليات والأهداف التي من شأنها التمهيد لالتأم الحوار الوطني انطلاقاً من اتفاق فبراير 2009 الذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية مدة عامين.

ونشرت وسائل إعلام حزب المؤتمر نهاية الأسبوع الماضي نص رسالة وجهها المؤتمر إلى أحزاب اللقاء المشترك تؤكد على أن أي حوار مع المشترك وحلفائه وأية أطراف سياسية أخرى مشروط بالتزام المادة الأولى من الدستور اليمني، ما يعني رفض مشاركة أية أطراف تدعو إلى الانفصال.

وتقترح رسالة المؤتمر مشروع محضر للتوقيع من الطرفين عليه إيذاناً بالبدء بالاليات التحضيرية للحوار.

ومعلوم أن طرفي اتفاق فبراير 2009 اختلفا في تفسير نصه، وخصوصاً ما يتعلق ببند تهيئة الأجواء السياسية من أجل إجراء حوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية.

ورغم مضي أكثر من عام على توقيع اتفاق فبراير فإن الطرفين لم يحققا أي تقدم في الحوار.

وتشدد رسالة المؤتمر الأخيرة على ضرورة الالتزام روحاً ونصاً بالاتفاق. وسبق للمشترك أن اتهم المؤتمر بالخروج عن روح الاتفاق عندما وقرر في ديسمبر الماضي إجراء انتخابات تكميلية لعدد من المقاعد الشاغرة في مجلس النواب الحالي.

أمن عدن

المحافظة في مديرية خورمكسر وأودعتهم مخافر الشرطة في المحافظة. وطبق المصادر فقد أودعت السلطات الأمنية 28 من المعتقلين في شرطة المعلا و18 في شرطة خور مكسر و15 في شرطة الشعب و12 آخرين في البحث الجنائي بإدارة امن المحافظة.

وذكرت المصادر أن لقاء كان جمع ممثلون عن المعتصمين الذين رفعوا صور الرئيس صالح وأعلام الوحدة، بمحافظ المحافظة ونائبه تم فيه الاتفاق على تعليق الاعتصام لقاء حل القضية. لكن الأمن سارع إلى اعتقال المعتصمين فور قبل مغادرتهم مبنى المحافظة.

ويقول المحتجون إن لديهم أوامر من مكتب الرئاسة بتمكينهم من مخطط أراضي في المنطقة لـ 3 آلاف شخص، وان المخطط مصادق عليه من المجلس المحلي بمديرية البريقة، ومجلس المحافظة لكن سلطات المنطقة الحرة تتهم الأهالي وشيخ منطقة العقارب بالتصرف بأملاك الدولة ، وتقول إنها تتبع حرم المنطقة، فيما تواصل محكمة الأموال العامة النظر في القضية منذ فترة.

تقرير

الاصلاح الذي يتكون من عشر نقاط تهدف إلى تعزيز الخدمات العامة وتحسين الحكم.

وإذ أشار إلى أن معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي خلال 2010 سيرتفع إلى 5%/، على خلفية ارتفاع صادرات الغاز، فقد توقع أن يتراجع عام 2011 مجددا إلى 2.6% .

وبشأن سعر صرف العملة اليمنية توقع التقرير ان يكون متوسط سعر الريال 225 ريالا للدولار الواحد خلال 2010، و242 ريالاً للدولار الواحد عام 2011، منتها إلى أن مخاطر الانخفاض غير المنضبط تبقى مرتفعة.

النطق بالحكم

مع كل من رئيس التحرير سامي غالب والزملاء شفيع العبد وعبدالعزيز المجيدي وفؤاد مسعد، وذلك حول محتويات 6 من أعداد الصحيفة صدرت في مارس وإبريل 2009. وتركز التحقيق حول أخبار وتقارير ومقالات عن " الحراك الجنوبي"، فضلا عن 4 افتتاحيات لرئيس التحرير أعتبرها الوزير مسيئة للثورة والوحدة والديمقراطية. وفي نوفمبر الماضي حركت النيابة الدعوى القضائية ضد الصحفيين الأربعة والكاتب ميفع عبدالرحمن القيادي البارز في اتحاد عضو الأدباء والكتاب.

ويمثل عشرات الصحفيين والكتاب أمام محكمة الصحافة منذ الخريف الماضي بتهمة العداء للوحدة وإثارة النعرات المناطقية، وذلك بناء على بلاغات صادرة من الحكومة إلى النائب العام. وتجري محاكمتهم وسط تحريض من كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية وتورط وسائل الإعلام الحكومية في حملة عداء وتخوين ضد الصحافة المستقلة.

جمعية بيئية

في إلزام المنطقة الحرة بعدم ردم البحر، ووصفت الحكم بالجريء والعادل، وأضافت أن ذلك يعد إسهاما ملموسا وسيكون له أثره الايجابي في الحفاظ على بيئة عدن وجمالها لكونه متعلق بالمحافظة على البحر مما يمكن أن يتعرض له من أعمال تهدد المناظر العامة في عدن وفي مقدمتها السواحل.

ونقل موقع (التغيير نت) عن عادل عبد الرشيد عبدالرزاق رئيس الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة قوله إن صدور الحكم جاء لصالح أنصار البيئة في اليمن والعالم وليس لصالح الجمعية اليمنية فقط.

وقضى الحكم الذي نطق به فضيلة القاضي/ وجيه حامد مرشد بقبول الدعوى المقدمة من المدعية (الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة) شكلاً وموضوعاً ضد المدعي عليها (المنطقة الحرة)، ورفض الدفوع المقدمة من المنطقة الحرة، معللا ذلك بعدم استنادها للقوانين وعدم وجاهتها، وألزم المنطقة الحرة بعدم ردم البحر لمعارضته للقوانين، والبحث عن أماكن أخرى لإقامة مشروعها.

القضية استغرقت عدة جلسات في المحكمة خلال شهري فبراير ومارس. وترافع فيها المحاميتان/ عفراء حريري وشهد العولقي وهما ناشطتان حقوقيتان في مجموعة ائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان. وكانت المنطقة الحرة . بعدن قد قامت بتوقيع عقود ومنح تراخيص لأحد المستثمرين للحصول على أراض خالية من خلال ردم البحر في جولة (كالتكس) وإلغاء (الكورنيش) الممتد من جبل حديد وحتى مدخل جزيرة العمال لإقامة مشاريع استثمارية تشمل بناء أبراج ومنشآت سياحية ومطاعم وأندية نسائية ورياضية، وقد بدا تنفيذ المرحلة الأولى بردم ساحل جولة (كالتكس)، فيما تكون المرحلة الثانية بتنفيذ عملية ردم (الكورنيش) الواقع أمام مدخل جزيرة العمال الذي يعرف بكورنيش (المحافظ) والذي تقدر مساحته بأكثر من مئة ألف متر مربع. ورأى مواطنون أن قرار المنطقة الحرة بمنح تلك التراخيص يأتي دون وضع المصلحة العامة أو الاكتراث بالأضرار الفادحة التي ستلحقها تلك المشاريع بالبيئة والإنسان والكائنات الحية، وهو ما جعل الجمعية اليمنية للبيئة وائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان يباشران التصدي لتلك القرارات من خلال الدعوى القضائية التي رفعت أمام المحكمة وانتهت بصدور الحكم لصالح البيئة وأنصارها.

رئيس قطاع

الإعلام ورئيس المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، إن احتجاجها هو من صميم "صلاحيتنا الممنوحة لنا وفقاً للقانون"

وبحسب المصدر فإن خلافاً نشب مؤخراً بين باسليم وسونيا بعد رفضها قبول مذيعين لم ينجحوا في تجاوز اختبارات القبول.

وقال المصدر إن ادارة المذيعين تفاجأت الأسبوع الماضي بقيام باسليم باختيار عدد من المذيعين الذين سقطوا في اختبار القبول وإدراجهم ضمن الورديات اليومية.

استشهاد طفلة

المستشفى الجمهوري في حجة وتطالب بإعدام الزوج.

وقال مهدي العشي (شقيق الهام) لفرانس برس "الله اعلم ما فعلوا لأختي قتلوها وتكالبوا عليها ونحن لن نستلم الجثة". وأضاف: زوجها هو القاتل وان إخوانه وأخته وأبوه ساعدوه على القتل".

وكانت الهام ضحية عملية زواج بدل، إذ تم تزويجها لعماد الحكمي (24 عاما) وهو من قرية مجاورة، مقابل زواج شقيقها من أخت عماد.

وقال عبدالله الذي تزوج في نفس ليلة زواج أخته "تعارفت أنا وعماد وطلب مني أن أزوجه أختي الهام على أن يزوجني أخته فقبلت، وبعد التفاهم مع والدتي تمت الموافقة وتم الزواج".

وأضاف المشكلة بدأت عندما لم يتمكن عماد من أقامة علاقة جنسية مع الهام ومن فض بكارتها وفي اليوم التالي لزواجه ابلغنا بان الهام مريضه.

وبحسب مصادر متطابقة من العائلة ومصادر طبية من المنطقة، قصد عماد مع زوجته إلهام مستوصف القرية غداة الزفاف بحثا عن أي شيء يساعده على إتمام الزواج.

وقالت الطبيبة الاوزبكية مكياييفا المتخصصة في أمراض النساء والولادة لوكالة فرانس برس انها استقبلت الهام وكان معها زوجها "واستحت ان تكشف جسمها ولم تسمح لي بمعاينتها". وذكرت أنها رفضت طلب زوج الهام ان تفض غشاء البكارة وأكدت أن الفتاة كانت تبدو هزيلة وضعيفة.

وبعد اللقاء مع الطبيبة، توجه عماد إلى صيدلية ليبحث عن حل آخر. وقال صاحب الصيدلية ان عماد طلب اقراصا منومة أو مخدرة لكنه رفض ان يعطيه هذا النوع من الحبوب لعلمه بانه قد يستخدمها لتخدير زوجته. الا ان عماد لم يذهب فارغ اليدين بل حصل على عقار منشط جنسي محلي الصنع وغادر.

وبعد يومين عاد عماد مع زوجته إلى المستوصف نفسه ليتبين بحسب الممرضة بان الهام كانت تعاني من "جروح والتهابات فاعطي لها علاج وذهبت إلى البيت وفي اليوم التالي ابلغنا أنها توفيت".

وقالت الطبيبة الاوزبكية "عندما عاينت الهام في المرة الثانية كانت تعاني من التهابات وجروح وطلبت من الزوج عدم الاقتراب منها لكن يبدو أن الزوج لم يلتزم".

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

• العزعزي: إذا لم يُستجب لمطالبنا فلن نكتفي بإقالة وزير التعليم العالي بل سنطالب بإقالة الحكومة
• ممثلة أسر أعضاء هيئة التدريس المتوفين: إذا كان أعضاء النقابة مضربين عن التدريس فإن أسرنا مضربة إجبارياً عن الطعام والمعاشات التي تدفعها الجامعة لنا لا تكفي قيمة رغيف ليومين

اضراب شامل في جامعتي صنعاء وعمران

■ خاص – "النداء"، ريان الشيباني

السبت الماضي شلت الحياة في جامعة صنعاء جراء الإضراب الشامل الذي نفذته نقابة هيئة تدريس الجامعة في إطار برنامجها التصعيدي بعد أن تنصل رئيس الجامعة خالد طميم من تنفيذ مطالبهم التي كان أقرها في 2007.

صعدت هيئة التدريس احتجاجها، لكن طميم بدا كمن يقامر بكرسيه المتربع قمة الهرم الوظيفي للجامعة.

وبدلاً من إعمال حلول ومعالجات لتدارك الوضع الجامعي المتأزم، أضحى طميم يستعرض قدراته مرة في التسويف والمماطلة، وأخرى في إنكار المطالب الحقوقية لهيئة التدريس.

يقول أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران إنهم يمارسون حقوقهم في إطار دستور الجمهورية اليمنية بمواده 27 و42 و43 و25، الدستور نفسه الذي في ما يبدو الغائب الأكبر لدى المسؤولين المناط بهم تلبية هذه المطالب.

وفي إطار الإجراءات القانونية التي يرى الأعضاء أنهم يمارسون حقوقهم القانونية فيها، فقد شلت العملية التعليمية في كل من جامعتي صنعاء وعمران، وذلك بعد أن تعثرت كافة الجهود المبذولة من قبل نقابة الجامعتين مع رئاسة الجامعة ووزير التعليم العالي.

والملفت في هذا الإضراب أن القوى الطلابية دخلت بكل ثقلها للمشاركة في فعالياته، في ما يشبه انتفاضة كبرى ضد الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الجامعة، وفي إجراء يراهِ المراقبون لافتا، وقد يؤدي إلى إجراءات أكثر تشدداً ستتحمل عواقبه الجهات المعنية إذا لم تلتفت لمطالب الشريحتين الأكاديمية والطلابية.

وفي اليوم الأول للإضراب غصت قاعة الشهيد ياسر عرفات بالحضور من أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتضامنين، إلى جانب الحضور القوي لمنظمات المجتمع المدني التي أصدرت بيانات تضامنية مع الأعضاء ومساعديهم. الدكتور حمود العودي من مجلس عام تنسيق نقابات ومنظمات المجتمع المدني، الذي يضم في عضويته أكثر من 100 منظمة فاعلة، قال إن ما تضمنته مطالب الهيئة الإدارية في المصفوفة التي تم توزيعها قبل أيام هي مطالب شديدة التواضع لأنها تطالب بتطبيق القانون الذي يفترض من المنظمات النقابية أن تطالب بتطويره وتغييره، وتطالب بمحاسبة كل من يتجاوز هذا القانون، ويدوس عليه في كل المخالفات والجرائم المالية والإدارية، مشددا على أن النقابة تدافع أصلا عن الإدارة التي لا تعير أهمية حتى لمصلحتها كما قال.

من جانبها، تحدثت ممثلة عن أسر أعضاء هيئة التدريس المتوفين قائلة إن أسر المتوفين مضربة إجباريا عن الطعام إذا كان أعضاء النقابة مضربين عن التدريس، وأضافت أن المعاشات القانونية التي تدفعها الجامعة ضئيلة جدا ولا تكفي حتى قيمة رغيف (روتي) ليومين.

الدكتور عبدالله العزعزي رئيس النقابة، اعتبر ذهابهم إلى بيوت ومنازل المسؤولين ليس للتسول وإنما لانتزاع حقوقهم، وقال: نحن لا نتسول، وإذا كان الزملاء طالبوا بإقالة وزير التعليم العالي، فإننا إذا لم يستجيبوا لنا سنطالب بإقالة الحكومة كاملة. أما بالنسبة للبرنامج فالهيئة الإدارية وقفت وقفة جادة بالأمس، ولدينا برنامج سينزل متزامنا بدءاً من المحاضرات بالقاعة وخروجا إلى أمام وزارة التعليم العالي وإلى مجلس الوزراء وإلى مجلس النواب وإلى مجلس الشورى وصولا إلى القصر الجمهوري.

أمين عام النقابة الدكتور محمد الظاهري، وفي تصريح خاص بـ"النداء" قال: نحن الآن بدأنا بتدشين الإضراب الشامل، وفعاليتنا في إطار الدستور والقانون، نتمنى على المسؤولين الذين لا يزالون مصابين بالتبلد السياسي وعدم الاستجابة لمطالبنا، ألا يفقدونا الأمل في المطالبة بالحقوق والحريات في إطار الدستور والقانون، لأن الحياة السياسية اليمنية تعرف حالة غير سوية، وهي تتمثل في أن المعنيين لا يلبون إلا مطالب الذين يرفعون البندقية. مؤكداً أن ثقتهم بأقلامهم لا تزال قوية، ومتمنيا في الوقت ذاته من المعنيين بالبلد أن يدركوا أن شريحة علمية ممثلة بأعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران يطالبون منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين بالأرض والتأمين الصحي، ويطالبون بجامعة حرة مستقلة.

وتأتي تصريحات الظاهري بعد هجوم مضاد شنه باصرة ضد أعضاء هيئة التدريس، متهماً الجامعات اليمنية بأنها لم تطور من برامجها الدراسية منذ تأسيسها، ومعتبرا أن ذلك يعني موتا للجامعات وتقوقعا لا يفيد العملية التعليمية.

وكان باصرة يتحدث في افتتاح ورشة عمل لمناقشة الدليل الإرشادي لتقويم وتطوير البرامج الدراسية في الجامعات الحكومية، التي أقامتها وزارته، قائلاً إنه لا يوجد حتى اليوم أي نظام لتطوير البرامج والمناهج الدراسية، مؤكدا عدم إمكانية البدء بضمان التعليم وجودته إلا بعد تطوير البرامج الدراسية.

وكانت نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران استأنفت فعالياتها الاحتجاجية ضد رئاسة الجامعة، معطية الأخيرة مهلة استمرت أسبوعين رفعوا خلالها الشارات الخضراء ثم الحمراء، وصولاً إلى الإضراب الشامل والمفتوح، وتطالب بمصفوفة من الحقوق والإصلاحات التي تقول إن رئاسة الجامعة والجهات المعنية كانت قطعتها على نفسها ووقعت عليها في محاضر لم يتم تنفيذها إلى اليوم، ومن هذه المطالب حسبما وردت في المصفوفة العامة:

■ أولا: إصلاح التعليم الجامعي:

1 – تعزيز الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي.
2 – إصلاح مجلس الجامعة وفقا لما نص عليه قانون الجامعات رقم 18 لعام 1995، وفي المادة 10 الفقرة (و).
3 – تعيين القيادات الأكاديمية (العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام ومدراء المراكز... الخ) بحسب الشروط الواردة في قانون الجامعات رقم 18 لسنة 1995 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
4 – الالتزام بالشروط التي حددها القانون بشأن شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وإلغاء كافة الاختلالات غير القانونية التي تمت بهذا الخصوص.
5 – انتخاب ممثلي أعضاء هيئة التدريس في مجلس الجامعة ومجلس الكليات.
6 – حل مشكلة الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما في ذلك الحاصلين على شهادة الزمالة (البورد) في كلية الطب.
7 – رفع عدد درجات المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية وتوزيعها بشكل عادل بين أعضاء هيئة التدريس.
8 – إصلاح وتقنين النظام الموازي ونظام النفقة الخاصة والتعليم عن بعد وتوجيه مواردها بما يسهم في تطوير العملية التعليمية.
9 – توفير مستلزمات العملية التعليمية للطلاب من دوريات ومجلات وكتب ومعامل ومستلزماتها من الأجهزة والأدوات، وغير ذلك.
10 – أ- الالتزام بالمعايير التي حددها القانون لابتعاث أعضاء هيئة التدريس والمساعدة في الخارج دون تمييز أو تدخل وزارة المالية.
ب- تفرغ أعضاء هيئة التدريس والمساعدة الدارسين في الداخل.
11 – تطوير وتحديث البرامج والمقررات الدراسية في كليات الجامعة بما يواكب العصر، لبناء مجتمع المعرفة وتلبية متطلبات سوق العمل.
12 – تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة بما يخدم حاجات ومشكلات التنمية في البلد بهدف ربط الجامعة بخدمة المجتمع.

■ ثانيا: المطالب العامة:

1 – نادي أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
2 – الكمبيوترات والحواسيب (هدية رئيس الجمهورية).
3 – الأرض المخصصة لأعضاء هيئة التدريس بجوار كليات الزراعة والهندسة والطب (مذبح).
4 – مشروع نظام وظائف أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية وفقا للتعديلات النهائية عليه.
5 – مشروع العمارات التي تبنيها الأوقاف في الحرم الجامعي.
6 – توفير السكن الملائم لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
7 – صرف مستحقات أعضاء هيئة التدريس الخاصة بالنظام الموازي والنفقة الخاصة والدراسات العليا وبدل السفر الداخلية والخارجية والمستحقة حتى أبريل 2010 في كل من جامعتي صنعاء وعمران.
8 – بدل طبيعة العمل والعلاوات السنوية.
9 – تنفيذ المرحلة الثالثة من لإستراتيجية الأجور المستحقة في أكتوبر 2008.

■ ثالثا: المطالب الاجتماعية:

1 – تسوية أوضاع أسر المتوفين من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بصورة نهائية والمتضمنة احتساب الراتب من يوم الإحالة وليس الوفاة، وصرف الفارق الاستثنائي مع إضافته مباشرة إلى راتب المتوفى بصورة دائمة، وكذا توفير بدل سكن لأسر المتوفين التي لم تستلم حتى الآن.
2 – تسوية أوضاع من تمت إحالتهم للتقاعد كما يلي:
أ- تسليم مستحقات من تم التعاقد معهم.
ب- التعاقد مع من يرغب منهم بدون تمييز.
ج- صرف بدل السكن لهم.

■ رابعا: التأمين الصحي:

1 – التأمين الصحي الشامل لعضو هيئة التدريس ومساعده داخليا وخارجيا، وفقا لما نص عليه القانون.
2 – صرف المبلغ السنوي المخصص للتأمين الصحي الداخلي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المحولة من رئيس مجلس الوزراء بداية من عام 2005.

غليان الأسبوع الأول من نزول تقرير ناهبي أراضي الحديدة تحت البرلمان

■ هلال الجمرة

بدأت انفجارات تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول مشاكل الأراضي بالحديدة، تتصاعد الأسبوع الفائت من تحت قبّة البرلمان. وبانت على ألسنة اللهب المتصاعدة علامات ارتياح وعلامات سخط في صفوف النواب. وبين ثنايا التقرير تجلّى سعير الحرب التي يصلاها ملاّك الأراضي المنهوبة. خلال اجتماعات اللجنة الخاصة لصياغة التقرير، وقع أعضاؤها في تباينات شاسعة بشأن الصياغة خاصة في ما يتعلق بتحديد المساحة التي تم الاستيلاء عليها في بعض الحالات، وكذا التعامل مع بعض الشكاوى التي لا تحمل أية وثائق، والتي لحقت اللجنة إلى صنعاء.

● شردة

● أهيف

● شيبان

كانت عملية إنزال التقرير إلى القاعة مفاجئة. فخلال ترقب النواب وصول وزيري الداخلية والدفاع على الموعد، يوم الاثنين الفائت، الذي حدده المجلس لهما للرد على أسئلة النواب حول ما قامت به وزارتاهما حيال القبض على المتهمين بقتل 4 من أبناء القبيطة بمحافظة لحج، أمر الراعي السكرتارية بإنزال تقرير الحديدة إلى القاعة وتوزيعه لإخماد سخط النواب على تخلف الوزيرين. ولحظة توزيع التقرير، استغرب عبدالكريم شيبان، وهو عضو في اللجنة، من التعديلات التي استحدثت في التقرير بعد اتفاقهم على صيغة مختلفة مساء اليوم السابق. وانتقد رئيس اللجنة سنان العجي، الذي لم يحتمل الانتقاد من شيبان، فتطور الحديث بينهما إلى خلاف أعقبه تبادل الشتائم حتى كادا أن يشتبكا.

استخدم الراعي ضد شيبان لغة عنيفة وغير لائحية، وخاطب شيبان: "احترم نفسك". فرد عليه: "احترم نفسك أنت". وبعد دقائق من تعنيف شيبان، صرخ الراعي: "أين العسكر يجوا يسحبوه على نخره". لم تكن هذه اللهجة مقبولة إطلاقاً، وقوبلت باستنكار غالبية النواب، حتى بعد أن قدّم الراعي اعتذاره لشيبان في اليوم التالي. ويعتبر الراعي أحد الأسماء المتهمة بالاستيلاء على أراضي آخرين في تقرير اللجنة. ويعتقد شيبان أن الراعي أبلغ بموقفه المتصلب داخل اللجنة تجاه إبراز الحقائق، وتعامله معه بتلك الطريقة "كان ردّ فعل وكأن المسألة شخصية بيننا"، طبقاً لشيبان.

الراعي: عليّ وعلى أعدائي

في اليوم التالي، ارتفعت من وسط القاعة أصوات برلمانية تطالب بالتحفّظ على الأسماء التي تضمنها التقرير بمبرر عدم تأكد اللجنة من تورط كافة المشكو بهم، مقابل أصوات تشدّد على ضرورة قراءتها، وعلى رأسهم صخر الوجيه، أحد أعضاء كتلة الحديدة، "لكي يعلم القاصي والداني من هم الناهبون". أخذ الراعي رأي الطرفين، ليوهم النواب في البداية، بأنه ضد قراءة الأسماء. ليتّخذ القرار النهائي بعد ذلك: "له عاد شانخبي... قد شرشحت بنا وسائل الإعلام أمس في كل مكان إن رئيس المجلس بينهب الأراضي، لكن نقرأ الأسماء عليّ وعلى أعدائي". بدا رئيس المجلس العميد يحيى الراعي، غير مكترث بما سيكشف عنه التقرير، فموقفه في النهاية قويّ ومدعوم. وبحسب فتوى اللجنة التي اختتمت بها عدداً من الوثائق التي أبرزها لها، فإن "شراء الراعي وشريكه صحيح استناداً إلى البصائر المسلسلة". لكنها لم تبد رأيها في الأوراق والوثائق والبصائر والتوجيهات الرئاسية التي قدّمها لها الشاكون من الاعتداء على أرضهم والبناء فيها بالقوة وبالأطقم.

استمع المجلس لعدد من الأسماء ورفعت الجلسة قبل إكمال البقية.

جلسة الأربعاء، كان مقرراً حضور رئيس الوزراء، للرد عن الأسباب ارتفاع الأسعار. لكن حرارة التقرير، ساقت الشيخ محمد شردة إلى مواجهة عضو كتلة الحديدة، الشيخ عبدالله أهيف، الذي صرّح للجنة أن القاضي محمد الأكوع -الذي تكرر اسمه في التقرير من ضمن المشكو بهم بالاستيلاء على مساحات شاسعة، 4 مرات- والشيخ محمد شردة "كانا يحضران ومعهما مجاميع مسلحة بالزي العسكري، إلى منطقة المجاهصة بالحديدة ويخطفون المواطنين ويحرقون عششهم حسبما هو مثبّت في محاضر النيابة والمحاكم، وذلك من أجل السيطرة على الأراضي التي يدعون ملكيتها والتي يوجد فيها مساكن لأهل المجاهصة من عشرات السنين".

وبعد لحظات من وصول شردة إلى أهيف، مدّ الأول يده ولَكَمَ أهيف وحاول صفعه على خده، إلا أن الثاني تحاشى ذلك، ووقف بينهما الشيخ ناجي القوسي. وتنبّه حمير لذلك حالاً، وطلب من النواب التصويت على إخراج شردة من القاعة، بسبب إخلاله بالنظام داخل القاعة، وبحسب اللائحة يعاقب بإخراجه من القاعة، فقام النواب وسحبوا شردة إلى خارج القاعة. وبعد لحظات من الغليان الذي شهدته القاعة، انسحب أهيف وانسحبت وراءه كتلة الحديدة بأكملها، إضافة إلى عدد من النواب المتعاطفين والمستنكرين للتصرّف الذي قام به شردة.

كتلة الحديدة تقاطع الجلسات حتى تنفذ الحكومة توصيات اللجنة

ويوم السبت الماضي، سلّم علي عشّال رسالةً موجهة من كتلة الحديدة إلى البرلمان مفادها: نحن أعضاء مجلس النواب الممثلين لمحافظة الحديدة نقاطع جلسات المجلس نتيجة لما حدث صباح الأربعاء 7 أبريل الجاري تحت قبة البرلمان من انتهاك صارخ للدستور والقانون من قبل النائب محمد شردة تجاه الشيخ عبدالله أهيف. موضحة أن الاعتداء كان على خلفية قراءة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول نهب أراضي الحديدة، والذي ورد اسمه ضمن القائمة المتهمة بالاستيلاء على الأراضي. مؤكدين أنهم لن يتوقفوا عن مقاطعة جلسات المجلس إلا بعد أن تلتزم الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة وتنتهي من تنفيذها. وقع على الرسالة 34 نائباً يتصدرهم صخر الوجيه ونائب رئيس المجلس أكرم عطية.

في هذه الجلسة، انتقد عدد من النواب ما حدث من اعتداء على أهيف، وانتقد نبيل باشا عدم نقل المحضر للخبر بحيادية، وقال إن المجلس لو تجاهل هذه القضية فسيكون مصير المجلس الانقراض والهلاك. فقبل أشهر، "علّق نائب رئيس المجلس محمد الشدادي حضور الجلسات، واليوم نائب رئيس المجلس، أكرم عطية وكتلة الحديدة، ونحن غير مكترثين لما يحدث".

علي عشّال، استنكر ما تعرّض له أهيف من اعتداء. واعتبر تجاوز المحضر لحادثة الاعتداء واعتبارها مجرّد خلاف عابر "مصيبة كبرى". وأن اعتداء شردة على أهيف أمام الأعين "سابقة خطيرة جداً توجب على المجلس الوقوف أمامها والانتصار لكتلة الحديدة ولأعضاء المجلس". معتبراً ما حدث ليست إساءة لكتلة الحديدة فقط، بل للمجلس بكامله، وعلى المجلس أن يقوم برفع الحصانة عن محمد شردة".

وفي حين طالب النواب بإكمال قراءة التقرير للشروع في النقاش للانتصار لكتلة الحديدة، لاحظ نائب رئيس المجلس حمير الأحمر أن اللجنة لم توفق في إعداد التقرير. وإذ تمنّى أن يكون رئيس اللجنة ومقررها موجودين، قال إن "هناك أشياء تضمنها التقرير تتعارض مع الدستور، وهي التدخل في شؤون القضاء". وأضاف موضحاً: "الإخوة في اللجنة قدمت لهم وثائق وأوراق صحيحة وخاطئة وهم يقولون هذه قضايا صحيحة، وهذا خطأ لأنهم تعدوا صلاحياتهم وتدخلوا في صلاحيات القضاء". واقترح أن "يحال التقرير إلى لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس محمد الشدادي". وزاد مبرراً ضرورة إحالته إلى اللجنة: "لا نريد أن نشهّر بالناس دون أن يكون لهم علاقة، وكي لا نقع في هذا الخطأ علينا أن نحيله إلى اللجنة، وإلا فسنبقى مهددين بأن ترفع علينا دعاوى قضائية". مؤكداً موقفه تجاه الظلم: "نحن مع المواطنين ضد الظلم والظلام والنهب الذي يتعرّضون له، لكن في التقرير مخالفات للدستور وللقانون، نرجو التصويت بإحالة التقرير".

حميد الأحمر: ورود اسمي ضمن التقرير استهداف شخصي لأسباب سياسية

بدت المعركة كما لو أنها بين الراعي وحمير، وبدا القصد من إنزال التقرير الذي حرص الراعي على إنزاله، لمجرد إنزال اسم حميد الأحمر ضمن المتهمين بالاستيلاء على أراضي الحديدة. وقد أشار الراعي إلى الغرض من مناقشة التقرير حين رد على حمير: "نناقش التقرير في القاعة ونلزم الحكومة بتنفيذ التوصيات، والذي عنده أي اعتراض أو لديه أوراق يقدمها للحكومة، والذي اتهموه خطأ يرد إليه اعتباره". وكما هو لافت في الرد الذي حرره الشيخ حميد الأحمر إلى اللجنة قوله بأنه اشترى الأرض، واختتم رسالته قائلاً: "إنه لم يتقدم أحد بشكوى محددة ضدّنا، وكل ما تم كلام عابر، وكما سمعت من رئيس اللجنة أنه عند التعرض لهذا الأمر أكد لكم مرافقوكم من أبناء المنطقة أننا من المشترين شراء سليماً، وأننا لم نستلم أرضنا حتى الآن". مؤكداً أنه في حال ورود اسمه ضمن هذا التقرير فإنه سيعتبره "استهدافاً شخصياً لأسباب سياسية"، مبدياً استعداده للوقوف أمامهم مع أي شخص يدعيه. وأوضح في رسالته أنهم مشترون من شخصيات معروفة أمثال حمود بن ناجي الشايف والشيخ شعيب الفاشق.

بين نموذجين

● يحيى الراعي

● حمير الأحمر

يتعامل رئيس مجلس النواب العميد يحيى الراعي، مع أعضاء المجلس باعتبارهم "موظفين تابعين له أو جنوداً في لوائه". وبرغم محاولاته المتكلفة تقمص شخصية البرلماني الخبير ببواطن الأمور، إلا أن تكلفه الزائف، غالباً ما يغادره، فيلبس شخصية "العسكري الجلف"، ويظهر ما يكنه للآخر من غضب. في جلسة الاثنين الماضي، تصرّف الراعي على سجيته، وهاجم عبدالكريم شيبان بشدّة، مهدداً بـ"سحبه على نخره إلى خارج القاعة".

قطع الراعي على شيبان الميكرفون أثناء إعلان شيبان تحفظه على تقرير اللجنة الدستورية حول رأيها في مشروع "إنشاء صندوق استثماري لإقراض الأسر الصغيرة" المقدم من النائب محمد الحزمي. وشيبان هو عضو اللجنة، وقد تحفظ على ذلك لما قال إنهم أنزلوه إلى القاعة دون علمه وهو عضو في اللجنة. تصرُّف الراعي معه بهذه الطريقة له أسبابه، يقول شيبان: كان منزعجا من موقفي الواضح في اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول ناهبي الأراضي في الحديدة.

انتقد شيبان تصرف الراعي وقطعه لكلامه، وكان يصيح فيما تجاهل الراعي طلبه فتح الميكرفون. الراعي خاطب من شيبان قائلا: احترم نفسك، فرد الثاني: احترم نفسك أنت. في تلك اللحظة، اعترض شيبان على ما استحدثه رئيس لجنة الحديدة على التقرير من تعديلات وحذف وإضافات. ودخل هو ورئيس اللجنة سنان العجي، في إشكالية أدت إلى محاولة العجي الاعتداء على شيبان. تبادل النائبان الشتائم، فيما تدارك بعض النواب الموقف ومنعوهما من الوصول إلى حد الاشتباك بالأيدي. وتولى ثمة نواب مهمة تهدئة شيبان ومنعه من الرد على تعليقات الراعي دون أن يحاولوا إسكات الأخير. خلال ذلك، صاح الراعي قائلاً: "أين جوا الأمن يجوا يسحبوه على نخره". فيما قام نواب بأخذ شيبان إلى بوفية المجلس.

كان تصرّف الراعي مخالفاً لنص المادة 96 من اللائحة الداخلية للمجلس، تماماً، والتي توضّح كيف يتعامل المجلس مع أعضائه في حال أخل أحدهم بالنظام داخل القاعة. في المقابل، أثبت الشيخ حمير الأحمر، نائب رئيس المجلس، فهمه العميق للائحة وتعامله الراقي مع النواب. في جلسة الأربعاء الماضي، كانت تداعيات تقرير اللجنة البرلمانية حول ناهبي أراضي الحديدة تتجدد، وكان رئيس الجلسة حمير الأحمر، عندما اعتدى النائب محمد شردة على زميله في المجلس عبدالله أهيف، حيث لكمه وحاول صفعه، قبل أن يتدخل الشيخ ناجي القوسي بفضّ العراك.

تنبّه حمير الأحمر للموقف مباشرة، وتصرّف على النقيض من تصرف رئيس البرلمان في الجلسة السابقة. طلب حمير من المجلس التصويت على إخراج شردة من القاعة، فصوّت الحاضرون على ذلك فغادر شردة القاعة. لقد طبّق نص المادة 96 من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه: "للمجلس أن يوقع على العضو الذي يخل بالنظام أو لا يمتثل لقرار رئيس المجلس أحد الجزاءات الآتية: أ- منع العضو من النقاش بقية الجلسة. ب- الإخراج من قاعة الجلسات مع الحرمان من الاشتراك في بقية أعمال الجلسة". بعد ذلك رفع الجلسة، بصورة طارئة، استجابة لطلب بعض الأعضاء، لاسيما بعد انسحاب كتلة الحديدة وتضامن عدد كبير مع النواب مع زميلهم عبدالله أهيف.

ولدى ملاحظة الفرق نجد أن هناك هوة كبيرة بين الأسلوبين. فبين تعامل لائحي دائماً ما يكرره حمير الأحمر عند أية إشكالية تحدث في القاعة خلال إدارته للجلسات، وتشديده على النواب ودعوتهم لقراءة اللائحة وفهمها، عند ردوده على تذمّر النواب من أسلوب إدارته للجلسة. فهو غالباً ما يتعمّد أن يرد عليهم باقتضاب: "اقرأ اللائحة... أنا أطبق اللائحة... اقرأها وأنت شاتعرف".

وتعامل نائب رئيس المجلس حمير الأحمر بحذر شديد مع الموقف الشديد الحساسية لدى النواب. وعقب التصويت على إخراج محمد شردة من القاعة، اقترح الشيخ أحمد أبو حورية أن يتم عقاب شردة أكثر بأن يتم التصويت على رفع الحصانة عنه لفترة محددة، إلا أن حمير ردّ بثقة شخص يتصرف وفق لائحة: "اللائحة لا تجيز لنا ذلك. وتستوجب تصويت ثلثي الأعضاء لرفع الحصانة عنه". ويوم السبت الماضي، قال إن اللائحة لا تعطيهم الحق في رفع الحصانة عن زميلهم شردة إلا بطلب من وزارة العدل مبني على إدانات. فلم يجرؤ أحد على التعقيب على حمير سيما وهم يرونه بين الفينة والأخرى يفتح اللائحة ليراجعها حتى إذا ما حدث شيء طارئ داخل القاعة يكون قريباً من ذاكرته.

الاعتداء الذي تعرض له أهيف، جاء كردة فعل غاضبة من محمد شردة الذي ورد اسمه في تقرير تقصي الحقائق حول أراضي الحديدة، ضمن ردّ النائب عبدالله أهيف على سؤال استدعت اللجنة البرلمانية حول اتهام القاضي محمد الأكوع، المتهم بالاستيلاء على أراضي مواطنين، له بتحريض الأهالي -المدعين ملكية الأرض- عليه. وقال أهيف إن "الأكوع ومعه النائب محمد شردة كانا يحضران ومعهما مجاميع مسلحة بالزي العسكري إلى منطقة المجاهصة بمديرية التحيتا بالحديدة، ثم يقومان باختطاف المواطنين وإحراق عششهم حسب ما هو مثبت بمحاضر النيابة والمحاكم، وذلك من أجل السيطرة على الأرض بقوة السلاح. مع العلم أن هذه الأراضي التي يدعون ملكيتها فيها مساكن لأهل المجاهصة من عشرات السنين".

● حميد الأحمر

● عبدالوهاب محمود

الشخصيات الاستثنائية في نظر اللجنة

ركّز تقرير لجنة تقصي الحقائق في الحديدة على 4 شخصيات، وحرص على أن يوليها اهتماماً خاصاً. أبلغ الشخصيات "الاستثنائية" بالشكاوى المقدمة ضدّها، وطلب منها تزويد اللجنة بالوثائق التي تثبت أحقيتها في الشراء، وتجاهل إبلاغ أكثر من 145 شخصية من المتهمين بالاستيلاء على أراضي الدولة، و179 شخصية من المتهمين بالاستيلاء على أراضي مواطنين. خصّ بالبلاغ "رئيس المجلس يحيى الراعي، الشيخ حميد الأحمر عضو المجلس، الدكتور عبدالوهاب محمود، نائب رئيس مجلس النواب السابق، والقاضي محمد الأكوع نافذ ومتهم بشراكته مع ورثة محمد عبدالله صالح شقيق رئيس الجمهورية"، بحسب التقرير.

اعتمد التقرير في تركيزه على تبرئة العميد يحيى الراعي، إذ أقرت "اللجنة أن شراء الراعي وشريكه صحيح استناداً إلى البصائر المسلسلة". ولهذا السبب بدا الراعي واثقاً من نفسه بعد أن تأكد من تبرئة اللجنة له. ويقول عبدالكريم شيبان إن أحد أسباب الخلافات التي حدثت بينه وبين رئيس اللجنة، أنها برأت أشخاصاً دون أن يكون لها الوجه القانوني في ذلك. وسردت في الملاحظات نحو 6 وثائق قالت إن الراعي قدمها للجنة، وتجاهلت الوثائق والبصائر وعقود التمليك وتوجيهات رئيس الجمهورية التي قدمها الشاكي لإثبات ملكيته للأرض.

ولتعويض الشيخ حميد الأحمر، فقد عمدت اللجنة إلى قبول الشكوى المقدمة ضده بعد وصولها صنعاء. ولأن الشاكين لم يرفقوا للشكوى ضد حميد أية وثائق تثبت ملكيتهم للأرض، فقد استندت اللجنة على أنها صحيحة لأنها مقدمة من 11 شخصاً. يقول شيبان في تصريح لـ"النداء": "بعض الشكاوى لم تكن موجودة في الحديدة ووصلت صنعاء وقدمت إلى اللجنة.. حينها أحسست أن هناك استهدافاً لبعض الشخصيات، حتى إننا حين نزلنا إلى موقع الأرض نفسها لم تقدم لنا أي شكاوى". وأشار إلى أن من الأخطاء التي تضمنت التقرير أن تستخدم مصطلح "البسط" للحديث عن أرض غير مقبوض أو مبسوط عليها خطأ.

طافت اللجنة المكونة من 7 أعضاء، تهامة، في 6 أيام، وعادت للمجلس بتقرير تقصي الحقائق حول أراضي الحديدة المنهوبة، يحتاج إلى تحرٍّ حول صحة المعلومات التي احتواها. عضو اللجنة شيبان يقول إن التقرير الذي نزل إلى المجلس هو رابع نسخة حيث تم تنقيحه وتعديله 3 مرات، استبعد في هذه التعديلات تصريحات لمسؤولين توضح كيف تم الحصول على توضيحات. وقد اعتمدت اللجنة في جانب الشكاوى على حدسها إذ قبلت بأي شكوى حتى لو لم تدعّم بالوثائق، لتترك مسألة التحري من صحة أو كيدية الدعوى على الحكومة بعد الالتزام بتوصيات مبنية على شكاوى غير موثقة وعلى قضايا غالبيتها منظورة أمام القضاء.

وفي مصفوفة المتهمين بالبسط والاستيلاء على أراضي الدولة اتهم التقرير 148 شخصية نافذة تتنوّع بين أعضاء مجلس النواب ومشائخ وشخصيات اجتماعية ورجال الأعمال وعسكريين. ونحو 197 شخصية بالبسط والاستيلاء على أراض تابعة لمواطنين، 58 منهم ينتمون إلى المؤسسة العسكرية، 57 نافذون في الدولة ومؤسسات حكومية مختلفة، 10 من المشائخ، 8 أعضاء مجلس نواب، و53 بين تجار وناهبين لم تحدد صفاتهم الوظيفية. أكد هذا التقرير في ملاحظاته أن معظم الاعتداءات على الأراضي حاصلة من عسكريين ومسؤولين أو شخصيات اجتماعية أو تجار يساندهم عسكريون أو مسلحون.

تقول الشكوى المقدمة ضد د. عبدالوهاب محمود، نائب رئيس المجلس السابق، في تقرير اللجنة: إن الحميري قام ببناء غرفة في أرضه بقوة السلاح باسم الدكتور عبدالوهاب محمود. ثم تشير اللجنة إلى وجود غموض في الشكوى من حيث المشكو بهم. أحضر إلى اللجنة بصيرة الشراء معمدة من محكمة زبيد الابتدائية.

وبرغم أوجه القصور التي تضمنها التقرير، إلا أن اللجنة بذلت جهوداً تشكر عليها. وستبقى مسألة التحري بالنسبة لصحة الشكاوى من عدمها مرهونة بقرار الحكومة. شيبان لفت إلى أن التقرير لا يمثل سوى عينة لما يجري في الحديدة من سعار النهب للأراضي، وأن ما تضمنه التقرير لا يصل إلى 10% من عمليات النهب الموجودة في الحديدة.

اللجنة التي تكونت من رئيسها سنان العجي ومقررها مفضل الأبارة، وضمت في عضويتها عبدالكريم شيبان وحسين السوادي وعلي فتيني غلاب ومحمد البرعي وعبدالحميد فرحان، خرجت بـ28 استنتاجاً وملاحظة بنت عليها 22 توصية للمجلس بإلزام الحكومة بها، تأتي في صدارتها التوصية بضبط كل حالات الاعتداءات على أملاك الدولة والمواطنين في المحافظة، وضبط ومعاقبة كل من يبيعون بمحررات وهمية أو من يدعون الملكية دون وجه حق مهما كانت صفة المعتدين، عن طريق تحريك الدعاوى القضائية على المعتدين وتنفيذ الأحكام القضائية بعد صدورها بكل حزم وصرامة.

إضافة إلى إلزام السلطة المحلية بتنفيذ المحضر الموقع من الجهات المختصة المحدد لحرم مطار الحديدة وتسويره بحسب العلامات الموضوعة، ومنع الشرطة الجوية من التدخل في قضية الأراضي وتسليم الأراضي الخارجة عن الحرم للهيئة لتخطيطها حتى ينتفع بها المواطنون المحتاجون للسكن، وتسليم المزارع والأراضي المجاورة لحرم المطار أو الداخلة فيه لأصحابها أو تعويضهم التعويض العادل وخلال مدة أقصاها 6 أشهر. وإلزام وزارتي الدفاع والداخلية بمنع أي تدخل من قبل أي فرد من منتسبي وحدات الجيش والأمن بالمحافظة في مشاكل الأراضي أو السطو عليها بالقوة أو حماية أشخاص للسيطرة على أراضي الدولة، ومحاسبة ومحاكمة كل من ثبت اعتداؤه.

علاوة على توصيات أخرى جميعها تشدد على معاقبة وحاسبة المعتدين وضبط مسألة البيع والشراء، وإجراء تعديلات قانونية من شأنها تشديد العقوبات على كل من البائعين المدعين للملكية بدون وجه حق، أو الأمناء ومحرري البصائر والعقود بدون التحري والتثبت من صحة الملكية، المشترين مع معرفتهم بعدم صحة ملكية البائعين لهم، وكل من مارس أي شكل من أشكال العدوان أو الاستحداث على أراضي الدولة أو أراضي المواطنين.

شاهدُ الإثباتِ الرئيس، قال لـ"النداء": أرغمونا أعترف على صلاح، وكنت أقول لهم: يا جماعة ما أقدرش أظلم الوُليد..

السطو على أموال البنك العربي.. واقعٌ أمْ مسرحية؟!

■ يحيى هائل سلام

غير الاسم، بين صلاح الصوفي، وصلاح البوسطي، ثمة مشترك آخر: قفصُ اتهامْ.

فكلاهما، وإلى جانبهما، فارون ثلاثة من وجه العدالة، بحسب قرار الاتهام، في القضية رقم 4 لعام 2009 ج.ج، أخذوا بالقوة أموالاً مملوكة للبنك العربي فرع عدن: باص سوزوكي رقم 3/47543، 100 مليون ريال، وسلاح آلي عطفة.

على أنه، إذا كان صلاح البوسطي، وهو العاطل عن العمل، بشهادة الليسانس في اللغة الفرنسية، والسجين السابق، على خلفية محاولة اغتيال السفير الأمريكي، إلى أن أفرج عنه بعد 5 سنوات، بعفو رئاسي، يقف أعزل، في مواجهة قرار الاتهام، بلا محام، كل ما في وسعه الإنكار، ومع الإنكار، مطالبته قاضي المحكمة بالحكم عليه بالإعدام!

إذا كان كذلك، ففي المقابل، وبمقدار ما تتلو أُمُّهُ من آيات ودعاء، وما يحتقن في عينيها من أسى، وتتساقط من دموع، فقد تيسر لصلاح الآخر، أو الصوفي محام، كان في جلسة الاثنين الماضي 2010/4/5، وأمام المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة، اعترض على توجيه الاتهام لموكله، جاء اعتراضه في دفع من شقين، أحدهما أصلي، وفيه مثار الدهشة: في الأساس، ليس هناك واقعة، إنما هي مسرحية هزلية قام بها البنك!

بالنسبة للبنك العربي فرع عدن، ووفقاً لما تضمنته دعواه أمام المحكمة بالحق المدني، فإن حافلته الخاصة، وأثناء قيامها بنقل 100 مليون ريال، إلى المصرف المركزي الكائن في مديرية صيرة (كريتر)، وفي الساعة التاسعة و45 دقيقة على وجه التقريب، من صباح الاثنين 2009/8/17، تعرضت للتقطع، من قبل 5 أشخاص مسلحين، يلبسون ملابس ذات هيئة عسكرية، استولوا على الحافلة، والشحنة النقدية، ولاذوا بالفرار، باتجاه مدينة كريتر، بعد أن تركوا وراءهم السيارة المستخدمة، في ملاحقة حافلة البنك، ولاحقاً، في حدود الرابعة عصراً، من ذات التاريخ، تم العثور على حافلة البنك، في مديرية خورمكسر، بحي السعادة، وهي خالية من شحنة النقد، ومن السلاح المملوك للبنك.

في الواقع، ليس ثمة ما يحمل على الاعتقاد المطلق بأيٍّ من طرفي الثنائية: الواقع /المسرح. لاسيما وأن محاكاة تتراءى ممكنة، في استقراء التفاصيل، وتأثيرات اعوجاجها، على مسار الحدث:

في 8:40 تقريباً، من صباح ذات الاثنين 8/17/ 2009، تم جلب مبلغ 35،000،000 ريال، من البنك العربي فرع الشيخ عثمان، إلى البنك العربي فرع عدن (المعلا)، ومن المفترض أن هذا المبلغ قد تم ضمه في فرع عدن إلى مبالغ أخرى، لتصبح في مجموعها 100،000،000 ريال، تم شحنها على الباص التابع للبنك، لنقلها إلى البنك المركزي بعدن، وبحسب كاميرا المراقبة التابعة للبنك العربي، فقد غادر الباص محملاً بالشحنة النقدية (100،000،000 ريال)، في تمام الساعة 9:53، غير أنه وفي اتجاه مغاير، ثمة وثيقة إيداع نقدي صادرة عن البنك العربي فرع عدن (المعلا)، تشير إلى إيداع مبلغ 35،000،000 ريال، باسم المودع (دفعة من الشيخ) بتاريخ 2009/8/17، الساعة 11:00، وهو توقيت لاحق بأكثر من ساعة، لانطلاق الباص في اتجاه البنك المركزي، وبالتالي، فلا مفر من السؤال: كيف تم شحن ذلك المبلغ، ونقله على الباص، فالسطو عليه في عقبة كريتر، ثم في وقت لاحق لكل ذلك، يتم إيداع المبلغ ذاته، في البنك العربي فرع عدن، باسم المودع (دفعة من الشيخ)، وبرقم حساب 3204-777770-009؟!

● صلاح الصوفي

● خالد عثمان

على الهامش ملاحظة: قبل الاثنين 2009/8/17، بيوم واحد، كان حساب البنك العربي فرع عدن، لدى البنك المركزي، على شفا حفرة من الصفر.

وملاحظة أخرى: الكثير من الوقت انقضى، وبالنسبة لكثيرين، بينهم مسؤول قيادي في البنك ذاته، فإن مصير واقعة اختلاس $100،000، من فرع البنك، لا يزال غامضاً!

لنتابع المسار المفترض للباص، وتحديداً، إلى أمام شاليهات "سبأ"، في عقبة كريتر، هنا يعترضنا التساؤل: إذا ما أحد يقود مركبة محملة بالنقود (100،000،000 ريال، أو قرابة $500،000)، وتفاجأ باحتكاك سيارة بمؤخرة مركبته، فماذا يفعل؟ كل الإجابات محتملة، غير أن إيقاف المركبة، والترجل من عليها، لمعرفة ما حدث، ليس من بين تلك الاحتمالات.

أما وهو حارس المال، المزود بالسلاح، فهل من الطبيعي، والخطر يحوم حول المركبة، أنْ يظل سلاحه محشوراً تحت المقعد، فلا يلامسه بمجرد محاولة، ولو يائسة للدفاع؟!

من الممكن القبول بما تيسر من الأجوبة، غير أن الحديث عن كون السلاح غير مرخص، أو أن الترخيص مقصور على الحيازة دون التجوال، وأكثر من هذا وذاك، أن يكون المدير والنائب، قد أوصيا بعدم استخدام السلاح، وتركه على حاله تحت المقعد، فذلك ممكنٌ أيضاً، لكن، إلى حينْ!

وفي تتابع المسار المفترض، المسلحون يغادرون بباص البنك، وما عليه من شوالات خمس معبأة بالنقود، وآلي عطفة، هو سلاح الحارس، كما أنهم لم يأبهوا، بتنظيف المكان من آثارهم، وهي أكثر من مجرد بعرة، قد تدل على البعير، لقد كانت سيارة، من إنتاج شركة تويوتا، موديلها 85، ونوعها "كرون"، تحمل لوحة معدنية رقم 29/1569 الكويت.

وغير ذلك، في السيارة، عثرت المباحث الجنائية، على أكثر من مؤشر هوية: 3 كروت تعبئة "إم تي إن"، كرت تعبئة "سبأفون"، قصاصة ورق، بملابس مطوية من إحدى المغاسل، عليها اسم رباعي.

كل تلك المؤشرات، لم تعنِ شيئاً للمباحث الجنائية، أو النيابة الجزائية المتخصصة، فإلى هذا التاريخ، بعد أكثر من 7 أشهر، على الواقعة المفترضة، لا تزال اللوحة المعدنية مجهولة النسب، على الرغم من أن في وسع بضع مكالمات هاتفية، أنْ تأتي، من منافذ الجمهورية البرية، بخبرها اليقين.

وفي مجلد القضية، بمئات أوراقه، ما من إشارة، ولو طفيفة، إلى سعي، ولو على استحياء، لبلوغ مصير أو مصدر كروت التعبئة، كما ما من مقاربة، لا من قريب ولا من بعيد، للاسم الرباعي، على مطوية الملابس الورقية، وهو ما كان يتوجب الذهاب إليه، إن لم يكن بوصفه مشتبهاً به، فباعتباره المالك الشرعي المفترض، للفوطة، والشميز، والجرَمْ، والأوْلى، أن تُعاد أشياؤه إليه!

ربما كانت للمباحث الجنائية أشغال أخرى، كاحتجاز حرية، في عزلة تامة عن العالم الخارجي، لأكثر من شهر، بالمخالفة لأحكام القانون، أو انتزاع اعترافات ما، في ظل احتجاز غير قانوني، ثم اصطناع أدلة:

خالد علي عثمان، شابٌّ في الـ24 من العمر، عمل كسائق تاكسي، على السيارة المملوكة لصلاح الصوفي، وهو اليوم، شاهد الإثبات الرئيس، على ضلوع صلاح في واقعة السطو على أموال البنك العربي.

ووفقاً لمحاضر جمع الاستدلال، أخبر خالد، محققي المباحث الجنائية، أن صلاح، وقبل حوالي شهر من تاريخ الواقعة، أسرَّ إليه، بنيته سرقة البنك العربي، وروى للمحققين، كيف أنه، في يوم الواقعة، رافق صلاح، في مراقبة باص البنك، وتتبع أثره، إلى لحظة السطو عليه، من قبل الجهاديينَ، أصحاب صلاح.

ولأن في تلك الأقوال، ما قد يتبدى معه الشاهد، في مركز الشريك، فإن استثناءات، طرأت عليها أمام النيابة الجزائية المتخصصة، وفي مجملها، كانت استثناءات في اتجاه استبعاد مركز الشريك، مع الاحتفاظ لصلاح بمركز المخطط، والعقل المدَبر.

الشاهد الرئيس ذاته، خالد، وعقب التحقيق معه في المباحث الجنائية، كان أخبر "النداء"، عن تعرضه لما أسماها، بالضغوط القوية، بما في ذلك الضرب، للاعتراف على صلاح، بأنه المدبر، والمخطط، يقول: "جابوا لي ورقة مسجل أنه صلاح هو المدبر للمأمورية، وإنه اللي تابع الباص، وإنه... وإنه...، وقالوا وقع، وأرغمونا إننا أوقع".

توسل إليهم: يا جماعة ما أقدرش أظلم الوُليد، وأظلم نفسي. وكانوا يقابلون التوسلات بالعنف. يقول خالد: "هبولي كفْ".. "لطمني خالد داود، ونائب المدير".

وفي توغل، غير حذر في التفاصيل، يضيف: "كانت معي دبة ماء، طرحتها فوق ألميز، وهم معاهم دباب ماء طرحوها جنبي، وأنا أشرب من حقي الدبة، اتغالطت بالدباب، استوتْ زي المغالطة، فأشوف الوضع مش طبيعي، حسيت نفسي إن بالي هدأ، وخلونا زي التايه، مُش داري بنفسي"!

وإلى اليوم، لعله لا يزال تائهاً، لكنه، ليس الوحيد، فكثيرون غيره جديرين بالتيه: القارئ، (يسرى -إسلام -ربيع) أولاد صلاح الصوفي، وربما، البنك العربي!

في فعالية "من حقي أن أعيش مع أبي" لأطفال المعتقلين

بتول المداني: حب الوطن لا يكون بإشعال الحروب وقتل الأطفال واعتقال الناس وإنما يكون بإحلال السلام والأمان والاستقرار ونشر العدل والمساواة

نجلاء أحمد: تمر علينا الأعياد والمناسبات دون أن نشعر بها لغياب والدنا ومحمد المداني: تعبنا مادياً ونفسياً ونحمد الله أن الحرب قد انتهت ولم يبقَ سوى عودة آبائنا

■ حمدي الحسامي

ما تزال محنة أسر المعتقلين تحت ذريعة حرب صعدة مستمرة. وبعد أن فشلت المحاولات في ثني السلطات عن انتهاكها حريات المئات خلف القضبان، أطل أطفال المعتقلين إلى الواجهة في محاولة تذكير السلطات بأن للمعتقلين أسراً وأطفالاً ينتظرونهم.

وصباح السبت الماضي احتشد أطفال المعتقلين يجددون مطالبهم بالإفراج عن آقاربهم.

وخلال الفعالية التي نظمها منتدى الإعلاميات اليمنيات والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية والمدرسة الديمقراطية، لأطفال المعتقلين بذريعة أحداث صعدة، تحت عنوان "من حقي أن أعيش مع أبي"، عبرت الكلمات التي ألقيت والرسومات التي قام بها أطفال عن الحالة البائسة والأوضاع الصعبة التي يعيشها أطفال المعتقلين جراء بقاء أقاربهم في المعتقل.

وقالت البتول حسن المداني (13 عاما) إنها ومنذ اعتقال أبيها وأخيه قبل 4 سنوات وهي تعيش حياة بائسة، فالمعاش الذي كانت أسرتها تعيش منه تم قطعه، كما أنها تتعرض لمضايقات في المدرسة وينادونها" يا حوثية".

وتضيف البتول أن عمها عند اعتقاله قبل 4 سنوات، ظل لمدة شهرين مخفياً لا يعرفون عنه شيئاً، مما أصاب جدها بجلطة أقعدته عن الحركة.

وأشارت إلى أن الشعارات التي تردد هذه الأيام عن حب الوطن توحي وكأن حب الوطن لا يكون إلا بإشعال الحروب وقتل الأطفال واعتقال الناس بدون سبب. لافتة إلى أن ذلك لا يكون إلا بإحلال السلام والأمان والاستقرار ونشر العدل والمساواة.

وأضافت أنها وأطفال المعتقلين وأسرهم، ورغم الاعتقالات لآبائهم وقطع أرزاقهم، فإن حب الوطن لديهم ممتزج في دمائهم أكثر من غيرهم.

معاناة الطفلة نجلاء أحمد عبرت عنها بقولها "تمر علينا الأعياد والمناسبات دون أن نشعر بها لغياب والدنا"، فيما عبر عنها الطفل محمد المداني الذي وجه كلامه لرئيس الجمهورية "والله تعبنا مادياً ونفسياً، ونحمد الله أن الحرب قد انتهت ولم يبقَ سوى عودة آبائنا".

وتحدث الطفل عبدالودود المتوكل عن واقعة اعتقال والده قبل سنتين، أنه وعقب عودته من عمله في المعهد الصحي، قام جنود باقتحام منزلهم، وأخذوا والده الذي كان يعاني من مرض.

فعالية "من حقي أن أعيش مع أبي" التي تعد الثالثة ضمن حملة المعتقلين أولاً، والتي دشنت الأسبوع الماضي، قال عنها علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، إنها تأتي ثمرة لجهود أطفال المعتقلين عبر رسوماتهم التي قاموا بها.

وأضاف الديلمي خلال كلمته في الفعالية، أن تلك الرسومات التي أوضح فيها الأطفال عن الحالة البائسة التي يعيشونها في ظل اعتقال آبائهم أو إخوانهم وأقاربهم، فاقت التوقعات في مستوياتها التعبيرية عن حالتهم ومطالبهم بالإفراج عن آبائهم.

وقال إن أحد تلك الرسوم التي قام بها أحد الأطفال يرسم عدداً من أطفال المعتقلين وهم ينتظرون الإفراج عن آبائهم من السجن في حالة مأساوية حقيقية، وكتبوا عليها أطلقوا سراح آبائنا، تعيد بنا إلى ذاكرة ريشة الفنان ناجي العلي حين رسم صورة للعرب وهم متجهون إلى فلسطين يتمنون تحريرها.

وأضاف الديلمي أن الفعاليات التضامنية مع المعتقلين سوف تستمر إلى أن يلقى الأطفال آباءهم الذين لم يقوموا بأي عمل يخل بالدستور والقانون ولم يرتكبوا أي جريمة يعاقب عليها كل هذه السنوات في المعتقل.

القاضي محمد لقمان خاطب أمهات وزوجات المعتقلين بأن عليهن غرس قيم الحرية والعزة عند أولادهن، وقال إن عليهم عدم استجداء الإفراج عن المعتقلين لأن الإفراج عنهم حق واعتقالهم ظلم وغير دستوري.

وأضاف: إذا كان من واجب يتطلب تقديمه للإفراج عن المعتقلين، فالواجب من النظام التقدم إلى المعتقلين لطلب مسامحتهم عن الظلم الذي تعرضوا له جراء اعتقالهم.

من جهته، طالب محمد مفتاح أسر المعتقلين بتنظيم زيارات إلى أسر المسؤولين حتى يشعروا أنه قد يأتي يوم ويتعرضون لما هم فيه، مما يجعلهم يتدخلون عند أزواجهم لفك محنة المعتقلين.

الأطفال وفي ختام الفعالية توجهوا إلى دار الرئاسة لتسليم رئيس الجمهورية رسالة وقع عليها عشرات الأطفال يطالبون فيها بإطلاق سراح آبائهم من أجل أن تكتمل فرحتهم.

وقالوا في الرسالة: نناشدك إطلاق سراح آبائنا من السجون، ففراقهم لفترة طويلة جعلنا نعيش معزولين عن المجتمع بعد انتهاء الحرب في صعدة، وإننا نكبر وننمو وآباؤنا بعيدون عنها ونحن نحتاج إليهم.

ومن المتوقع أن يعود الأطفال مع أهاليهم غدا الثلاثاء إلى دار الرئاسة لاستلام الرد على رسالتهم ومتابعة قضية إطلاق سراح المعتقلين.

أسرة من 12 فرداً عائلها الوحيد في السجن للعام الثالث خلافاً للقانون

يقضي السجين ردفان علي أحمد العصيمي عامه الثالث في السجن المركزي بأمانة العاصمة خلافاً للقانون، على ذمة حقوق خاصة.

وفي مناشدته رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل ووزيرة حقوق الإنسان والنائب العام، أشار ردفان العصيمي إلى أنه ورغم الحكم الصادر بحقه من محكمة شمال الأمانة على ذمة قتل بالخطأ بسجنه 5 سنوات تبدأ من تاريخ القبض عليه في 31 ديسمبر 2002، لم يفرج عنه.

ويضيف السجين ردفان (28 عاماً) أنه كونه فقيراً ومن أسرة معدمة لم يستطع دفع المبلغ المحكوم به عليه، وهو مليون وتسعمائة وواحد وأربعون ألف ريال.

وقال إن كثيراً من السجناء الذين أتوا من بعده سلمت لهم الدولة ما عليهم من ديات وأروش، فيما هو ظل رهن السجن إلى أجل غير مسمى، "الأمر الذي أفقدني كل مشاعر ومعاني الحياة".

العصيمي ناشد رئيس مجلس القضاء ووزير العدل ووزيرة حقوق الإنسان والنائب العام الإفراج عنه كونه العائل الوحيد لأسرة مكونة من 12 فرداً، وتعاني مرارة الحرمان وشظف العيش وصعوبة الحياة لبعده عنهم.

توضيح

الأخ/ الناشر رئيس تحرير صحيفة "النداء" الموقرة سامي غالب المحترم

الإخوة/ كادر صحيفة "النداء" المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحب أن نلفت انتباهكم إلى ما ورد في صحيفتكم "النداء" العدد 226 يوم الاثنين الموافق 1 مارس 2010 الصفحة الثانية، حيث أوردت صحيفتكم روايتين حول مقتل أخينا يونس عبدالله علي باحبيب رحمه الله، إحدى الروايتين تمثل الحقيقة والواقع ويعرفها عامة الناس وهي الرواية الثانية.. بينما الرواية الأولى لا تصح إطلاقاً وإن كانت بعض الجهات قد روجت لها في الأيام الأولى من مقتل أخينا!

يقول ملخص الرواية الأولى: "إن الشاب يونس باحبيب لقي مصرعه الشهر الماضي على أيدي رجال الأمن أثناء اشتباكات دارت بينه وبين أفراد من شرطة البريقة وسط المديرية بعد رفض المجني عليه تسليم نفسه لأفراد الشرطة وإصراره على تسلم نسخة من الأوامر القهرية التي قالوا إنها صدرت بحقه، قبل أن يتطور الموقف إلى اشتباكات بالأسلحة سقط على إثرها قتيلاً".

وهنا نقول: إن هذا الكلام بعيد جداً عن الحقيقة والواقع، وبطلانه يغني عن إبطاله لأن أخانا يونس لم يترجل خطوة واحدة على الأرض حين أوقف أفراد شرطة البريقة السيارة التي كان يستقلها ويركبها مع 5 من أصحابه في جولة البريقة (وهو ما أثبتته الصحيفة في روايتها الثانية)، فضلاً عن أن يكون هناك اشتباكات بالأيدي دارت بينه وبين أفراد شرطة البريقة في جولة البريقة.

وأبعد من هذا الكلام الزعم أن أخانا يونس باحبيب قد قتل بعد أن تطورت الاشتباكات بالأيدي إلى اشتباكات بالأسلحة!؟

وهذا كلام يبطله ويرده قول شهود العيان الخمسة الذين كانوا مع أخينا حينها، والذين قد أدلوا بشهادتهم أمام نيابة البريقة.. وكذلك شهود العيان الذين كانوا قريبين من موقع الحادثة حينها يبطلون هذا القول، وكذلك يبطل هذا البهتان تقرير الطبيب الشرعي المتخصص الذي عاين الجثة.. وكذلك رجال نيابة البحث الجنائي الذين عاينوا موقع الجريمة وآثارها بعد وقوعها بفترة قصيرة.. وأهل البريقة كذلك يشهدون أن أخانا لم يكن من الذين يحملون معهم سلاحاً أسود ولا أبيض.

فلم يلقَ أخونا يونس باحبيب مصرعه ويسقط قتيلاً في صبيحة يوم الخميس الساعة الواحدة والنصف الموافق 7 يناير 2010 نتيجة الاشتباكات المزعومة بالأسلحة بينه وبين أفراد شرطة البريقة في جولة البريقة.. وفي الأخير نجدد الشكر للمشيعين الذين شاركوا في تشييع جثمان أخينا من داخل البريقة وخارجها تأييداً للحق والعدل ورفضاً للباطل والظلم، ونسأل الله سبحانه أن يجزيهم أحسن الجزاء ويزيدهم من فضله. وقد ووري جثمانه الثرى ظهر يوم الجمعة بعد صلاتها المباركة الموافق 2010/2/26.

والشكر كذلك موصول للمحامي العام نورا ضيف الله قعطبي رئيس نيابة استئناف م/عدن على تفانيها في عملها وأخذها له بقوة.. وهنا أذكر قول الشاعر:

فلو كن النساء كمن ذكرن
لفضلت النساء على الرجال
فما التأنيث لاسم الشمس عيب
ولا التذكير فخر للهلال

المئات ذهبوا طلباً لعون السفارة في الرياض فأبلغتهم أن القرار لم يعلن رسمياً

سلطات الجوازات السعودية مستمرة في إجراءات طرد يمنيين مقيمين بصورة شرعية والمغتربون يناشدون الرئيس التدخل

■ "النداء" - خاص:

قال مقيمون يمنيون في السعودية إن عشرات الآلاف منهم مهددون بالطرد، مع استمرار السلطات هناك في حملة التضييق على المقيمين بصورة شرعية وأدت إلى ترحيل المئات.

وطبق مصادر مغتربين فإن المئات من اليمنيين يترددون يوميا على السفارة اليمنية بالرياض، حاملين شكاوى من إجراءات تتخذها سلطات الجوازات بحق الكثيرين منهم، ويطلبون تدخلا رسميا يمنيا لوقف تلك الإجراءات التي وصفت بالاستثنائية، لكن دون جدوى.

وتهدد الإجراءات السعودية عشرات الآلاف من اليمنيين المقيمين في المملكة بصورة شرعية، بالطرد من البلاد، حيث تشن سلطات الجوازات هناك منذ أكثر من 3 أشهر حملة تضييق تقتصر على حاملي الجنسية اليمنية، أدت إلى ترحيل المئات بصورة نهائية من السعودية.

وقال مغتربون في رسائل هاتفية ومكالمات تلقتها صحيفة "النداء"، إن عددا كبيرا من المقيمين فوجئوا بختم جوازاتهم بتأشيرة خروج نهائي أثناء مراجعة مصلحة الجوازات لتجديد إقاماتهم أو للحصول على تأشيرات خروج وعودة، على ذمة قضايا وخلافات شخصية بعضها مر عليه أكثر من 20 عاماً وانتهت في حينه لدى السلطات السعودية، إلا أن الجوازات استخدمتها مؤخرا ذريعة لطرد أصحابها.

وتفيد مصادر المغتربين بأن السفارة اليمنية في الرياض لم تقم بأي جهد لمراجعة تلك الإجراءات، باستثناء أنها أبلغتهم بأن الإجراءات التي تقوم بها الجوازات لم تعلن رسميا من السلطات، وأنها ناتجة عن قرار اتخذه مدير مصلحة الجوازات السعودية.

وتلتزم السلطات الرسمية الصمت حيال الأمر، رغم الشكاوى التي تداولتها بعض الصحف والمواقع الإخبارية منذ أكثر من أسبوعين، في حين كان عضو في مجلس النواب وجه الأسبوع الفائت سؤالا لوزارة الخارجية بشأن تلك الإجراءات بحق المغتربين في السعودية، وماذا فعلت حيال تلك المشاكل.

ويقيم في السعودية نحو مليون يمني بصورة شرعية، وفقا لنظام الكفيل المعمول به في المملكة، واضطر الكثير منهم لشراء "فيزا" بغية دخول السعودية للعمل بمبالغ طائلة، حيث يصل قيمة التأشيرة الواحدة 16 ألف ريال سعودي.

وجدد المغتربون مناشدتهم رئيس الجمهورية التدخل لدى السلطات السعودية لوقف تلك الإجراءات، وسرعة التحرك للتخفيف من معاناتهم اليومية جراء المخاوف المتزايدة من ترحيل الكثير منهم بلا مبرر.

الكويت تقدم سيارة إسعاف مجهزة ومساعدات غذائية للنازحين في صعدة

تسيّر جمعية الهلال الأحمر الكويتي الدفعة الرابعة من المساعدات الإغاثية المقدمة من حكومة دولة الكويت لمساعدة النازحين جراء حرب صعدة السادسة.

وتتكون القافلة التي يبلغ وزن حمولتها 140 طناً من 7 شاحنات محملة بـ3000 عبوة غذائية، وسيارة إسعاف طبية مجهزة.

القافلة التي قال بلاغ صحفي إنها غادرت الكويت أمس الأحد، ستصل إلى اليمن عن طرق السعودية خلال اليومين القادمين.

وأكد سعادة السفير سالم غصّاب الزمانان أن المساعدات الكويتية مستمرة في التدفق في ظل استمرار معاناة النازحين وتزايد أعدادهم التي قُدّرت طبقاً لإحصاءات الجهات المعنية اليمنية بـ350 ألف نازح، مؤملا تضافر الجهود الرسمية والشعبية اليمنية وجهود الأشقاء والأصدقاء للتخفيف منها وإنهائها، خصوصاً بعد أن وضعت القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية علي عبدالله صالح نهاية للحرب السادسة في صعدة، مشيراً إلى أن الجهات الرسمية والشعبية بدولة الكويت تقف إلى جانب الأشقاء في اليمن وتحرص على وحدته وأمنه واستقراره.

وكانت جمعية الهلال الأحمر الكويتي سيّرت منتصف فبراير الماضي قافلة مساعدات إغاثية مكونة من 6 شاحنات تشمل 4000 بطانية، و2000 من المعلبات المتنوعة، إضافة إلى 2000 عبوة غذائية متنوعة، وبلغ وزنها الإجمالي 80 طناً.

كما قدمت الجمعية في شهر أكتوبر الماضي قافلتي إغاثة تكونتا من 16 شاحنة بوزن 320 طناً، شملت 4550 خيمة، وقرابة 15 ألف بطانية، و3 آلاف غطاء بلاستيكي.

الوطنية لصناعة السمن والصابون تحتفي باليوبيل الفضي لـ"كريستال"

احتفلت الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون الإثنين الماضي بمناسبة اليوبيل الفضي لمنتجها مسحوق الغسيل "كريستال"، برعاية وزير الصناعة والتجارة وحضور عدد من الشخصيات الرسمية وقيادات العمل في مجموعة هائل سعيد انعم وشركاه.

وقال مدير عام الشركة "هشام علي محمد سعيد" إن الشركة الوطنية لصناعة السمن والصابون بذلت جهوداً كبيرة بالتنسيق مع كبريات الشركات العالمية المتخصصة في مجال صناعة مساحيق الغسيل في مجال الجودة والبحوث والتطوير، التي أسهمت في تصدر "كريستال" لقائمة مساحيق الدرجة الأولى في اليمن، مستعرضاً في كلمته خصائص المنتج والمراحل التاريخية التي مر بها.

ومن المقرر أن تنظم الشركة خلال العام الجاري عددا من البرامج التسويقية وبرامج الدعم الاجتماعي الموجهة نحو المستهلك عرفانا بولائه المحمود للمنتجات الوطنية.

مناشدة لوزير الداخلية

ناشد المواطن عبدالله محمد فارع الوردي، وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري، إنصافه مما تعرض له من تعسف وإهانات من قبل إدارة أمن القاعدة، والذين قاموا دون وجه حق، أو مسوغ قانوني، بانتزاع السيارة الصالون رقم 4/7981 خصوصي منه، والتي هي بحيازته -حسب ما جاء في شكواه- منذ 18 عاماً، والخلاف بشأنها إلى جانب ممتلكات أخرى، منظور أمام محكمة ذي السفال الابتدائية، في القضية الشخصية رقم 40 لسنة 1430هـ، وقد خاطبت المحكمة إدارة أمن القاعدة بذلك الخصوص، في مذكرتها رقم 69 لسنة 1431هـ، غير أن إدارة أمن القاعدة، ضربت بكل ذلك عرض الحائط، وانتزعت من القضاء سلطاته، كما انتزعت منه السيارة، التي يطلب إلزام إدارة الأمن بإعادتها إليه، إلى أن يقول القضاء كلمته.

استقبل رسائلك وهاتفك مغلق

في إطار سعينا المتواصل لمواكبة الابتكارات العصرية، نقدم لكم من سيأفون خدمة تحويل الرسائل القصيرة التي قمنا بطرحها مؤخراً تلبية لمتطلبات عملائنا وسعياً وراء إرضائهم.

تتيح هذه الخدمة للمشتركين تحويل رسائلهم القصيرة الواردة SMS إلى رقم هاتف آخر أثناء إغلاق الهاتف أو عندما يكون خارج نطاق التغطية.

يمكن إستخدام خيارات الخدمة في غاية السهولة عبر إرسال أحد الأوامر التالية من اليمين إلى اليسار برسالة قصيرة إلى الرقم ٦٦٨٨

- لتحويل الرسائل، *FWD (فراغ) رقم الهاتف المحوّل إليه
- لإلغاء التحويل، #FWD
- للاطلاع على حالة تحويل الرسائل، *#FWD

يجب على المشتركين إلغاء التحويلات السابقة قبل البدء بتحويل الرسائل إلى رقم آخر، ويمكنهم دائماً طلب المساعدة عبر إرسال رسالة فارغة إلى الرقم ٦٦٨٩ مجاناً. تحتسب تعرفة الرسالة القصيرة SMS حسب الوجهة المرسل إليها.

التحركات التي سبقت عملية الاقتراع في اليوم السابق له، واستمرت حتى الفجر، كشفت عن ضغوط كثيرة تعرض لها عدة أطراف، وأولها بالطبع أحمد العيسي الذي شن حملة مركزة لتشويه سمعة جمال حمدي في صحيفة "أخبار الرياضة" التي يملكها أخوه محفوظ صالح محمد العيسي، وتلميع صورة عبدالمنعم شرهان على أساس أنه المرشح البارز لمنصب النائب الثاني لرئيس اتحاد كرة القدم.

جمال حمدي يكسر كل قيود أحمد العيسي!

■ سامي الكاف

كسر نجم كرة القدم اليمنية الكابتن جمال حمدي في الانتخابات غير الشرعية للاتحاد العام لكرة القدم، كل القيود التي فرضها عليه رئيس الاتحاد العام لكرة القدم أحمد العيسي، ومن معه، بمن في ذلك عدد غير قليل من وسائل الإعلام، بغية إزاحته من المشهد العام لكرة القدم؛ ففي النهاية تم الإعلان عن فوز الأول بمنصب النائب الثاني لرئيس اتحاد كرة القدم بـ49 صوتاً، وبفارق كبير من الأصوات لمنافسه عبدالمنعم شرهان المدعوم من أحمد العيسي، إذ لم يحصد غير 27 صوتاً.

وكانت انتخابات الاتحاد العام لكرة القدم التي جرت الأحد الفائت بقاعة قصر الشباب في العاصمة صنعاء، بمشاركة 79 من أصل 80 عضواً هم أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد اليمني لكرة القدم، وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، ورئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم القطري محمد بن همام، أسفرت عن استمرار العيسي في رئاسة الاتحاد بالتزكية بعد أن مارس الأخير نفوذه لاستبعاد أي مرشح محتمل لمنافسته.

وكان الاجتماع الانتخابي بدأ بجلسة مغلقة انحصر الحضور فيها على المندوبين والمرشحين وممثلي الاتحادين الآسيوي والدولي، ثم سُمح للإعلاميين بحضور فعاليات العملية الانتخابية التي بدأت بإعلان فوز أحمد العيسي برئاسة الاتحاد اليمني لكرة القدم بالتزكية جالساً على ذات المقعد الذي قعد عليه للفترة السابقة.

غير أن التحركات التي سبقت عملية الاقتراع في اليوم السابق له، واستمرت حتى الفجر، كشفت عن ضغوط كثيرة تعرض لها عدة أطراف، وأولها بالطبع أحمد العيسي الذي شن حملة مركزة لتشويه سمعة جمال حمدي في صحيفة "أخبار الرياضة" التي يملكها أخوه محفوظ صالح محمد العيسي، وتلميع صورة عبدالمنعم شرهان بشكل صريح وعلني على أساس أنه المرشح البارز لمنصب النائب الثاني لرئيس اتحاد كرة القدم، وذلك في العدد الأخير من الصحيفة الصادر السبت قبل الماضي، وهو ما دعا يحيى محمد عبدالله صالح وأخاه عمار طبقاً لمعلومات أكيدة لممارسة ضغط مباشر وصريح على العيسي باتجاه إتاحة الفرصة لقول كلمة الفصل عبر صناديق الاقتراع بعيداً عن ممارسة أية وصاية على أصوات أعضاء الجمعية العمومية لاختيار مرشح العيسي عبدالمنعم شرهان، في حين فضّل الأخير إغلاق تلفوناته حتى لا يتعرض لأي إحراجات قد تؤدي لانسحابه، مُفضلاً الاحتكام إلى إرادة صندوق الاقتراع بشجاعة تُحسب له؛ في حين أكد أحد أعضاء منتدى "كوورة يمنية" الالكتروني "على أن يحيى محمد عبدالله صالح أركان حرب الأمن المركزي نائب رئيس نادي العروبة، وبرفقة شقيقه عمار محمد عبدالله صالح وكيل الأمن القومي الرئيس الفخري لنادي سلام الغرفة، ذهبا إلى منزل أحمد العيسي مساء السبت الفائت، والضغط على العيسي لضمان فوز جمال حمدي في الانتخابات، وأن لديهم توجيهات عليا بهذا الكلام، والذي عارضه العيسي في بداية الأمر ولكنه رضخ لهذا المطلب في الأخير". مُشيراً إلى "اختفاء عبدالمنعم شرهان من صباح السبت إلى فجر الأحد وإغلاق جميع تلفوناته ورفضه الانسحاب ورفضه تلبية مطلب يحيى وشقيقه عمار والاحتكام لصندوق".

• أحمد العيسي

• فتحي عبدالواسع

• جمال حمدي

• حميد شيباني

في حين رضخ مهدي الدحيمي مرشح أندية الدرجة الثالثة بمحافظة شبوة للضغوط التي مورست بحقه لكي ينسحب من المنافسة على منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد، بعد أن أفادت معلومات أكدت تردد فتحي هائل في الاحتكام إلى صندوق الاقتراع بعد أن وصلته معلومات تفيد بجعل النتيجة تذهب إلى منافسه الدحيمي؛ وهو ما تم فعلاً عندما فتح باب الانسحاب، ومن خلاله أعلن مهدي الدحيمي مرشح أندية الدرجة الثالثة بمحافظة شبوة انسحابه من المنافسة على منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد ليفوز فتحي عبدالواسع هائل سعيد أنعم بالمنصب بتزكية الحاضرين من أعضاء الجمعية العمومية، ومن ثم أعلن باكر علي باكر مرشح أندية الدرجة الثالثة بمحافظة عمران، انسحابه هو الآخر من المنافسة على منصب النائب الثاني الذي انحصر بين مرشح أندية الدرجة الثالثة بذمار عبدالمنعم شرهان وجمال حمدي مرشح 22 مايو بمحافظة صنعاء. واستمر باب الانسحاب مفتوحاً بطريقة غريبة، لكنها وفقاً لما تم الاتفاق عليه سلفاً ليخرج كل من علي مثنى رازح مرشح أندية الدرجة الثالثة بمحافظة صعدة، وحسن سعيد صالح وجمال خوربي مرشح نادي وحدة صنعاء -الذي رفض في البداية الخضوع لأي ضغوط من أي نوع- وسليمان مطران مرشح نادي سيئون بمحافظة حضرموت، قبل أن يعلن حسين الشريف انسحاب عبدالسلام السودي، وهو أمر رفضته اللجنة المشرفة باعتبار أن عبدالسلام السودي لم يحضر ولم يعلن انسحابه بموجب ورقة رسمية.

اللافت للانتباه أن عارف الزوكا رئيس الإدارة غير الشرعية للتلال، تغيب عن الحضور بصفته عضو اللجنة الإشرافية للإنتخابات؛ لكنه طبقاً لما جاء عبر أحد المشاركين في المنتدى المُشار إليه سلفاً، كان مشغولاً "باستدعاء بعض المندوبين مثل رؤساء فروع الاتحاد العام لكرة القدم ومندوبي الأندية الموالين للعيسي إلى منزل الأخير وأخذ منهم يميناً على كتاب الله أن يصوتوا للعيسي وقائمته المتفق عليها" طبقاً لما جاء بالنص في المنتدى المُشار إليه بعاليه.

وعلى الرغم من أن انتخابات الاتحاد العام لكرة القدم صورية وغير شرعية، راح رئيس مجلس الوزراء الدكتور مجور ليعبر عن سعادته لحضور الاجتماع غير العادي لاتحاد كرة القدم الذي يتم خلاله انتخاب مجلس جديد للاتحاد للدورة الانتخابية (2010 – 2014)، قائلاً: إن تطور كرة القدم اليمنية مرهون باختياركم، وهو ما يتطلب منكم حسن الاختيار وإيجاد توليفة مثالية من الكوادر الشابة والمؤهلة التي تمتلك القدرة على تحقيق النجاح واستيعاب متطلبات المرحلة المقبلة، خاصة وأن الكرة اليمنية مطالبة بتدشين العهد الاحترافي ومواكبة المعايير الاحترافية المطلوبة من الاتحادين الدولي والآسيوي. مشيراً إلى ضرورة إيجاد إدارات محترفة تستطيع الانتقال بالعمل الإداري إلى مرحلة متقدمة كون الإدارة تشكل سر النجاح على صعيد المنتخبات الوطنية في مختلف الفئات العمرية.

وجدد رئيس مجلس الوزراء التأكيد بأن الحكومة ستواصل دعمها لمختلف الأنشطة الشبابية والرياضية، وفي طليعتها أنشطة كرة القدم، كونها اللعبة الأكثر جماهيرية ومتابعة.

وقال: "إن الحكومة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة ستعمل بالتنسيق مع الاتحاد العام لكرة القدم على دراسة متطلبات إقامة دوري المحترفين، وإدراجها ضمن موازنة الدولة من أجل تأهيل أندية الدرجة الأولى كمرحلة أولى لإنجاح دوري المحترفين، على أن يتم خلال المرحلة الثانية تأهيل أندية الدرجة الثانية بما يسهم في إنجاح برامج وأنشطة الاتحاد العام لكرة القدم".

وكانت نتائج فرز أصوات الجمعية العمومية للاتحاد العام لكرة القدم أتت على النحو الذي يلي:

الشيخ أحمد صالح العيسي رئيساً للاتحاد بالتزكية.

فتحي عبدالواسع هائل سعيد أنعم نائبا أول للرئيس بالتزكية أيضاً.

جمال أحمد حمدي نائباً ثانياً للرئيس بـ49 صوتاً مقابل 27 صوتاً لمنافسه عبدالمنعم شرهان.

في حين أسفرت عملية الانتخاب الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن فوز التالية أسماؤهم:

طلال بن حيدرة من شعب حضرموت بـ68 صوتاً.

أحمد مهدي سالم من حسان بـ68 صوتاً.

معاذ حمود الخميسي من أهلي صنعاء بـ63 صوتاً.

سالم عزان من شباب البيضاء بـ59 صوتاً.

لبيب المهدي من تعز بـ54 صوتاً.

عبدالفتاح لطف من شعب إب بـ52 صوتاً.

علي أبو زيد من تضامن شبوة بـ52 صوتاً.

حسن عبدالحميد من محافظة الضالع بـ43 صوتاً.

وكان رئيس الاتحاد العام لكرة القدم أحمد صالح العيسي كما هو متوقع، أعلن عن تعيين الدكتور حميد شيباني أميناً عاماً للاتحاد للدورة الانتخابية (2010 – 2014).

أدار الانتخابات لجنة إشرافية تكونت من:

د. يحيى الشعيبي رئيس نادي شعب صنعاء.

شوقي أحمد هائل رئيس نادي الصقر تعز.

عصام زهرة أمين عام نادي وحدة صنعاء.

حميد شيباني الأمين العام لاتحاد كرة القدم.

غادر الوفد الخليجي محملاً بانطباعات حقيقية بعيداً عن الرتوش اليمنية ومساحيق التلميع التي لا يجيد استخدامها سوى أصحاب القرار اليمنيين ومن على شاكلتهم من الإعلاميين. ولم تظهر نتيجة الزيارة بعد على المستوى الرسمي، لكن وسائل الإعلام الخليجية كانت بالمرصاد للزيارة، وكشفت النتائج مبكراً.. وهاكم ما جاء في جريدتي "الشرق الأوسط" السعودية و"البلاد" البحرينية!

قلناها منذ البداية.. قالوا حاقدين! خليجي 20.. باي باي يا يمن!

■ شفيع العبد

حين قلنا مراراً إن مملكة البحرين هي الأقرب لاستضافة خليجي 20، لم يكن ذلك اعتباطاً، وإنما وفق معطيات الواقع الذي يكشف "العورة"، ولا يعترف بلغة المجاملة والمحاباة والتلميع و"التمييع" التي انتهجها البعض وجعلوها ديدنهم، وهذا شأنهم وحدهم!

وعندما أكدنا في تناولاتنا الصحفية المختلفة على أن اليمن غير قادرة على الاستضافة لافتقارها للبنية التحتية المناسبة، وتحديداً في محافظتي "عدن وأبين" اللتين تفتقران لكل شيء، فلا ملاعب مؤهلة ولا فنادق تليق، ولا طرقات تبيض الوجه، حتى "الكوادر" الثروة الحقيقية لسيدة المدن "عدن" باتت بعيدة عن أنظار أصحاب "القرار" لغرض في نفس يعقوب يعود إلى قرار حرب صيف 94.

أهل "الخليج" تهمهم بطولتهم، التي هي بمثابة "مونديالهم الخاص"، ومتعتهم، لذا فمن غير المعقول أن يتركوا مصير تنظيمها للمزاج السياسي اليمني المتقلب كحال الطقس، والعاشق "للبهرجة" الإعلامية والمدمن للزيف والكذب!

الأسبوع الفارط زار وفد خليجي اليمن مكلفاً بالاطلاع على آخر التحضيرات والاستعدادات لخليجي 20 على مستوى الملاعب والمنشآت والجانب الأمني الهاجس الحقيقي الذي يؤرق الخليجيين، الذين لن يقتنعوا ببوق الإعلام اليمني وما يرسله من أخبار ليل نهار.

الوفد الذي تكون من أمين عام اتحاد الكرة بالمملكة العربية السعودية فيصل العبد الهادي، وأمين عام اتحاد الكرة بدولة الإمارات العربية المتحدة يوسف محمد عبدالله، وأمين عام اتحاد الكرة بسلطنة عمان صالح بن عبدالله الفارسي، أبدى عدم رضاه على سير العمل، وتخوفه الحقيقي من عدم إمكانية جاهزية اليمن في الموعد.

غادر الوفد الخليجي محملاً بانطباعات حقيقية بعيداً عن الرتوش اليمنية ومساحيق التلميع التي لا يجيد استخدامها سوى أصحاب القرار اليمنيين ومن على شاكلتهم من الإعلاميين.

ولم تظهر نتيجة الزيارة بعد على المستوى الرسمي، لكن وسائل الإعلام الخليجية كانت بالمرصاد للزيارة، وكشفت النتائج مبكراً.. وهاكم ما جاء في جريدتي "الشرق الأوسط" السعودية و"البلاد" البحرينية!

فهذه جريدة "الشرق الأوسط" ذكرت في عددها الصادر الخميس الماضي، أنها علمت من مصادر مطلعة وموثوق فيها، أمس (الأربعاء الماضي)، أن قرارا سيصدر خلال الأيام القليلة المقبلة بسحب استضافة بطولة كأس الخليج العربي للمنتخبات لكرة القدم في نسختها الـ20 من اليمن، وإقامتها في البحرين، وذلك في أعقاب الزيارة التفقدية الحاسمة التي قامت بها لجنة خليجية مختصة ضمت بعض أمناء السر في الاتحادات الخليجية لكرة القدم بينهم فيصل عبدالهادي، أمين عام اتحاد الكرة السعودي.

جريدة "البلاد" البحرينية هي الأخرى قالت إن مصدراً مطلعاً أوضح لها أن المؤسسة العامة للشباب والرياضة بدأت فعلياً الترتيبات لاستضافة البحرين دورة كأس الخليج 20، بعدما تلقت الضوء الأخضر من قبل رئيس المؤسسة الشيخ فواز بن محمد آل خليفة الموجود حالياً في العاصمة اللبنانية بيروت لترؤس وفد مملكة البحرين المشارك في اجتماعات الدورة الـ33 لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن هويته أن تحرك المؤسسة العامة للشباب والرياضة يأتي بعد حصولها على معلومات من قبل اللجنة الفنية المكونة من أمناء سر الاتحادات الخليجية بعدم قدرة اليمن على استضافة البطولة، في ظل عدم إنجاز المنشآت الرياضية وغيرها من المرافق الخدمية والإيوائية والسياحية، إلى جانب الوضع الأمني "المقلق" الذي تشهده البلاد، وهو الأمر الذي تبيّن للجنة خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها أمس (الأربعاء الماضي) للوقوف على آخر استعدادات اليمن لاستضافة "خليجي 20" خلال نوفمبر المقبل.

وضمن السياق ذاته، ذكرت خدمة "زاجل برس" عبر الرسائل القصيرة: "البحرين على وشك استضافة دورة كأس الخليج لكرة القدم بعدما أكدت اللجنة الفنية الخليجية المكلفة بمراقبة استعدادات اليمن عدم قدرته على تنظيم الدورة"، قبل أن تضيف: "ومن المقرر منح البحرين مهلة 6 أشهر للانتهاء من تجهيزات منشآتها الرياضية".

وكان رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة الشيخ فواز بن محمد صرح خلال اجتماع وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون أواخر الشهر الماضي، بأن البحرين بحاجة إلى 6 أشهر فقط لتكون جاهزة لاستضافة دورة الخليج في نسختها الـ20 في حال اعتذار اليمن.

وفي هذا الشأن أكد مصدر جريدة "البلاد" أن الاتصالات نشطت بين كبار المسؤولين في المملكة لتذليل كافة الصعاب في سبيل إنهاء التزامات استضافة البطولة في الموعد المحدد، موضحا أن التكلفة المالية التي قدرتها المؤسسة العامة للشباب والرياضة لإتمام عملية صيانة ملعب مدينة عيسى الرياضية (ستاد البحرين الوطني) والانتهاء من وضع مدرجات إضافية وتوسعة مواقف السيارات بمدينة خليفة الرياضية (ستاد مدينة عيسى) كونهما الملعبين الرئيسين في حال استضافة البطولة يتطلب 5 ملايين دينار، منوها إلى أن الميزانية موجودة بالفعل في مخصصات المشروع الأخير، ولكن دفعاته يجب أن تصرف خلال سنة 2010 لأنها مرصودة ضمن موازنة سنة 2011 من قبل الحكومة.

وعلى صعيد ملاعب تدريب المنتخبات في حال استضافة البحرين دورة الخليج، فقد أوضح المصدر أن البحرين لن تعاني من مشكلة في هذا الأمر لأنها ستعيد تأهيل ملاعب النادي الأهلي والمحرق والرفاع والشباب واتحاد الريف في فترة لا تزيد عن الأسبوعين.

وختم المصدر تصريحه بالتأكيد على أن جميع المؤشرات تشير إلى استضافة البحرين لدورة كأس الخليج، وخصوصا في ضوء الدعم اللامحدود من قبل الجانب السعودي الذي يقوده نائب رئيس الاتحاد العربي السعودي لكرة القدم الأمير نواف بن فيصل بن فهد، إضافة إلى تعطل صفقة شراء حقوق النقل التلفزيوني للبطولة مع الجانب اليمني من قبل قناة "أبوظبي الرياضية" التي بدأت فعليا منذ الأمس إجراء اتصالاتها مع المسؤولين في البحرين لبدء مفاوضات شراء الحقوق التلفزيونية.

ترى في حالة سحب الاستضافة والذي بات قاب قوسين أو أدنى، هل ستستمر الأعمال الإنشائية في محافظتي عدن وأبين أم أنها ستتوقف؟

ورئيس اتحاد كرة القدم يؤكد: تنفيذ منشآت خليجي 20 يسير وفق البرنامج الزمني.. ولا صحة لما يثار من زوبعة إعلامية

أكد الشيخ أحمد صالح العيسي رئيس الاتحاد اليمني لكرة القدم، أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في مرحلة الإعداد والتحضير لاستضافة بطولة خليجي 20 المقررة في مدينة عدن خلال الفترة 22 نوفمبر – 6 ديسمبر 2010، وأن نسبة الإنجاز في العديد من المنشآت الرياضية والمرافق الخدمية والإيوائية تجاوزت أكثر من 75%، وسيتم الانتهاء من جميع المنشآت قبل موعد انطلاق البطولة.

ولفت العيسي إلى أن ما يثار من زوبعة إعلامية حول عدم الجاهزية ليس له أي أساس من الصحة، وأن البطولة مقرة في اليمن بموجب قرار أصحاب السعادة والسمو رؤساء الاتحادات الخليجية لكرة القدم خلال مؤتمرهم غير العادي الذي عقد بصنعاء خلال الفترة 23 – 25 ديسمبر 2009، والذي جاء بناء على تقرير اللجنة الثلاثية المكونة من أمناء سر اتحادات السعودية والإمارات وسلطنة عُمان الذي أكد التحضيرات المكثفة لدورة الخليج الـ20، وأن المنشآت الخاصة بالبطولة أصبحت شبه جاهزة.

وبين أن الملاحظات التي أبدتها اللجنة الخليجية خلال زيارتها الأخيرة لليمن في 5 أبريل الجاري، سيتم الأخذ بها وتجاوز أي قصور في سير العمل خلال الـ45 يوماً القادمة، خاصة في بطء العمل في أحد الملاعب الرئيسية، حيث سيتم تكثيف العمل والإسراع في وتيرة التنفيذ بما يضمن إنجاز المشروع بحسب البرنامج الزمني المعد مسبقاً، وبحسب العقود المبرمة مع الشركات المنفذة للمشروع، والتي تؤكد تسليم المنشآت قبل موعد البطولة.

وأشار رئيس اتحاد الكرة إلى أن العمل في منشآت خليجي 20 سواء المنشآت الرياضية أو المرافق الخدمية يسير وفقاً للبرنامج الزمني ولا يوجد ما يثير الخوف والقلق، خاصة وأن التحضيرات تحظى باهتمام ومتابعة مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية كون البطولة الخليجية ستقام لأول مرة في اليمن، وهو ما يتطلب تحقيق استضافة متميزة.

مفهوم الديمقراطية في البلاد العربية

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

● في كل بقاع الدنيا يتم الاهتمام بالمبدعين من أدباء وكتاب وعلماء ومفكرين وفنانين وصحفيين... إلخ، إلا في البلاد العربية، لذا فإنه من الطبيعي أن نجد بين ظهرانينا من يتقن فن التزلف والتدليس للسلطة، أو من يعيش ليأكل فقط، فهو لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم.

وهذا ما تريده الأنظمة السياسية العربية، بل ويفرحها جداً أن يكثر عدد الأغبياء والجهلة على أراضيها، كما تسعد أيما سعادة عندما تهل الكوارث على شعوبها، فتظهر كالحمل الوديع أو كالبائس المسكين، وتبدأ بمد يدها إلى الدول الغنية -حيث الاهتمام بالإنسان- للمساعدة. علماً أن معظم البلاد العربية، إن لم يكن كلها، أرض طيبة، خصبة، حباها الله بالثروات الطبيعية والبشرية التي تُحسد عليها.

● في البلاد العربية، وحدها، يستمر الحاكم في وظيفة حكم البلاد والعباد إلى ما شاء الله. ولا يمل ولا يكل، ولا حتى يعترف بالمرض إذا داهمه، والويل، كل الويل والثبور، إذا قام أحد ما، بالتحدث عن مرض الحاكم؛ فإن العقاب بمختلف أشكاله ينتظره، فما بالكم لو عبر أحد ما، عن رغبته في تغيير الحاكم؟! فأي مصير ينتظره؟ الإجابة لا تحتاج إلى تفكير.

● في البلاد العربية، وحدها، يُجبر المواطن على حب حاكمه، وعلى تذكره في كل حين بتعليق صوره في كل الشوارع والطرقات، وفي واجهات الأبنية الحكومية وغير الحكومية، وفي غيرها من الأماكن. ومن يجرؤ على نزع الصورة تُنزع روحه.

● في البلاد العربية، وحدها، تُطلق صفات التعظيم على الحاكم، ومن ينتقد يُعد عدو الله والوطن والثورة.

● في البلاد العربية، وحدها، الديمقراطية لها معنى آخر، ويحضرني هنا ما قاله الإعلامي (البارز) عباس المساوى في برنامج "الاتجاه المعاكس" عبر قناة الجزيرة الفضائية، الأسبوع المنصرم، حيث أفادنا، أكرمه الله، بأن لكل الشعوب ثقافتها الخاصة وتقاليدها، لذا فإن ديمقراطية البلاد العربية غير الديمقراطية الغربية، فللعرب ثقافتهم وتراثهم.. أي أن الديمقراطية في البلاد العربية لها شأن خاص بها، ولا تحمل ذات المعنى المتعارف عليه في بلدان العالم المتحضر، ونقولها بدقة أكثر، حسب فهمنا لـ"المساوى"، إن الأنظمة السياسية العربية متخلفة، وإنها تمارس الديمقراطية وفق ثقافتها التي ورثتها، أي ثقافة القبيلة والعشيرة.. وثقافة تكميم الأفواه وتقويض حرية الصحافة واختطاف وحبس الصحفيين.. فأي ديمقراطية هذه؟ نسأل المساوى.. أما يعلم أن الديمقراطية تعني "حكم الشعب"؟ أم أن معناها "أحكم الشعب"؟ أضحكني تماماً الأخ "المساوى" وهو يحاول الرد على غريمه في البرنامج متلعثماً، ناشف الريق، محاولاً إخفاء ذلك دون جدوى، فكان يتعمد الصراخ واستخدام أسلوب المراوغة و"اللف والدوران"، دون أن يفيدنا بشيء. وكان واضحاً أن مقدم البرنامج، الدكتور فيصل القاسم، يحاول مساعدته للخروج من المواقف المحرجة بذكاء وحنكة. ومن بداية البرنامج إلى نهايته وصاحبنا يتحدث عن الطاعة العمياء لولي الأمر والخنوع للحاكم، وأن من يعارض الحاكم يُعد من أعداء الله وولي الأمر.

● الله يعين الشعوب العربية على حكامها وعلى ديمقراطيتهم.. إنها بالفعل ديمقراطية خاصة جداً.

قساوسة "الولاء الوطني" والبحث عن تبرير للفشل

محمد القاضي
mhalqadhi@hotmail.com

أخيرا استيقظ النائمون في وحل الفساد لعقود خلت، ليكتشفوا أن سبب ما نحن فيه من أزمات مركبة هو نقص الوازع الوطني، وأننا لم نرضع حليب الوطنية حولين كاملين، وأن المناهج التي يتتلمذ عليها الطلاب من جيل الوحدة هي مناهج لم تكن مشبعة بقيم الوطنية وحب الوطن، ولذا فإن جيل هذه الأيام هو جيل نزق، ويرجع نزقه إلى نقص جرعات الولاء الوطني والوطنية التي تلقوها من كتب تكرس التخلف والخمول الفكري.

لا يختلف أصحابنا النائمون في الوهم عن غيرهم من بعض الفقهاء الذين يعزون سبب تخلف المسلمين ومصائبهم في الوقت الراهن إلى تركهم للدين، بدلا من البحث عن الأسباب الحقيقية والمنطقية لهذا الانهيار الذي نعيشه.

فبدلا من أن تستشعر الحكومة والنظام خطورة ما يعتمل من مشكلات وتحديات جذرية، ومناقشة الأسباب ووضع الحلول لها، وأولها كفران البعض بالوحدة بعد أن كان آباؤهم يتعبدون في محرابها ويصلون لتحقيقها ليل نهار، نجد أن منظريها وهم كثر هذه الأيام يرون أن الخلاص من هذه المشاكل يتمثل في رفع الأعلام الوطنية في كل القمم والجبال وعلى السيارات والشوارع، باعتبارها الحل الناجع.

هيئات تشكلت لتعميق الولاء الوطني، وهيئات أخرى أنشئت للتوعية بالوطن وبحب الوطن، وكأن الوطن والولاء له ينتهي برفع علم وطني وكتابة بيتين من قصيدة النشيد الوطني، مع أن الذي لحنه لم يحصل على منحة علاجية، ووصلت مناشداته أصقاع المعمورة، ولولا وفاء صديقه عبدالقوي الشيباني لما تمكن عازف وشحرور الولاء الوطني الأول أيوب طارش -أطال الله عمره- من الحصول على العلاج في ألمانيا. الحال نفسه مع الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان "الفضول" الذي تغنى بكل ذرة تراب في هذا الوطن، والنتيجة لم تسمّ مؤسسة أو شارع باسم الفضول، فيما هذا التكريم الرمزي يُمنح لأشخاص لم يقدموا أي شيء يذكر لليمن.

كيف يمكنك أن تقنع شابا بأن عليه أن يحب الوطن ويكون ولاؤه له، بينما هو لا يحصل على حقه في منحة دراسية رغم أحقيته لها، فيما زميل له يدرس في أرقى الجامعات الأمريكية أو الأوروبية رغم عدم أهليته، لكن مؤهله هو أنه ابن أو قريب أحد المسؤولين أو الشيوخ أو التجار... الخ؟ كيف نطلب من أبناء الجعاشن أن يحبوا هذا الوطن الذي عجز وحكومته عن حمايتهم من بطش الإقطاع ووحشيته؟ كيف يمكن أن أقنع شباب الضالع أو أبين أو لحج بقدسية الوحدة وخيرها بينما هم لا يرون ذلك إلا في السيارات الفارهة للمسؤولين وتجار القبيلة، والتي تزكم أنوفهم بالأتربة ذهابا وإيابا، أو من خلال المصفحات التي تواجه بطونهم الجائعة بالنار؟ كيف لي أن أقنع مواطني الحديدة بأنهم جزء من اليمن الكبير بينما تترك أراضي المواطنين المساكين للنهب والسلب من قبل الوزراء والنواب وشيوخ الفيد؟ كيف يمكن لمدرس حتى وإن تشبعت المناهج بالحديث عن الولاء الوطني، وحتى إن تحولت كلها إلى مناهج تدرس لا شيء سوى الولاء الوطني، أن يقنع تلاميذه بأن كل شيء على ما يرام، وأن هناك عدلا وحقاً ومساواة ومواطنة متساوية وديمقراطية، فيما هو يخرج ليجد الواقع غير ذلك، وأن هذه شعارات توجد في الكتب فقط، فيما الواقع تتهاوى فيه قيم الدولة أمام فساد القوة وأزماتها التي وصلت إلى درجة لا يستطيع حتى صانعوها التحكم بها..؟

يجب أن يدرك هؤلاء المنظرون أن الوطن يجب أن يقترن بخدمات وحقوق يحصل عليها الناس دون تمييز، وأن الوطن يعني: تعليم، وصحة، وماء وكهرباء، ورغيف خبز، وأمن، ومأوى... وغيرها من الخدمات الأساسية التي يفتقدها الملايين من الناس.

يجب أن يدرك منظرو وقساوسة "الولاء الوطني" أنه في عصر الانترنت والعولمة تغيرت مفاهيم الناس وحاجياتهم، وخاصة جيل الشباب، ولذا لم يعد كافيا ولا مجديا محاولة مخادعتهم بشعارات الوطنية وبحب الوطن فيما بطونهم خاوية، ويرون يوميا أن فرص الأمل في مستقبل أفضل تتلاشى بفعل فساد النخبة التي لم تعد إلى الواقع وتعترف بجرمها، بل تكابر وتبحث في الوهم عن شماعة تعلق عليها أخطاء إدارتها، وتخلص إلى الوصفة السحرية "تعميق الولاء الوطني" أو شعار "الوحدة أو الموت" هو الحل على غرار شعار "الإسلام" هو الحل، بهدف الهروب من مواجهة الحقيقة والاعتراف بالفشل.

أنتم بهذا يا سادة تريدون أن تصلوا إلى نتيجة وهي أن أي شخص ينتقد الوضع الراهن ويطالب بتغييره هو إنسان حاقد لم يرضع حليب "الوطنية" على أيديكم، وكأن حبكم وحب فسادكم مقرون بحب الوطن والولاء له. شيء يدعو للسخرية والرثاء على ما وصل إليه حال هذه النخبة من ضحالة في التفكير.

الوطن يا إخوان مصلحة يشترك فيها الناس جميعا، وإلا ما هو القاسم المشترك الذي يجعل الأفريقي والآسيوي والأمريكي والمسلم والمسيحي واليهودي والقادمين من جنسيات مختلفة أن يقولوا -على سبيل المثال- بعد حصولهم على الجنسية الأمريكية "أنا أمريكي" دون الالتفات إلى خلفيتهم الثقافية أو الدينية أو العرقية. شيء واحد جمعهم هو الشعور بالمواطنة الحقيقية وأنهم يحصلون على الخدمات المكفولة لهم بالقانون بالتساوي وبدون انتقاص، وأنه بإمكان أي شخص شعر بالظلم أن يصرخ وبصوت عال ضد أي انتقاص لهذه الحقوق، ولن يتم مواجهته بالرصاص الحي وكتم أنفاسه للأبد. فيما هنا الكثير تطاردهم لعنة الجغرافيا كل يوم. فبدلا من أن يسألك البعض عن اسمك وما هو عملك، يكون السؤال عن الجغرافيا "من أين أنت؟"، ليبدأ بعدها التصنيف والفرز العفن ومحاكمتك بتهمة الجغرافيا.

"هنجر" الفرقة الأولى مدرع

كيف لشخص أن يدعو للولاء الوطني وحب الوطن ويرفع علماً كبيراً يمكن أن يكسو قماشه بضعة من أطفال الوطن العرايا، فيما نجد ممارساته عكس ذلك؟ يشعر المرء بحزن عميق وهو يرى -عندما يمر من الشارع الجديد الذي يتم رصفه منذ أشهر بجانب سور الفرقة الأولى مدرع- "هنجر" الفرقة البارز عن سورها وهو يفترش الشارع المؤدي إلى المبنى الجديد لوزارة الإعلام. وزارة الأشغال والطرق استسلمت للواقع بعدما قيل إن الفرقة طلبت مبلغاً خيالياً كتعويض مقابل إزالة "الهنجر" الذي أعاق مصلحة عامة، وكشف أن سيادة الفرقة وسلطتها أقوى من سلطة الدولة التي لا أعرف ما إذا كانت الفرقة تنتمي لها..!

ليست الفرقة فقط، بل في الشارع نفسه، نجد أيضا "عشة" صغيرة عجزت الأشغال عن إزالتها، وتجاوزتها، وكأن هذه "العشة" تقع في حدود دولة مجاورة لليمن. هذا السلوك نجده يتكرر في أكثر من حي وشارع في العاصمة صنعاء.

تطبيق القانون على الجميع بدون استثناء، واحترام هيبة وسيادة الدولة، وتجسيد قيم المواطنة المتساوية هو ما سيعمق قيم الحب والولاء لليمن الموجود فطريا في قلب كل إنسان، ويحمي البلاد من التفكك والانزلاق نحو المجهول، وليس الأعلام التي ترفع هنا وهناك، ويذبح على بعد أمتار منها الوطن والمواطن والمصلحة العامة. لذا عليكم رفع أعلام الحق والمواطنة المتساوية في ضمائركم وسلوككم، وانتصروا للمظلومين والمضطهدين، بدلا من الاستخفاف بعقول الناس والبحث في السراب عن مبررات فشلكم.

أقول لقساوسة الولاء الوطني والوطنية أنتم أولى بتلقي دروس في الولاء الوطني وحب الوطن، لأنة لا فساد وظلم مع حب الوطن، فالناس البسطاء الذين يكدحون يوميا هم أهم درس يجب أن تتعلموه في الوطنية وحب الوطن الذي يروونه يوميا من عرقهم الطاهر المعطر بألم المعاناة التي يعيشون معها واقعهم المر.

دفاعاً عن "النداء" (نداء الحقيقة)

تضامناً مع صحيفة "النداء" وكتابها

د. سامي أمين
a_samiatta@yahoo.com

برزت صحيفة "النداء" كحالة استثنائية في زمن تميّز بانعدام الذمة الأخلاقية والفكرية، لأنها قدمت رسالتها الصحفية بمسؤولية حازت احترام وتقدير القارئ، ومكانة ريادية في شارع الصحافة الذي ينضح بالغث والسمين، ولم تصل إلى ما وصلت إليه لولا أنها وضعت قضايا الحقوق والحريات في صدارة اهتماماتها.

ويعزو أغبياء السلطة ضالتهم وضعفهم إلى الصحافة عندما تقوم بأداء رسالتها بمسؤولية وتسليط الضوء على المشكلات، إنهم لا يريدون صحافة حرة ومسؤولة، بل يريدون صحافة تلوي عنق الحقيقة، وتسبح بحمد السلطان وتمتدح رذائله؛ فتصورها فضائل محمودة. هذه الصحافة التي يريدونها. إنهم لا يريدون صحافياً يشكل وعي الناس ويدلهم إلى حقوقهم وواجباتهم بوصفهم مواطنين لا رعايا، ويمارس دوراً تنويرياً، بل يريدون صحافياً يُرقص الحروف ويرقص معها.

إن من استمرأ الرذيلة واستوطن الفساد سلوكه؛ يفتقر إلى إدراك دور الكلمة في إعادة بناء السلوك على أساس من الفضيلة، لأنهم يجهلون ذلك. ألم يقل سقراط إن الفضيلة علم والرذيلة جهل؟ هؤلاء وأمثالهم لا يعيشون إلاّ من أجل ملذاتهم وأهوائهم، فلا يعيرون للمعرفة اهتماماً، كما لا يريدوننا أن نشكو آلامنا وأحزاننا وحسراتنا، ويستكثرون علينا دفاعكم عنا.

طوبى لكم، فلقد قاومتم أعين الظلم والجور بحروفكم الناصعة، وأدركنا حين نشرت صحيفتكم ميثاقها "ميثاق الشرف" الذي التزمتم به، أنكم لستم سلعة للشراء، وأدركنا حينها أنكم ستتعرضون لمتاعب شتى. لقد أثبتم أنكم منا ونحن منكم. سلمت أيديكم التي تنسج الحروف. فلقد جسّدت صحيفتكم أنبل وأشرف معاني الشرف الصحفي عندما تبنت قضايانا من منطلق الدفاع عن حقوق الإنسان، مجسدين التزام بلادنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا تدرك هذه السلطة أن التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الدولة يعد توقيعاً بالإنابة عنا، وهي ملزمة لكل أفرادها. فلا يجوز لإنسان أن يرى فرداً ينتهك حقوق إنسان آخر ويقف صامتاً. إنه التزام أخلاقي. ونصرة المظلوم تضمنته كل الشرائع والنواميس الإلهية والطبيعية على حدٍّ سواء. لذا حق أن تكافأ أفعالكم لا أن تجرم وتقدموا للمحاكمة، فلا يستحق المحاكمة إلاّ أولئك الذين ينتهكون الحقوق.

لقد كان جهدكم في تسليط الضوء على العديد من المشكلات، التي يرزح بكلكلها المجتمع جهداً مائزاً، ينبغي أن تشكركم عليه هذه السلطة الباغية، لأنكم أرشدتموها إلى موطن الخلل ومكامن دائها وضعفها، علها تجد العلاج الشافي. ألم يكن إطلاق سراح المساجين -المعسرين منهم خصوصا- الذين تجاوزت محكوميتهم المدة المحددة قانوناً؛ يصب في مصلحتها؟ ألم يكن الأجدر بها أن تحل مشكلة المهجرين (الجعاشن) حتى تكسب رضا الناس بدلاً عن عداوتهم؟ ألم يكن جديراً بها أن تقف في وجه كل ظالم ومغتصب للحقوق والبراءة حتى تكسب رضا مواطنيها، لا أن تتستر على اغتصاب طفلة بريئة (طفلة عمران) من قبل شيخ نافذ؟ ألم يكنْ جديراً بهذه السلطة أن تسّن قانوناً يحرم زواج الصغيرات، وتحمي الطفولة من دنس ورجس خراب شهوة شيوخ الفساد؟

إن تأسيس مجتمع الفضيلة يتطلب رجالاً من جنسها؛ أي رجالاً يتمتعون بالفضيلة.

ولأن السلطة القائمة تقف على جبل جليد من الرذائل، تأبى إلاّ أن تبقيها كما هي، لأن ذوبان الجليد هذا يصيبها بمقتل. فلما كانت السلطة تدرك أن النقد ملح التغيير وعنوانه، فإنها ترفض أي نقد، وتكابر دائماً، وتقمع أية محاولة للنقد أو تسليط الضوء على مثالبها وأخطائها. فلا تريد إلاّ صحافة وشعباً على غرار أزلامها يرددون "كله تمام يا أفندم".

إن صحيفة النداء "صحيفة الشرف" و"نداء الحقيقة" لا تشبهها أية صحيفة، تعمل بمهنية عالية، يكفيها فخراً أنها رفعت سقف الحرية إلى أعلى مستوياتها. وإذا حق لنا أن نمنحها وساماً؛ فإنها تستحق وسام الشرف والأمانة، لأنها ظلت دائماً تحترم عقول قرائها. لكم جميعاً في أسرة تحرير هذه الصحيفة وكتابها محبتنا واحترامنا.

لا يسعنا، وفي ظل ما تتعرض له من هجمة شرسة ومحاكمة عدد من أبرز كتابها، إلا أن ندعو كل من تعّز عليهم حرية التعبير كأنبل قيمة إنسانية، أن يرفعوا أصواتهم عالياً، تضامناً معها.

أعزائي (سامي، عبدالعزيز، شفيع، فؤاد، وميفع) إذا كان هنالك بعض من سدنة السلطة يستخدمون القانون اعتسافاً، يلوون عنق القانون كيفما شاؤوا، بغية إذلالنا وقيادتنا إلى حظيرة عبوديتهم خدمةً لسادتهم، فإن هؤلاء واهمون، فلا يدركون أننا نأبى إلا أن نكون أحراراً أبدا. فلكم الفضل كله ومن خلال صحيفة النداء (سبرتاكوس هذا الزمن) حيث ألهمتمونا معنى أن نكون أحراراً. ولا يساورنا شك بأن صوت الحق أعلى وأقوى؛ فلابد أن ينتصر في نهاية المطاف على الطغيان والاستبداد.

أخيراً، لا يسعنا أعزائي إلاّ أن نشدّ على أياديكم ونحني هاماتنا إجلالاً؛ فشكراً لكم! لأنكم كنتم مع زملاء آخرين صوتاً لنا. ونثق أن الحق وإن طال انتظاره، لابد أن يقف إلى جانب المقهورين. ودمتم.

فصول مرورية على هامش "الحملة"

أبو بكر عبدالله
Abubkr.a@gmail.com

على كل الاعتبارات التي تكتنف الحملات المرورية بأهدافها الإنسانية والأمنية والاجتماعية، إلا أن ثمة قضايا تثير الاستنكار لكونها تمارس في العلن كأن تتحول إلى موسم للجباية تذوب فيه الأهداف النبيلة للحملات في زحمة انفلات يغرق فيه الجميع.

لم أكترث يوما في البحث عن خبايا هذه الحملات، إذ إن لديّ قناعة مسبقة بأن لها أهدافها في الحد من المخالفات المرورية وتعزيز الحالة الأمنية عن طريق وضع جميع المركبات تحت طائلة القانون وإزالة مظاهر المخالفات في المركبات التي لا تحمل لوحات أو عدم حصول البعض على رخص قيادة. لكن اقترابي لمرة واحدة من "مقبرة مرورية" في باب اليمن بصنعاء، كان كفيلا بكشف خبايا حملات حولها البعض إلى موجة ابتزاز معلن.

كم هالني مشاهدة أحد رجال المرور وهو يحشر سائقاً بين خيارين: إما الدخول إلى "مقبرة الشهداء" التي حولتها الإدارة العامة للمرور إلى كراج لحجز السيارات المخالفة "لدفع غرامة مالية بخمسة آلاف ومائة ريال"، أو القبول بالتسوية المعروفة، لكن الموقف بدا كارثيا بالنسبة لي عندما هجم أحدهم على سيارتي طالبا "الأوراق" بطريقة تفتقر إلى الكياسة، ليأمر بعد تفحصه الأوراق ورخصة القيادة بعنجهية واثقة باقتيادي والسيارة إلى "المقبرة".

الأمر الذي أصدره الرجل بالتوجه إلى "المقبرة المرورية" كان واضحا "فهناك ستدفع غرامة قدرها خمسة آلاف ومائة ريال لعدم تجديد الكرت"، من دون أن يخفي محاولته إقناعي بمعادلة التسوية الشخصية المعروفة كخيار أفضل يجنبني الوقوع في دهاليز "المقبرة" تلك، لكني اخترت الخيار الأصعب سعيا لخوض تجربة ندمت عليها تاليا.

ثمة قاعدة لدى البعض وليس الكل طبعا، فـ"السائق هو الخاسر الأكبر في كل الحالات"، فإن كان استوفى جميع أوراقه، فلا شك سيكون ثمة ثغرة لاقتياده، خصوصا إن وجد فيه صيدا ثمينا، إذ ليس الجميع يقادون إلى "المقبرة المرورية"، فيكفي مثلا أن تكون مرتديا بدلة وتقود سيارة لا توحي بأنك من أصحاب النفوذ.. وقد تصاب بدوار عندما تشاهد في نفس اللحظة سيارة فارهة ومعتمة بالعواكس الزجاجية، أو سيارة دون لوحة معدنية تمر من أمامك دون أن يكترث لها رجل المرور الذي جند نفسه للبحث في مخالفاتك الجديدة والقديمة.

التأخير في تجديد الكرت كان ذريعة مناسبة لاقتيادي مع السيارة إلى المقبرة المرورية لأواجه بعدها حالة ثأرية لدى زملاء رجل المرور ذاك مع المدير الذي كان يدير مهامه من على كرسي موضوع في بوابة المقبرة، فالرجل اكتفى بتوقيع أمر عقوبة غرامة مالية قدرها خمسة آلاف ريال، ثم خفضها فجأة إلى ألفي ريال، ما لم "سير جدد ورجعت غدوة".

كثيرون بدوا مستائين مما يدور في تلك المقبرة، فأحدهم حُجزت سياراته أياماً بعدما تورط ونسي كرت سيارته في منزله.. كيف لمخالفة بهذا الحجم أن تقود رجلاً ريفياً لديه مسؤولياته وانشغالاته الخاصة، لاحتجاز سيارته في "المقبرة المرورية" أياما، ثم يخرج بعدما تكبد عناء استلاف غرامة يقدرها مسؤول متعهد فقط باستلام السيارات وتوقيع عقوبة الغرامات، حتى إنه في أحيان كثيرة لا يعرف اسم رجل المرور الذي اقتاد السيارة إلى المقبرة، ولا مكان خدمته، كما لا يكلف نفسه السؤال عن كيفية اقتياد السيارة إلى تلك المقبرة.

شخص آخر وجد نفسه في حفرة كبيرة لأنه لم يجدد كرت سيارته فقط لمرة واحدة، ومع ذلك تكبد مشقات قل أن تتعرض لها عشرات السيارات التي تجوب شوارع العاصمة نهارا وليلا من دون بيان جمركي أو حتى لوحة معدنية.

مع إقرارنا بخطأ أن يتكاسل صاحب المركبة عن تجديد أوراقه دوريا وفقا للقوانين، إلا أن من الإنصاف القول إن كثيراً من السائقين الملتزمين على الأقل يقعون ضحية الابتزاز، بل إن بعضهم يواجه نزعة ثأرية من رجل المرور عندما لا يحصل على شيء، ويسعى بالمقابل إلى تكبيد السائق أكبر غرامة مالية ليكون ذلك درسا له ولكثيرين غيره.

لعل المفاجأة الكبرى في هذه الفصل أن السند الذي يوقع بالغرامة غالبا ليس وثيقة صادرة عن الإدارة العامة للمرور، بل عن المجلس المحلي للمديرية.

كيف يمكن إقناعنا أن هذه الإدارة قادرة على تنظيم حملات مرورية لتحقيق أهداف معينة، في حين أنها أخفقت تماما في وضع إجراءات للعقوبات والغرامات تضمن حق المواطن قبل أن يتم التحايل عليها عبر وثائق المجلس المحلي؟

لم أجد تفسيراً منطقيا لهذه الظاهرة، لكن أحدهم فسر لي حرص ذلك الرجل الذي يرتدي بزة رجل المرور على اقتياد السيارات إلى المقبرة بهذه الذرائع، بأن المجلس المحلي يمنح نسبة من قيمة التحصيل، ولذلك فهم لا يتورعون عن تغريم كل من يقع بأيديهم، خصوصا إن رفض هذا المسكين معادلة التسوية المعروفة. مع احترامنا الشديد لبعض رجال المرور الشرفاء الذين يؤدون مهامهم على أفضل ما يجب، ويستحقون الشكر والتقدير، إلا أن بعض الحالات تستغل هذه الحملات للارتزاق، وتسيء كثيرا لرجال المرور.

ممارسة يومية

لا يمكن التوقف عند هذه النماذج كحالات فردية، فما يدور في واقع الأمر ممارسة يومية سيئة السمعة تمارس جهارا نهارا، فمن هذا الذي سيغامر ويقبل باقتياد سيارته إلى مقبرة المرور، فالدخول ليس كالخروج على كل حال، وإن أدخلت سيارتك إلى المقبرة فعليك أن تتوقع عراقيل تنزل عليك كالصواعق، وأقلها أن المدير قد غادر مقر عمله مبكرا، وفي هذه الحالة سيكون من العسير الاكتفاء بدفع الغرامة وإخراج السيارة، بل عليك أن تنتظر إلى اليوم التالي، وربما إلى اليوم الرابع لاستصدار فرمان بإخراجها بعد التغريم، وفي حال لم تجد المدير فسيتعين عليك أن تعقد صفقة مع أحدهم لإخراج السيارة بمبلغ خرافي. وهكذا يجد المنكوب نفسه في دوامة تجعل من التسوية مع ذلك المرتدي البزة المرورية أفضل الخيارات.

ثم إن سارت الأمور بصورة جيدة ودفع صاحب السيارة الغرامة، فإن الدوامة لا تنتهي، فبوابة المقبرة المرورية تلك تشبه "بوابة جهنم"، إذ يتعين على كل صاحب سيارة دفع "رسوم البوابة المرورية"، وهي اختراع مروري جديد يفرض مبلغا ماليا على كل من يخرج سيارته من تلك المقبرة أيا كانت الظروف والمبررات.

إن كان الهدف من الحملات هو الحد من المخالفات وتكريس قواعد الالتزام بالقانون لأغراض السلامة المرورية والدواعي الأمنية والاجتماعية، فلا يعني ذلك أن يفسح المجال لانتهازيين لا يكترثون لتطبيق القانون قدر استغلال هذه الحملات لمصالح نفعية آنية.

وربما لا يعرف المديرون أن أمثال هؤلاء يتسببون في كوارث كبيرة عندما يخلون سبيل بعض المركبات والسيارات التي يجيد أصحابها التعامل معهم ويعرفون ماذا يريدون.

مع إقرارنا بأهمية الحملات المرورية، واحترامنا لرجال المرور الشرفاء الذين يحترمون عملهم ولا يستغلونه على هذه الشاكلة، فإن من الضروري على قيادات المرور وضع ضوابط صارمة للحد من عمليات الابتزاز التي تحدث قبل التفكير بتنظيم حملات.

بين فؤاد راشد وسمير القنطار!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

"الاحتلال الإسرائيلي يمدد حبس عباس زكي القيادي بفتح 5 أيام على ذمة التحقيق" هكذا جاء الخبر كما تناقلته وكالات الأنباء الشهر الماضي.

عميد الأسرى العرب "سمير قنطار" أنهى التعليم الثانوي وحصل على البكالوريوس في فرع العلوم الإنسانية من الجامعة المفتوحة التي يسمح فيها بالتعليم عن بُعد، وشرع في التحضير لرسالة الماجستير، وأتقن عدة لغات أجنبية منها العبرية والإنجليزية والإسبانية، كل ذلك وهو في السجن.

هكذا يحترم الآخرون قوانينهم، حتى في مواجهة أعدائهم، ولهذا نجدهم يحرزون تقدماً ملحوظاً في شتى المجالات!

السلطة الموقرة في اليمن لا تحترم شيئاً، وتبحث عن ذاتها على حساب أوجاع الناس ومعاناتهم!

السجون تمتلئ بالمئات من قيادات ونشطاء الحراك السلمي الجنوبي، ويتعرضون لانتهاكات جسيمة وحرمان متواصل من أبسط الحقوق التي كفلتها لهم القوانين والتشريعات الدولية، ليس أولها الاعتقال خارج القانون والحرمان من الإحالة إلى جهات التحقيق، وليس آخرها الاعتداء الجسدي!

لذا لم يكن مستغرباً ما تعرض له الزميل الأسير "فؤاد راشد" من اعتداء جسدي على خلفية كتابته مقاله الموسوم بـ"باقيس يحط الرحال" من داخل السجن، نشرته "النداء" الأسبوع الماضي، عن فقيد ثورة 14 أكتوبر المجيدة (الثورة الحقيقية) وأحد رجالاتها الأبطال.

"قنطار" أكمل تعليمه الثانوي والجامعي وتزوج داخل السجن، وبعث بعشرات الرسائل في مناسبات عدة منها على سبيل المثال لا الحصر (رسالة بمناسبة عيد استقلال لبنان، رسالة بمناسبة يوم الأسير اللبناني، رسالة بمناسبة اليوبيل الـ25 لصحيفة السفير، رسائل إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود، رسائل إلى الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله).

"فؤاد راشد" اختطفته السلطة عبر "عسسها" عصر يوم الاثنين 2009/5/4، من منتدى الخيصة الثقافي بالمكلا، وهو المعيل الوحيد لأم و6 شقيقات، مازال صوت أمه يرن في أذني حين اتصلت لها رمضان الماضي، وقالت لي: "ابني ما سوّى شي سوى إنه كان يكتب، والكتابة يا ولدي ما هي شي جريمة"!

ها هي السلطة التي اعتقلته بسبب "قلمه" تستكثر عليه حقه في التعبير عن رأيه حتى وهو خلف القضبان، وتعاقبه على ممارسة حقه في أداء واجب العزاء والنعي تجاه رحيل رجل من آخر الرجال المحترمين وبطل من زمن الأبطال!

هل يستحق "فؤاد راشد" الاعتداء الجسدي والنفسي لأنه قام بدور إنساني ووطني تمثل في نعيه لمناضل أكتوبري فذ لن يرتقي تاريخ سلطة الحرب والفيد مجتمعة إلى عُشر تاريخه الخالد وأدواره النضالية والبطولية المشهودة والتي صنعها الميدان وخبرتها السنون والمراحل؟!

سلطة تجتهد في حجب الضوء وتكميم الأفواه وقمع الحراك الجنوبي وتغييب القوانين، وتعمل على تحويل الأسرى في معتقلاتهم إلى "كم مهمل" فاقد لكل شيء حتى الثقة بالنفس. تريد أن تسلبهم سلاحهم الوحيد "الإرادة" وتحولهم إلى "عالة" على أهلهم ووطنهم!

سلطة تملؤها الغيرة من تاريخ الأبطال الحقيقيين، وليس أدل من ذلك تجاهلها لرحيلهم دون أدنى نعي، كما حدث مع "فيصل بن شملان"، ومن بعده "الحاج صالح باقيس"، و"اللواء عبدالله عبدالكريم القطيبي"، في الوقت الذي يسارع فيه "القصر" إلى إصدار بيانات نعي لأناس غير معروفين وليس لهم أي دور حتى على مستوى مناطقهم. وراجعوا بيانات النعي لتجدوا الخبر اليقين!

● فؤاد راشد

● سمير القنطار

فاصلة أخيرة:

"لا بد من التضحية والفداء ليس كرهاً بالحياة بل تعبيراً عن حبنا لهذه الحياة التي أردنا أن تعيشها أجيالنا القادمة بسعادة وحرية وشرف وكرامة".

(من رسائل عميد الأسرى العرب)

هل يصلح حال عدن مع التتار؟!

نعمان الحكيم

■ لو ذهب أحدكم، أيها القراء الأعزاء، في رحلة استجمام أو سياحة، وكان حاله المادي يسمح بذلك، وهو أمر مستحيل أن يحدث لموظف عمومي، وذلك إلى "شتيكوسلوفاكيا" قبل التفكك، أو سلوفاكيا (حالياً –وتحديداً)، لأذهلته الأنهار والبحيرات الصناعية، المعمولة بيد الإنسان، وبمياه عذبة، ولرأى كيف تكون المتعة على شواطئ تلك البحيرات والنزهة فيها جزءاً من علاج لأمراض كثيرة.. أقول لو قدر لأحدكم، أو حتى شاهد ذلك في فيلم من أفلام السياحة، لكان قد قدر أهمية ذلك لدى الناس، ولندب حظه هنا في اليمن –وعدن تحديداً.

■ فهنا وبما أنعم الله علينا من شواطئ طبيعية برمال ذهبية نادرة ومساحات مفتوحة للناس، نكون أفضل من غيرنا، لكننا لم نقدر هذه النعمة، إلا بعد أن جاء (التتار)، وما كنا نتوقع منهم ذلك، وأغلقوا الشواطئ وحجزوها ورددوا بعضها وشبكوها وسيجوها وصارت في الاعتقال، ثم بدأت المشاريع وعملت الحدائق والملاهي وغيرها، وكله بفلوس.. ولم يعد لعدن إلا أقل القليل، وها هم اليوم يسعون لردمه.. فهل نحن أم السلوفاك أجدر بالحياة الحرة التي ليس فيها أية تكاليف..؟ فنحن نهمل وهم ينشطون، نحن مفترى علينا، وهم يفترون على الأرض الجافة ليحولوها إلى بحيرات وأنهار، ويا نعم الافتراء إن جاز التعبير!

■ ليس هناك ما يجعلك تتفاءل هنا، فكل شيء مملوك ومحرم عليك، والاستثمار كأنه لم يجد إلا هذه الأماكن التي لم يعتد عليها أكبر كبير منذ الاستعمار حتى الاستقلال وفجر الوحدة، لم يجرؤ أحد أن يقوم بما قام به التتار بمسمى الوحدة وهم يخنقونها بدل أن يعانقوها.. واللوحة بادية للعيان.

■ وعندما نتحدث وننتقد يقولون: هؤلاء (يعني نحن) حاقدون وانفصاليون، وألفون نعمة ومنجهة، نعم هكذا يقولون وأكثر، لكنهم يعلمون أنهم يغالطون أنفسهم، ويزيد الناس كرهاً لهم، وإلا متى كانت الشواطئ مملوكة لبشر، حتى الدولة، أية دولة، تجعل نفسها حامية وحارسة لها، وليس العكس، لكن: كلنا في الهم شرق..!

■ اليوم يريدون ردم كورنيش جزيرة العمال، بين جبل حديد والجزيرة، بعد أن كان الدكتور يحيى الشعيبي –وهو محافظ لعدن– أنجزه، وأكمله خلفه الطيب أحمد الكحلاني، يريدون اليوم ردم المنطقة وجعلها أبراجاً تجارية، قال إيه مثل دبي، يا حسرة، ولم يأبهوا بالبيئة ولا التحذيرات القائلة إن عدن هي الرقم 6 من بين 20 مدينة معرضة لتسونامي بسبب الكبس والردم، وكذا البناء في الأماكن الرطبة من السواحل والشواطئ. لا يهم هؤلاء حتى لو غرقت عدن.. المهم أن ينجوا بجلودهم والطوفان لغيرهم.. يا للعمى!

■ الخطر يحيق بالمساحات وبعدن كلها، ولا من يحرك ساكناً، اللهم من جمعية حماية البيئة التي رفعت دعوى قضائية في محكمة المنصورة علها تكسبها وتعلن للملأ أن الحق قد انتصر، وإلا فإن مأساة ساحل أبين وعشوائية البناء فيه ستعيدنا إلى التتار، وخراب السد كان بسبب العكبار!

■ إن عدن لا تحتمل العبث بها أكثر مما قد حصل، والأمنية أن نرى محافظاً مثل الدكتور يحيى الشعيبي الذي أحبه الناس وما يزالون.. وبالمناسبة: طلب إلي أحد كوادر مكتب التربية بعدن هو الأخ علي القاضي، أن أنقل للناس موقف هذا الرجل اليوم، فقد اتصل أخونا بالدكتور الشعيبي يشكو حالته الوظيفية وعدم إنصافه لا في عدن ولا في صنعاء، فطلب الوزير من أخينا الانتظار ظهراً في مكان ما في صنعاء، وذهل أخونا عندما أتاه الدكتور الشعيبي وليس بينهما معرفة من قبل، وأخذه بسيارته التي يقودها بنفسه، ووجه بحل مشكلته لدى التربية التي لم تحلها إلى الآن. فتحية للدكتور الشعيبي.. ويا ليت يعود.. آمين يا رب.

ما أشبه الليلة بالبارحة

عبدالعزيز مصعبين
azizmasaben@yahoo.com

خلقنا
في عهد الظلام
في عهد الإمام
في شمال
يسير بالجن والعفاريت والحديدة آخر العالم
ولا مدارس إلا مدارس الأيتام
وجنوب
يسير بالأجانب من هنود وفرس وإنجليز وحريم
سلاطين من خلف اللثام
وإن هبينا وانتفضنا
قالوا لنا محجورين برأس السلطان أيها اللئام
ففي الشمال
عكفي قال فيه الزبيري
والعسكري للأذى فطن كأن الشيطان للشر ربّاه
وقال جهل وفقر وأمراض وإمام
في الجنوب
قال عبدالهادي سبيت
يا صابر على ظلمك ما أصبرك شوفه هيا الحفره
بايقبرك حطك في الجيوب
والله إنه قرب دورك يا ابن الجنوب
وانتفض المارد
وسقط الإمام
وغادر الإنجليز والهنود وأنشدنا في الشمال
جمهوريه جمهوريه لا ملكيه ولا رجعيه
وسجل يا سلال بالذهبي تاريخ العملاق العربي
وفي الجنوب أنشد حسن عطا
ثرنا على الرجعيه ثرنا ثرنا على الإقطاع
أصحاب الملايين وأسقطنا السلاطين
بعد ذلك بدأت الانتكاسات
في الشمال انقلاب 5 نوفمبر على
جمهوريه جمهوريه
وطار السلال وجزيلان للقاهرة لاجئين
سياسيين
وحوصرت صنعاء واحتلت الوديعة والشرورة
في الجنوب
وأنشد العطروش
من أرض الله من جده قام الرجعي وإخوانه
مدوا بالمال للفتنه ما خافوا الله ولا بيته
وقال: قل للسعودي كل واحد منا قد حفر قبره
كل تلك أثناء حصار السبعين والعام الأول
لاستقلال الجنوب
ولم يمض على الاستقلال هذا العام
وأتى العَطروش ينشد في معسكر صلاح الدين
بالبريقا بمناسبة العيد الأول للاستقلال أنشد:
الشعب يطلب حساب يطلب حساب من بعد
موسم صراب
العطروش يريد يحاسب دولةٍ لها سنة ترك لها
الإنجليز خزينة فارغة وجيشاً رواتبه فوق فوق
ورجعية عربية تحتل أراضي الجنوب وتحاربه
بالمرتزقة والثورة المضادة، وحورب هذا النظام
من الداخل والخارج وأتوا عليه بحركة 22 يونيو
1969 قالوا عنها تصحيحية وقالوا عنا اليمين
الرجعي وطلعت الخطوة ما هي بتصحيحية،
وهو لم يطلع يمين رجعي بل كان قحطان دائرا
بين موسكو وكوريا وفيصل والضالعي وعلي
عنتر إلى الصين وانظر إليهم في ميثاق الجبهة
القومية، فبعد الخطوة التآمرية انفتحت أبواب
جهنم واشتغل عزرائيل جهاز مناصلة الثورة وأتى
دراكولا يسوق للمقابر فيصل وعلي عبدالعليم
ومحمد ناصر محمد ومحمد عبدالولي في طائره
الموت، ثم بعد ذلك أتى المنتصر لينهب كل شيء
فنهبت المنازل.

في الشمال أتى الحمدي في الرابع والسبعين
تسعمائة وألف وألغى مصلحة شؤون القبائل
وأوجد التعاونيات وساد العدل والقوانين..
ولكن..
عادت من جديد جحافل المال والفتنة ومن أرض
الله من جدة مع شياطين وسفاحي القبيلة أطاحوا
بالرجل في وليمة.
وفي الجنوب أتت هناك خطوة أخرى عام
78 وأطاحوا بسالمين وقال عنه لينين اليمن
إن سالمين لا يرى أبعد من كرشه وفكره فلاحي
وهؤلاء هم اليسار الانتهازي ودكوه بطائرات
الكرملين من البحر الأحمر وقام المنتصرون
بالسلب والنهب والقتل في الرجل ومجاميعه
وألحقوه باليمين الرجعي كما قالوا فتهمهم
جاهزة.
وتحركت عجلة الحروب بعد عام من تصفية
سالمين لتتجه صوب الشمال الرجعي الرأسمالي
وفي حرب 79 دخلت جيوش لينين اليمن إلى
مشارف يريم وصالح بينهم أمير الكويت ودولته
ووقع الاتفاق صالح وعبدالفتاح.
بعدها تحركت عجلة المؤامرات بداخل الجسد
الماركسي فطرد لينين اليمن إلى بلاد لينين
ومحسن إلى إثيوبيا وبدأت لعبة الكراسي
الموسيقية في عدن لتختتم بكارثة 86 وانتصرت
الطغمة وهزمت الزمرة فنهبت البيوت والممتلكات
وطردتهم خلف الحدود إلى الشمال وبعد 4
سنوات هرب البيض من الطغمة باتجاه الشمال
الرأسمالي المجروح بهزيمة 79 وانتقل الجميع
إلى فم الأسد بصنعاء الذي افترس الجميع في
حرب 1994 ودخلت القبائل إلى عدن فنهبت
وسلبت وصادرت وتتفيد إلى الآن وحولت
الجنوب إلى مهزوم انفصالي عميل من أول عدني
حضاري إلى آخر بدوي في صحراء الربع الخالي
وثمود أو لودر وبلحاف والصبيحة وكل من قال
بقرة فهو انفصالي لغلغي حقود. ونهبت دولة
بأكملها وجيرت أموالها ووزاراتها وخيراتها
وكل مؤسساتها إلى صنعاء ونهبت تاريخيا
وقالوا عاد الفرع للأصل وإن ثورة أكتوبر قامت
من تعز وإن صنعاء وتعز قاتلتا الإنجليز على
الرغم أن الشبكة في تعز شاهدة على كل ثوار
أكتوبر الذين كانت تعتقلهم الجمهورية العربية
اليمنية بتوجيهات المخابرات المصرية، وإن
الكبسي قام بثورة أكتوبر وهو الذي قال لبليل
بن راجح وإخوانه وثوار ردفان اذهبوا إلى تعز
يمكن يساعدوكم أما إب فلا تملك شيئا وتنصلت
عنهم تعز أيضا فباعوا أسلحتهم للأكل. أما مكتب
الجبهة القومية بتعز فهو شاهد بأنه لا يوجد
أي مقاتل من الشمال كان في جبهات القتال مع
الثوار، إن كان موجودا الآن فهاتوه حينها يمكن
نقول واحدية الثورة.
الجنوب بعد حرب 1994 مهزوم وبقوة الدبابة
وتحول إلى شعب فقير يتسول المعونات من
المنتصرين وتبدت كل مظاهر الفقر على الجنوب
والشمال وظهر أمامنا إنسانا كذاك الذي كان أيام
الإمام والسلاطين والإنجليز مواطنا بأسمال بالية
وفقيرا وعمت مظاهر الإمامة في كل مكان حتى
في أقسام الشرطة تحس أنك تعيش أيام 48 و55
وسادت عصابات على اليمن سميت عصابات آل
الكابوني وقوم ياجوج وماجوج تنهب وتسلب
وتشيع الجهل والفقر والمرض وتعود بنا إلى
المربع الأول من التاريخ أيام ما خلقنا في عهد
الظلام في عهد الإمام.

غلاف

التناظر والكون الجميل

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "التناظر والكون الجميل" تأليف ليون ليديرمان وكريستوفر هيل، ترجمة الدكتور نضال شمعون.
"إذا كان هناك من مبدأ نظري قادنا إلى تحقيق تلك الإنجازات المذهلة في فهمنا للكون خلال المائة سنة الأخيرة، فإنه لا محالة مبدأ التناظر. لقد تمكن ليون ليديرمان وكريستوفر هيل في كتابهما التناظر والكون الجميل من شرح جوهر هذا المبدأ البسيط والعميق معاً، وقدما عجائبه بطريقة فنية ودقيقة، وزودا القراء، بنافذة صافية يتأملون من خلالها أكثر النظريات الفيزيائية دقة، ما يجعلنا جميعاً قادرين على تذوق جمال الكون وتقديره بكل روعته وهيبته".
بريان غرين (Brian Greene)، مؤلف كتابي الكون الأنيق (The Elegant Universe) وبنية نسيج الكون (the Fabric of the Cosmos).
● ليون ليديرمان: فيزيائي نظري أميركي حائز على جائزة نوبل للفيزياء عام 1988. من أهم إنجازاته: اكتشاف نترينو الميون (Muon Neutrino) عام 1962 والكوارك القعري (Bottom Quark) عام 1977.
● كريستوفر هيل: فيزيائي نظري أميركي يرأس حالياً قسم الفيزياء النظرية في مختبر مسرِّع فيرمي الوطني (الفيرميلاب) (Fermi National Accelerator Laboratory).
● د. نضال شمعون: فيزيائي نظري سوري يعمل في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في دمشق.
يقع الكتاب في 608 صفحات. وثمنه 20 دولاراً أو ما يعادلها.
توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

هكذا تكلم محمود درويش.. دراسات في ذكرى رحيله

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "هكذا تكلم محمود درويش دراسات في ذكرى رحيله" لمجموعة من الباحثين، تحرير الدكتور عبدالإله بلقزيز.
● النص الشعري الدرويشي... نص –وثيقة بأكثر من معنى، وفي أكثر من اتجاه. في مرآته تملك أن تقرأ تفاصيل فكرة كبرى في تجربة شعب هو شعبه.
● قصيدة درويش لسان الجماعة ومدونة يومياتها... هي ضمير الناس، ملاذهم من الضياع يؤويهم، هي نفيرهم، بيث العزيمة فيهم.
● تاريخ قصيدة محمود، هو من وجه آخر، تاريخ أمكنتها، ولدت القصيدة في مكان، ونمت في مكان، وأينعت في أمكنة.
● من باب تعزية النفس أن يقول المرء، إن محمود درويش لم يرحل لأن تراثه باقٍ فينا، وفي الثقافة العربية: فلقد كان رحيله فاجعة، للثقافة والقصيدة، لا توصف، وهيَ (فاجعة) لا توصف لأن رحيله حصل في لحظة التألق الاستثنائي (...).
● برحيل حفيد المتنبي، تدخل القصيدة العربية فترة من الحداد، ليس يُعلم متى تنتهي، فالرجل ما كان شاعراً كبيراً فحسب: كان الشاعر الذي زوّج المستحيل بالممكن في الشعر، فأنجب لغة شعرية ممكنة، لكنها تقارب المستحيل.
● يا محمود، "على هذه الأرض ما يستحق الحياة": أن نقرأ شعرك.
■■■
بمناسبة مرور عام على رحيل الشاعر محمود درويش الفاجع، حاولت جمهرة من أصدقائه، وبمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية، أن تقدم هذا الكتاب التذكاري التكريمي وفاءً لذكرى الفقيد الكبير، واعترافاً بالدور والمكانة اللذين كانا له في الثقافة العربية المعاصرة.
يقع الكتاب في 207 صفحات. وثمنه 8 دولارات أو ما يعادلها.

الحركات السلفية في المغرب (١٩٧١ - ٢٠٠٤)
بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "الحركات السلفية في المغرب (1971 – 2004): بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي" للدكتور عبدالحكيم أبو اللوز، ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (79).
يسهم هذا الكتاب/ الأطروحة، في مشروع تفكيك الميكانيزمات التي تسمح بتكوين المنحى السلفي في المغرب (1971 – 2004).
وفي تحديد للمفهوم المركزي، في هذه الدراسة؛ أي مفهوم السلفية، يرى الباحث أن هذا المفهوم يدل على نزعة احتجاجية على التطورات التي طرأت على مستويين من مستويات الدين: العقائدي والتعبدي؛ فعلى المستوى العقائدي، تهتم النزعة السلفية بعملية إعادة تقنين الدين، هادفة إلى الترشيد الميتافيزيقي والأخلاقي للعقائد المعيشة؛ وعلى المستوى التعبدي، تهتم النزعة السلفية بعملية إعادة تقنيين الشعائر الدينية، بتوحيد نماذجها، وكلماتها، وإشاراتها، وإجراءاتها، لكي يحافظ الدين على النشاط الشعائري الأصلي في مواجهة البدع المستجدة.
وقد أدرج الباحث فصول كتابه في قسمين؛ في القسم الأول، درس السلفية باعتبارها أيديولوجية دينية، حيث عمد إلى تفكيك الجهاز الأيديولوجي للخطاب السلفي، وبسط ما يحتويه من رموز ومعان، ثم اكتشاف نوع البراديغم الذي يشكل الناظم الداخلي للعقيدة السلفية، وفي القسم الثاني بدا اهتمامه بالمواقف الملموسة للسلفيين المغاربة، وذلك من خلال وصف مكثف للممارسات التي يكشفها الواقع. كما سعى في هذا القسم إلى تحقيق قيمة إثنوغرافية مضافة، من خلال المعطيات التي نجح في جمعها عن طريق البحث الميداني.
وقد خلص الباحث إلى تسجيل جملة نتائج هامة، من أبرزها: (1) ما شهدته الحركات السلفية، موضوع الدراسة، من موجات انشطارية، أفضت إلى العديد من الاتجاهات، التي يصل الاختلاف بينها إلى حد التناقض؛ (2) وأن التيار الغالب، الأكثر انتشاراً بين السلفية المغربية، هو تيار ما يعرف بـ"السلفية التقليدية" الذي يركز على قضية تصحيح الاعتقاد، ومسائل العبادات، ويليه تيار "السلفية العلمية" الذي يعتمد إحياء التراث وتحقيقه، وتكوين نخبة علمية سلفية.
يقع الكتاب في 463 صفحة.
وثمنه 16 دولاراً أو ما يعادلها.

دارفور.. منقذون وناجون
السياسة والحرب على الإرهاب

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب" للدكتور محمود ممداني.
يدرس المؤلف، بمنهج أكاديمي رفيع المستوى، مسألة دارفور، في أطرها التاريخية والاجتماعية والسياسية، منطلقاً من التفكير في 4 افتراضات تتعلق بالتراث، والقبلية، والعرق، والموقع. ثم يحلل أسباب الصراع في دارفور، كاشفاً دور الاستعمارين القديم والحديث في التأسيس للصراع، وتعميقه، وحصر تعريف الصراع في دارفور بما يجري على محور الشمال –الجنوب، وبالتالي تصويره بأنه صراع عرقي بين "العرب" و"السود"، ناهيك عن حجب مسألة الأرض الرئيسية في الصراع.
ويتعمق المؤلف في بيان التعبئة للحرب الأهلية في دارفور؛ وإدارتها عبر المؤسسات القبلية، مشيراً إلى أنها لم تكن في أي من مراحلها بين "الأفارقة" و"العرب"، كاشفاً أن الاختلاف يكمن في أن القبائل المتخاصمة على طول محور الشمال –الجنوب كانت "عربية" و"غير عربية"، في حين إن القبائل المتخاصمة على محور الجنوب –الجنوب "عربية" في الجانبين. وكان من نتائج عمل حركة إنقاذ دارفور –ووسائل الإعلام في أعقاب ذلك– التعتيم على محور الجنوب –الجنوب في الصراع لإظهار العنف بأنه إبادة جماعية يرتكبها "العرب" ضد الضحايا "الأفارقة"(؟!).
ويخلص الكاتب إلى القول، إن مشكلة دارفور تدعو، في التحليل النهائي، إلى حل ثلاثي: (1) إحلال السلام عن طريق المفاوضات، (2) إصلاح السلطة في دولة السودان، (3) إصلاح أنظمة الأرض والحكم داخل دارفور.
يقع الكتاب في 384 صفحة.
وثمنه 14 دولاراً أو ما يعادلها.

العلم والنظرة العربية إلى العالم
التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "العلم والنظرة العربية إلى العالَم/ التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة" للدكتور سمير أبو زيد.
يتساءل الكاتب: هل هناك ما يمكن أن نسميه بـ"النظرة العربية إلى العالَم"؟ ثم يصوغ الإشكالية، موضوع الكتاب، بأسلوب آخر: إن العائق الحقيقي، لتقبل المجتمعات العربية الحديثة والمعاصرة للعلم، هو "نظرة هذه المجتمعات إلى العالَم"، ويرى أن وجود هذا العائق يستلزم "إعادة تأسيس" العلم في تلك النظرة. بهذا المعنى يعالج شقي القضية: العلم، ونظرة المجتمع إلى العالم.
لذلك يعمد إلى صياغة ماهية العلم الذي نأمل في تأسيسه في المجتمع من جانب، وصياغة ماهية النظرة إلى العالم التي يمتلكها المجتمع، وإنشاء علاقة هذه النظرة بالعالم، من جانب آخر.
ويطرح المؤلف، لهذا، مفهوم "الاتساق" باعتباره المفهوم الجوهري في "النظرة إلى العالَم": فإذا كان لكل إنسان، أو لكل ثقافة، نظرة إلى العالم، فإن السمة الأساسية التي تميز هذه النظرة هي أنها تكون متسقة مع ذاتها ومع العالم الواقعي. وما نجاح الحضارة العربية –الإسلامية القديمة، في الانتشار، في العالم القديم، إلا بسبب "الاتساق" مع الذات ومع العالم.
ويقترح المؤلف أن نعتمد نموذجاً من التراث لتحقيق القضية المطروحة (العلاقة بين النظرة العربية والعلم)، بحيث يتسم هذا النموذج بثلاث سمات: أن يكون نموذجاً علمياً، وأن يعتمد المفهوم الاحتمالي للاستقراء، وأن يعتمد عدم الفصل الكامل بين الذات والموضوع.
والتطبيق الذي يطرحه باعتباره نموذجاً، هو منهج "الفصل–الوصل" عند عبدالقاهر الجرجاني، القائم على ثلاث خطوات أساسية: (1) إنشاء القضية الدينية والقضية العلمية، كل في مجالها، بشكل كامل؛ (2) الفصل بين القضيتين، كل في مجالها؛ (3) إنشاء علاقة رابطة بين القضيتين، وهي علاقة التدرج في القدرة اللغوية، بلا حدود.
فالاعتماد على منهج "الفصل–الوصل"، إضافة إلى المساهمة الإيجابية في صياغة النموذج العلمي الجديد، ثم العمل على صياغة قوانين الطبيعة في كل مستوياتها؛ كل ذلك يفضي في النهاية إلى تقديم حل لمشكلة العلوم الإنسانية، وتأسيسها من جديد.
يقع الكتاب في 399 صفحة.
وثمنه 14 دولاراً أو ما يعادلها.

المدى
الاثنين 27 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 12 ابريل 2010 العدد (232)
Mon. 27/4/1431 - 12 April 2010

احتجاب «الثقافية»

حاليا، قد لا يهتم كثيرون لقراءة تفاصيل احتجاب "الثقافية"، فالصحيفة ما زالت تعيش على شهرتها القديمة لا أكثر، لكن لو كنا في عام 1997 لحدث العكس.
ضربات متتالية تعرضت لها صحيفة "الثقافية" منذ كانت تصدر كملحق عن صحيفة "الجمهورية"، ويشرف عليها سمير اليوسفي رئيس مجلس إدارة الجمهورية اليوم، آخر هذه الضربات إعلان توقيفها على أن يتم تحويلها إلى مجلة ثقافية. قد يبدو تعبير "ضربات" قاسياً، لكن هذا ما يشير إليه الواقع، فاحتجاب "الثقافية" الصحيفة الوحيدة التي يحمل اسمها ما يمت للثقافة بصلة، يعيدنا إلى البدايات.

محمد الشلفي

● اليوسفي

● الزنداني

● الحزمي

تأسست "الثقافية" كملحق عام 1996، أشرف عليه سمير اليوسفي حينها. واستطاعت "الثقافية" وقتها أن تكون مكانا متنوعا لأكثر من وجهة نظر، فقد كتب فيها كتاب من جميع الاتجاهات، وهذا ما كان يميزها. وقد جعلها هذا أكثر قدرة على تحمل الضربات التي لم تصل بها إلى قاعات المحاكم، إنما كان كثير من الجدل الذي تثيره على صفحاتها أو في الأماكن العامة.

يقول أحد القراء للصحيفة في بداياتها إن ما زاد من شهرتها هو ما كانت تكتبه "رهينة المحبسين"، وهو اسم مستعار لكاتبة لم يتفق الجميع على اسمها الحقيقي.

دخلت "الثقافية" ساحة المحاكم عام 2002 بعد أن تم نشر رواية "صنعاء مدينة مفتوحة" للروائي محمد عبدالولي، على صفحاتها، فقد قاد الشيخ عبدالمجيد الزنداني حملة ضد الصحيفة، ورفع دعوى حسبة ضد الصحيفة ورئيس تحريرها الصحفي سمير اليوسفي، بسبب مقطع نشر من الرواية أيده في ذلك تلاميذه في جامعة الإيمان، حيث كانوا يحضرون جلسات المحاكمة، عنى ذلك لليوسفي تحريضاً ضمنيا، لكن القضية انتهت. احتواء الأزمة والفتنة بعقد اللقاء الحاسم في منزل نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، والاتفاق والتوقيع على ثلاثة مبادئ رئيسية تتضمن منع التعدي على المقدسات، ومنع استخدام المساجد للتكفير والتفسيق، وتفعيل قانون الصحافة لمحاسبة كل صحيفة تسيء إلى المقدسات والأخلاق. بعد هذه القضية عادت "الثقافية" ليتناوب على الإشراف عليها بعد أن أصبح اليوسفي رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الجمهورية، الشاعر صلاح الدكاك، والصحفي زكريا الكمالي.

في 2007 تحولت "الثقافية" الملحق إلى صحيفة مستقلة برئيس وهيئة تحرير، وتحول يوم صدورها من الخميس إلى الأحد. ومن تلك البداية لم تعد الوحيدة التي تصدر عن الجمهورية كما كانت. لقد أصدرت الجمهورية عدة ملاحق لتسحب البساط من الصحيفة الشاملة، لتبدو "الثقافية" حاملة للموضوعات الفائضة من الملاحق الأخرى، فنون، إنسان، أفكار، لهذا فقدت ما كانت راكمته من نجاح في السنوات السابقة.

ليأتي 2009 محملا بقضية أخرى وصلت إلى المحاكم بعد نشرها مقالاً للكاتب معاذ الأشهبي في أكتوبر، فقد رفع دعوى حسبة كل من النائبين محمد ناصر الحزمي وعارف الصبري، ومحمد الصادق، وآخرين، والذين تقدموا بشكوى إلى النائب العام، وبدوره أحالها إلى نيابة الصحافة والمطبوعات، بتهمة تحريف القرآن الكريم. وقد اقتادت محكمة الصحافة والمطبوعات الكاتب الصحفي معاذ الأشهبي إلى السجن المركزي، بعد الحكم بحبسه سنة كاملة مع إيقافه عن الكتابة مدة عام، إضافة لحبس الصحفي أحمد المغلس رئيس تحرير صحيفة "الثقافية" 3 أشهر مع وقف التنفيذ.

لم تكن هذه النهاية، فالحكم الذي صدر في بداية 2010 تلته ما يمكن أن نقول إنها آخر ضربة وجهت إلى "الثقافية"، في الأسبوع الماضي، فقد عاد النائب محمد الحزمي ليطالب بإقالة وزير الإعلام، وذلك على خلفية مقال قال الحزمي إنه نشر في صحيفة "الثقافية" الأسبوعية الصادرة عن مؤسسة الجمهورية للصحافة والنشر، تناول فيه الكاتب الذي يعيش في فرنسا في العدد رقم 523 الصادر في تاريخ 14 مارس 2010، فيلم "حين ميسرة"، وتعرض فيه الكاتب لقضايا الشذوذ الجنسي، ليقرر رئيس مجلس الإدارة في خبر نشرته "الجمهورية"، التحقيق مع هيئة التحرير، وإيقاف الصحيفة مؤقتا لتحويلها إلى مجلة شهرية متخصصة.

باحتجاب "الثقافية" هل خسرت الثقافة أم كسب المحتسبون؟ لا شيء من هذا كله، فما يراه البعض يمكن أن يقال ختاماً، فـ"الثقافية" لم تحتجب إلا لأنها لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها، بسبب ضعف مستواها في الفترات الأخيرة، وقد يكون توقفها مكسباً أكثر من كونه خسارة، على الأقل سيبقى لدينا الآن أمل قريب لأن نراها مجلة ثقافية تقدم عملاً حقيقيا لا يكون من السهل على أحد الاحتساب ضدها.

الشاعر والروائي علي المقري:

الرواية في أكثر بلدان العالم لا تنطلق بما ينتجه الكاتب فقط ولكن بما يتطلبه الناشر

بالنسبة للشعراء الذين كتبوا الرواية تأتي رواية نبيلة الزبير "إنه جسدي" في مقدمة الروايات التي لاقت رواجا عربيا، وقد صدرت عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر في طبعتها الأولى 2000، وفازت بالجائزة الأولى في مسابقة جائزة نجيب محفوظ للرواية والقصة في مصر والوطن العربي للعام 2002.

مؤخراً أعلنت دار الساقي التي صدرت عنها رواية "اليهودي الحالي" للشاعر والروائي علي المقري، أنها نفدت في معرض الكتاب بدبي.

لنكن صريحين؛ فالمقري يعمل على إصداراته الروائية بطريقة مختلفة لها ثلاثة أركان: كتابة، نشر، وسوق. كل هذا لصالح الكتابة والفن. فـ"اليهودي الحالي" الصادرة بداية هذا العام، هي الرواية الثانية بعد رواية "طعم أسود.. رائحة سوداء"، وهو بهاتين الروايتين ينتقل من كتابة الشعر إلى كتابة الرواية، لكن لحظات الكتابة يمكن أن تنبئ للمقري على أن "النص الشعري هو ابن اللحظة، ولا يلتزم كاتب بأي تبعات وقتية سوى خلفية الشاعر المعرفية والثقافية. بالنسبة للرواية أظن أن كتابتها تشبه الامتهان ثم الحرفنة، فهي بمثابة صنعة، يمكننا أن نتحدث عن صناعة الرواية وليس كتابتها فقط، فالرواية في أكثر بلدان العالم لا تنطلق بما ينتجه الكاتب فقط، ولكن بما يتطلبه الناشر، وهذا لا يعني إلغاء دور الكاتب بما يعني أنه يكتب فنا يتطلب في أحايين كثيرة الكثير من تقديم الجديد في العالم السردي ومدى قدرته على تحويل هذه العلائقية من ناشر وسوق لصالح الكتابة والفن".

يلتمس المقري عذرا للأديب اليمني فمن وجهة نظره "هناك عوامل كثيرة تجعل الأديب في اليمن غير قادر على إنجاز الرواية باعتبارها صنعة، أبرزها الطرق العام الذي يتطلب لهذه الكتابة وتشجيعها من كل الجوانب كتابة ونشرا وتوزيعا، وكذلك بمنح مكافآت مالية للمتفرغين لكتابتها، فالظرف العام الذي يسود فيه يقترب من الفقر، لا يمكن أن ينتج الرواية كفن، وهذا ينعكس على قدرة الكاتب اليمني في مواكبة تطورات فن السرد واختيار الموضوعات المحلية اللافتة والجالبة للقراءة، فإذا افترضنا أن معظم الأدباء يقضون أوقاتهم في مجالس القات، فإن هذا معيق آخر لعدم الإنجاز".

ماذا عن فكرة الإخلاص لنوع معين من الكتابة؟ في الإجابة على هذا السؤال يمكن للمقري أن يستشهد بالألماني "جونتر جراس"، فهو روائي وشاعر وفنان تشكيلي. يقول المقري: "منذ صغري وأنا أحلم أن أكون عازف كمان، فالشعر والموسيقى قد تكون هواجس إبداعية خالصة، والتشكيل، يمكن أن يمارسها الشخص وحيدا، يتعلمها ويبدعها وتبقى في إطار منزله لا تتجاوز جدران الغرفة الواحدة، الفن يكون هاجسا شخصياً لا يتقاطع مع الآخرين إلا حين يتم نشره، فالكل يمكن أن يمارس هذه الفنون باعتبارها متطلبا خاصا للبوح. عادةً المتقنون لهذه الفنون تتقاطع إنجازاتهم مع رغبات القراء فيحوزون على الإعجاب والإدهاش. بالنسبة للرواية في كثير من جوانبها تكاد تكون صنعة تتداخل فيها كثير من العوامل، فهي إذ تكتب بحرية من قبل الروائي، فإنها في الأخير تخضع لهوى الناشر المتناغم مع متطلبات السوق".

لا يشعر المقري بأنه تخلى عن الشعر، لكنه قد يتخلى عنه عند كتابة الرواية "لا يستهويني القول إن الكتابة تكون مميزة إذا ما اتكأت على لغة شعرية في السرد، إلا لدواعٍ فنية، حتى الشعر بمعناه الحديث تخلى على الشعرية بمعناها القديم، ومنجز النثر في أوربا يدل على ذلك. هناك شعرية مختلفة يمكن تلمسها في الرواية أو في السينما أو في الموسيقى، لكنها بالتأكيد ليست الشعرية البلاغية القديمة كالمجاز والجناس وغيره، إنها شعرية يتطلب من الكاتب إنجازها بشكل مختلف كل مرة.

إعلان جائزة باسم المقالح في حفل تسليمه جائزة العويس

■ محمد الشجاع

تحت رغبة الشاعر د. عبدالعزيز المقالح بعدم الخروج من البلاد بعد أن قطع عهدا على نفسه، قالت مؤسسة العويس الثقافية على لسان أمين عامها عبدالحميد أحمد "لا بد من المقالح ولو طال السفر". وقد تم تسليم الجائزة التي فاز بها الشاعر د. عبدالعزيز المقالح، بحضور كبير لأصدقاء وشعراء ومثقفين. وقال الأمين العام للجائزة "قدم المقالح طوال مسيرته العملية والعلمية إسهامات تحظى بالاحترام في كل الوطن العربي". وأشار إلى فوز الشاعر عبدالله البردوني بالجائزة في دورتها الثالثة، إذ يعد فوز المقالح هو الفوز الثاني لليمن بمقعد في نادي الفائزين بجائزة الشعر.

في الكلمة التي ألقاها المقالح، شكر الوطن الذي ترعرع فيه وقاسمه كل شيء، وأسرته التي صبرت عليه، وقال إنه مهما فعل لن يوفيها حقها.

وقد أعلن أنه سيعطي نصف الجائزة البالغة قيمتها 120 ألف دولار، لأسرته، ويتبرع بالنصف الآخر للأدباء الشعراء والمسرحيين والروائيين من خلال جائزة سيعلن عنها قريباً.

يشار إلى أن مؤسسة العويس الثقافية تأسست عام 1986، وأعلنت عن جائزتها 1987، ثم تحولت الجائزة إلى مؤسسة ثقافية في منتصف عام 1992، وتقدم جائزة تبلغ قيمتها 600 ألف دولا أمريكي، توزع بواقع 120 ألف دولار في 5 حقول، وهي حقل الشعر والقصة والرواية والمسرحية، والدراسات الأدبية والنقدية، ومثلها الإنسانية والمستقبلية، وحقل الإنجاز الثقافي والعلمي.

في القاهرة، أنشأ الطلاب الرواق فبدأت الخلافات

ما إن أعلن طلاب وباحثون يمنيون في القاهرة الأسبوع الماضي إشهار رواق "رواق الثقافة والإبداع"؛ حتى بدأت الخلافات والانتقادات للرواق، فالملتقى كما تقول صفحته على الفيس بوك، أقيم برعاية المركز الثقافي بالقاهرة التابع للسفارة اليمنية. وتنبع مخاوف المنتقدين من أن يكون الرواق يراعي مصالح حزب معين أو اتجاه معين. ويضيفون أن هناك محاولة احتكار لإبداعات الطلاب تحت مظلة الرواق.

من أهداف الملتقى التي طالب بها طلاب وباحثو القاهرة مراراً؛ السعي إلى خلق بيئة علمية ثقافية إبداعية في الوسط العلمي والأكاديمي اليمني في مصر، وتسليط الضوء على الحالات الإبداعية. كما يعنى بإحداث حالة من التثاقف والتبادل العلمي والانسجام في أوساط الباحثين والطلبة اليمنيين، وكسر حالة العزلة والجمود بينهم، وتقديم صورة مشرفة عن اليمن وأبنائه.

الرواق سيدعو إلى أمسيات شهرية للطلبة والطالبات والباحثين بمختلف تخصصاتهم العلمية؛ لطرح موضوعات تخصصية علمية مختلفة في العلوم الإنسانية والتطبيقية لها علاقة بمجالات التنمية وحاجات المجتمع اليمني للاستفادة منها والنقاش حولها ونشرها في ما بعد للمهتمين. وبغرض عرض الإنتاج العلمي للباحثين اليمنيين في مصر وغيرها والاهتمام بإبداعهم وإبراز مهاراتهم المختلفة. كما يهتم الرواق بالجوانب الفنية والتراثية اليمنية وعرضها بطرق نوعية متميزة.

يمقت الملتقى السياسة بحسب أدبياته، لكن الخلاف الذي استوعبته المواقع والمنتديات حول إنشاء رواق ثقافي لم يتعدَّ السياسة. لا تحتفظ الذاكرة السياسية اليمنية لمكان كالقاهرة بما يطمئن، وما تحتفظ به الذاكرة الثقافية اليمنية يقول هكذا نبدأ لننتهي قريباً.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 27 ربيع الآخر 1431هـ
الموافق 12 ابريل 2010 العدد (232)
Mon. 27/4/1431
12 April 2010

هروب

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

يعرف الجميع أن الأستاذ عمرو موسى وزير خارجية مصر السابق، زار اليمن مرات عديدة منذ اختياره أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، ولكن لم يسمع أحد أن تشريفاته السابقة لبلادي كانت بغرض السياحة، فكلها تندرج في إطار مسؤولياته الجمعية، وأظنه الأكثر بين الرسميين /القادة العرب الذي يعرف حقيقة ما يجري في "السعيدة"، وإن لم يك حاكماً، لذلك كان صادقاً في الإشارة إلى المصاعب والمصائب التي تواجه دولة الوحدة اليمنية، وتنذر بالتفكك. ولا يمكن لمنصف أن يشكك بعروبة موسى ووحدويته، حتى عندما كان وزيراً للخارجية، فقد صرح في كذا مناسبة موافقاً حكومة(نا) بأن الوحدة خط أحمر ومحرم تجاوزه!

للأمانة هنا، لم يقتصر تحذير الأمين العام للجامعة على اليمن فقط –وهو يستعرض أحوال الأمة– في كلمته أمام الزعماء العرب في قمتهم الأخيرة، فقد سمى أيضاً دولاً عربية أخرى مأزومة، وتعاني من مشاكل حقيقية أكبر، وتتكبد تبعاتها الشعوب، بينما الحكام الفاشلون وأوغاد السياسة بمنأى عنها في كل بلد!

في ضوء ما تقدم وقدم الدبلوماسي المخضرم، كان يفترض بالقادة العرب أن يركنوا قضية فلسطين جانباً مؤقتاً، ليقفوا مطولاً في قمتهم أمام الثغرات والبؤر التي تنخر في جسد الأمة، وتشكل أخطاراً حقيقية –أكثر من إسرائيل– على وجودهم ومشاريع وحدويتهم المطروحة، والقيام بإخراج لجنة مصغرة منهم، معززة بخبراء، لمواجهة التحديات القطرية وتفرعاتها، والعمل على إعادة وحماية كل دولة من الدول المأزومة على حدة، وبالمرة تجنيب الأخريات الانزلاق في نفس المشاكل، ومن ثم يجري التفكير جدياً في البحث عن صيغ تدرجية معقولة ومقبولة لتوحيد صفوف الجميع، مع الاعتراف مجاملة بأسبقية الأخذ بالمبادرة اليمنية مستقبلاً على أية مقترحات وحدوية أخرى، شرط أن يلتزم نظام الحكم (القومي) في صنعاء بالتعاون الكامل مع اللجنة المقترحة لحل أزماته الوطنية الداخلية المتنوعة، حفاظاً على وحدته قبل أن يدعو المزايد إلى لم شمل عروبته!

مقتل 4 أشخاص وإصابة 5 آخرين في اشتباكات مسلحة بسوق يريم بمحافظة إب

قُتل 4 أشخاص وأصيب 5 تقريباً في اشتباكات مسلحة اندلعت السبت الماضي، في السوق المركزي لمديرية يريم بمحافظة إب، بين مأمور الضرائب الجديد ومتعاونين مع المأمور السابق. وقالت مصادر محلية لـ"النداء" إن القتلى الذين سقطوا في الاشتباكات هم صالح مسعد الجرادي، وشقيقه محمد، وصقر الرزاقي (بائع دجاج)، وأحمد عبده صلاح من أبناء منطقة كتاب قرية المنزل، نقلت جثثهم إلى مستشفى يريم العام.

وأضافت المصادر أن القتيل الرابع أحمد عبده صالح كلف قبل 3 أيام من الحادثة كمأمور ضرائب في سوق يريم بدلا عن المأمور السابق، الأمر الذي لم يقبل به المأمور السابق، ما أدى إلى نشوب خلافات سرعان ما تطورت إلى اشتباك بالأسلحة النارية.

القضاء يواصل التنكيل بالصحفي محمد المقالح

استدعت نيابة الصحافة والمطبوعات، السبت الماضي، الزميل محمد المقالح للمثول أمام محكمة الصحافة الأحد القادم، بتهمة إهانة رئيس الجمهورية. وقبلها بيومين تسلم المقالح إشعاراً من النيابة الجزائية للمثول أمام المحكمة الجزائية، السبت القادم، بتهمة التواصل مع الناطق الرسمي لجماعة الحوثيين.

الواضح أن أجهزة الأمن حين قررت الإفراج عن المقالح جراء تدهور حالته الصحية، كانت قد أعدت له برنامجاً يومياً للتنكيل به.

فالقضية التي سيمثل فيها المقالح الأحد القادم أمام محكمة الصحافة تعود إلى العام 2005 حين كتب المقالح مقالاً في صحيفة "الثوري" بشأن رأيه في وعد الرئيس علي عبدالله صالح بعدم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2006. ورفعت نيابة الصحافة دعوى تتهمه بإهانة رئيس الجمهورية في محكمة جنوب غرب العاصمة، ورحلت مؤخراً إلى محكمة الصحافة والمطبوعات.

وبخصوص استمرار محاكمته في الجزائية المتخصصة بتهمة التواصل مع الناطق الرسمي لجماعة الحوثي أثناء الحرب السادسة على صعدة، والمقرر عقدها السبت القادم، قال "الاشتراكي نت" الموقع الإخباري الذي يرأس تحريره الزميل محمد

المقالح، إن تحريك ملفات القضايا ضد المقالح جاء بقرار سياسي.

وكانت السلطات أبلغت المقالح بإغلاق قضيته في الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب لدى إطلاق سراحه، إلا أن النيابة الجزائية عادت لتستدعيه للمحاكمة.

وقال المقالح في تصريحات صحفية: "لست ضد المحاكمة أو القضاء. وإذا تبين لي أن الغرض هو فتح ملف القضية، فهذا يعني أنهم يواصلون أخطاءهم، ويؤكدون تدخلهم الصارخ في شؤون القضاء، وتحويله إلى ساحة لممارسة الانتقام والثأر من أصحاب الرأي وغسل جرائم الانتهاكات ضد الصحفيين والكتاب من قبل العصابات الخارجة عن القانون".

وإذ جدد مطالبة السلطة بمحاسبة المتورطين في خطفه وإخفائه، وتعويضه مادياً ومعنوياً والاعتذار العلني له، أكد أنه سيقدم هذا الطلب إلى المحكمة التي استدعي للمثول أمامها، وحال رفضت قبوله سيرفع دعوى لدى محاكم أخرى.

ورجحت مصادر قانونية خاصة لـ"النداء" أن تواجه الأجهزة الأمنية والقضائية مأزقاً قانونياً وأخلاقياً كبيراً خلال الأيام القادمة.

وقالت إن مسؤولي المحكمة استمروا في الإجراءات الجنائية، على الرغم من توافر الأدلة التي تثبت جريمة الاختطاف.

وأشارت المصادر إلى أن النيابة الجزائية عند تقديم المقالح للمحاكمة، زعمت في قرار الاتهام أن عملية القبض عليه تمت بأمر منها، في حين أن النائب العام كان قد أكد لنقابة الصحفيين في الأيام الأولى لاختطاف المقالح أنه لم يصدر أية مذكرة اعتقال بحقه.

وأخفت عناصر تابعة لجهاز الأمن القومي المقالح 4 أشهر في سجن سري خارج العاصمة صنعاء عقب خطفه في 17 سبتمبر الماضي، قبل أن يقر الرئيس صالح بمسؤولية سلطاته عن الحادثة، ويحيل المقالح إلى سجن الأمن السياسي لأكثر من شهرين.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

كرمان بيك "المخلوع" كأنه..!

وكأنه أراد أن يكون المرآة المناسبة في الوقت المناسب لزملائه من الرؤساء الذين صاروا بحاجة ماسة إلى التمرئي فيه ليتوفروا على الجواب الشافي على سؤال انخلاع "السيد الرئيس" عن الكرسي الرئاسي في زمن قياسي وبأقل الأضرار وأخف المآسي، وليهتدوا إلى الأسباب التي تعجل بغروب شمس السلطان، وزوال العرش، وتطمس الفاصل بين القصر والقبر، وقلما انفسحت على برهة تتسع لنفاذ رأس الرئيس، وتسمح بهربه من سراديب القصر وأنفاقه بمهارة ثعلب، وخفة جرذ وذعر أرنب!

وكأنه تقصد أن يختزل ليكون بمثابة دليل إرشادي لزملائه الرؤساء الذين صار بمقدورهم أن يطالعوا فيه أسباب التردي والتعاسة، وكسوف السياسة والانحدار والحطام والخواء.

كأنه تقصد القول بأن الهرم يدهمك أيها (الرئيس)، ينحصر همك في توريث الكرسي لنجلك الأكبر، وفي تعظيم أرصدتك عبر مداعبة واشنطن وملاعبة موسكو، وتضخيم ثروات أشقائك وأولادهم، وتمكينهم من المناصب الهامة والحساسة، الأمنية والعسكرية والإيرادية، واستخدام قوات الأمن لقمع المعارضين ومصادرة الحريات وتزوير الانتخابات وحماية "النظام" المؤلف من كل تآلف ومن الفساد والمفسدين الأعضاء في عائلتك وحاشيتك وزمرتك التي تستعر كامل مفاصلها وأوصالها بحمى الجشع والهلع كلما ابتلعت المزيد، وكلما كبر جوفها وانتفخت جيوبها إلى أن تصل إلى نقطة فقدان الوزن والاتزان والإحساس، وتصل معها البلاد إلى درجة الإفلاس التام، وينفلت عقالها أكثر فأكثر، وتهرول، من غير حساب، نحو استثارة غرائز الجوع، وهياج الجموع، وإلا ما الذي يدهيها على رفع الأسعار، مثلاً، والبلاد على حافة انفجار.

ولك أيها (الرئيس) أن تسأل كيف غابت عن حسبانك ردود الفعل التي يمكن أن تصدر عن شعب فقير وجائع وصلت البطالة فيه إلى أكثر من 40 ٪، وهو شعب قادر على أن يسقط الحكومة، ويجتاح دار الرئاسة بعاصفة غضب؟

وكيف لم تتحسب لردود الفعل المتوقعة تجاه أنجالك وأقاربك الذين صاروا في عين العاصفة، وأصبحت أجهزة النيابة والقضاء تعمم أسماءهم في أرجاء العالم، وتشدد على ضرورة مثولهم أمام المحكمة؟

كيف لم تتحسب لردود الفعل تجاه أقاربك الذين قاموا يوم 7 أبريل بنهب أموال مركز التأمين التقاعدي، وحولوها إلى حساباتهم في بنوك خارجية؟

ولك أن تسأل نفسك وكيف انسقت مع من دهاك برفع أسعار الوقود وأنت تعلم أن عوامل الانفجار كلها قد تضافرت وانضفرت في فتيلة واحدة صارت مهيأة للاشتعال بفعل أي احتكاك، وذلك ما صار يا كرمان بيك؟

... كرمان بيك باكييف أصبح "الرئيس المخلوع" اعتباراً من يوم الأربعاء الماضي، وقد اتهمته الحكومة المؤقتة التي شكلتها المعارضة، بـ"سرقة" خزينة الدولة، ووجهت سلطات الادعاء في قرغيزيا اتهامات جنائية رسمياً لاثنين من أبنائه، بالإضافة إلى شقيقه الذي كان يتولى مسؤولية الجهاز الأمني، وفقاً لتأكيد القائم بأعمال المدعي العام في بيشكيك بتيمر يازيف.

ويكاد كرمان أن يكون عربياً أو حتى من "هنا" لو لم يكن اسمه كرمان بيك باكييف، ولو لم يتردد اسمه ويُذع في الأرجاء وهو مقرون ببلاد إسلامية اسمها قرغيزيا.

وكأي رئيس عربي أو من "عندنا"، لا زال كرمان بيك يتمسك بـ"شرعية" مزعومة، وكأن الدماء التي سُفكت لا تساوي عنده شيئاً.

وكرمان بيك أو "الرئيس المخلوع" اجترح منجزاً لم يخطر على باله عندما طالعنا بلائحة الأسباب والمقدمات التي تخسف بشمس الرئاسة، وتعجل بزوال السلطان، وتمحو الفاصل بين القصر والقبر.

أمين عام نقابة الصحفين طالب إدارة السجن والداخلية بالتحقيق في الحادثة ومعاقبة الجناة

سجناء يعتدون على الزميل فؤاد راشد ومدير السجن: الخلاف لم يصل إلى حد الاشتباكات

أعربت نقابة الصحفيين عن استنكارها للهجوم الذي استهدف الزميل فؤاد راشد دخل السجن المركزي بأمانة العاصمة.

وقال مروان دماج أمين عام النقابة إن النقابة تدين حادثة الاعتداء، مطالباً إدارة السجن المركزي والداخلية بالتحقيق فيها ومعاقبة الجناة.

وكان الزميل فؤاد راشد رئيس تحرير موقع المكلا برس، تعرض الخميس الماضي للاعتداء من قبل سجناء في السجن المركزي بصنعاء لأسباب لم تعرف.

وذكرت مصادر صحفية أن راشد تعرض لإصابات متفرقة في جسمه إثر الاعتداء عليه، غير أن مدير السجن المركزي بصنعاء العقيد مطهر علي ناجي نفى في تصريح لموقع "نيوزيمن" الاعتداء على راشد.

وأوضح العقيد مطهر أن خلافاً دار بين أحد السجناء وراشد وتم حله بطريقة ودية ولم يصل إلى حد الاشتباكات –حد قوله.

يذكر أن فؤاد راشد اعتقل في الـ4 من مايو الماضي من منتدى الخيصة الثقافي بالمكلا في محافظة حضرموت، ونُقل بعد أسبوع من اعتقاله إلى سجن الأمن السياسي بصنعاء لأشهر منعت خلالها الزيارة عنه وبقية زملائه. ويحاكم إلى جانب أحمد الربيزي وصلاح السقلدي بالمحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا نشر. ومن المقرر أن تنطق المحكمة بالحكم في 24 مايو القادم.

وكان رئيس الجمهورية أصدر أوامر بإطلاق سراح جميع المعتقلين من أبناء محافظة حضرموت، بمن فيهم الزميل فؤاد راشد، إلا أن التوجيه ضل طريقة إلى التنفيذ.